



جامعة الحاج لخضر - باتنة  
كلية الحقوق  
قسم العلوم السياسية

## تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية:  
فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية

إشراف الدكتور:  
عبد الناصر جندلي

إعداد الطالب:  
راجح زغوني

### لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب      | الدرجة العلمية    | الجامعة الأصلية | الصفة        |
|-------------------|-------------------|-----------------|--------------|
| حسين بوقارة       | أ. التعليم العالي | الجزائر         | رئيسا        |
| عبد الناصر جندلي  | أستاذ محاضر       | باتنة           | مشرفا ومقررا |
| حسين قادري        | أستاذ محاضر       | باتنة           | عضوا مناقشا  |
| عبد النور بن عنتر | أستاذ محاضر       | باتنة           | عضوا مناقشا  |

السنة الجامعية  
2008-2007



الجزائر

تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ  
حرب الخليج الثانية: فحوص للمقتربات النظرية  
- رابح زغوني -

جميع الحقوق محفوظة للطالب  
نسعد بأي استفسار، تساؤل أو تعليق عبر البريد الإلكتروني:  
[rabahzaghouni@yahoo.com](mailto:rabahzaghouni@yahoo.com)

Any query, information or comment is extremely welcomed,  
please contact: [rabahzaghouni@yahoo.com](mailto:rabahzaghouni@yahoo.com)

No part of this paper may be distributed, quoted or reproduced  
in any form without permission by the author.

إلى الوالدين الكريمين  
وكل أفراد عائلتي...

## شكر وعرفان

لأستاذ المشرف على تقبله مسؤولية الإشراف  
على هذا البحث، على نصائحه، توجيهاته  
و تشجيعاته.

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية على  
المجهودات المبذولة لتكويننا في فترتي ما قبل  
وما بعد التدرج.  
إلى كل زملاء الدراسة على التشجيع والتمنيات  
بالتوفيق.

## ملخص:

تكاد صفة الإجماع تطبع مختلف الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق؛ من حيث الاتفاق على خصوصية واستثنائية مواقف الدبلوماسية الفرنسية تجاه تطورات المسألة العراقية منذ حرب الخليج الثانية عام 1991، بالنظر للمفارقة الحاصلة بين واقع مواقفها الأقرب للرؤية العراقية، ومرجعياتها التاريخية، الحضارية والأيدولوجية التي كان يفترض لها أن تحول دون ذلك. لكن هذا الاتفاق يؤول تدريجياً نحو التضائل إذا ما تعلق الأمر بمحاولة إيجاد تفسير موضوعي مقنع لحقيقة السلوك الفرنسي؛ إذ غالباً ما يتنحى الاستحقاق العلمي جانباً فاتحاً المجال أمام التحليل الذاتي الأقرب للتبرير الأيدولوجي، فتضمر في ضوء ذلك محاولة الإجابة الموضوعية عن بعض الأسئلة الجوهرية.

الهدف المركزي لهذا البحث هو محاولة تجاوز النقص السابق، بتقديم وفحص مقارنة أكثر حيادية؛ تلك المرتكزة على النظرية. فالنظرية يمكن أن تكون أكثر وسيلة حيادية للبحث والتحقيق؛ من حيث أنها تسمح بتنظيم الملاحظات الكثيرة، وتبرر الأدوات المستخدمة، وتقدم معلومات مرتبة، بما يتيح للباحث وضع مقولات مؤصلة، صياغات جديدة، وتفسيرات أكثر دقة وعمقا .

فالبحت -إذن- يعني بمحاولة إيجاد تفسير لما بدا أنه تناقض في سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، ولذلك فموضوعه لا يمتد أساساً نحو تأريخ، عرض أو تقييم هذه السياسة، بل أنه يتخذ منها كمعطى مسبق -تؤكد الدراسات السابقة- وظيفة البحث هي تفسيره. لذا فهو لا يسعى -من حيث المبدأ- للإجابة عن أسئلة مثل من صنع هذه السياسة؟ أو من اتخذ قراراتها؟ أو ما هي نتائجها في السياسة الدولية؟ إلا في حدود ما يخدم الإجابة عن السؤال لماذا جاءت بهذا الشكل؟ ولأجل ذلك، فإن منهجية البحث تتخذ من السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق كمتغير تابع تشكله مجموعة من المتغيرات المستقلة هي القوة، المنفعة، والهوية.

خدمة لهذا المطلب، سيقسم البحث وفقاً للخطة التالية. يعنى الفصل الأول بتقديم ثلاث مقاربات رئيسية لتفسير السياسة الخارجية، كل منها مشتق عن مدارس نظرية كبرى في العلاقات الدولية، وتحديدًا، مناقشة رؤى الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية، والبنائية حول السلوك المفترض للفاعل في سياسته الخارجية. ويقدم الفصل الثاني رؤية عامة مختصرة عن السياسة الخارجية الفرنسية، ويوضح إميريقيا -من خلال المقارنة- مميزاتها العامة في السياق العالمي، الأوروبي، والعربي. ويفحص الفصل الثالث ويقيم المحاور النظرية السابقة في تفسيرها لأهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، بطرح واختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالاعتبارات النظرية والإميريقية، وأخيراً يركب بين الاستبصارات التي تقدمها المقتربات الثلاث.

## Summary

When one looks more closely at France's Iraq policy since the end of the Cold War, it can be seen that Paris has broadly opposed the American policy toward that country, worthy to emphasis, its staying out of the Iraq war in 2003 and especially its threat to use the veto against a United States-inspired draft resolution in the UNSC which permit the use of power against Iraq. While there is a large agreement that this policy is puzzling considering France's civilization belonging and history record, it is easy to notice that such an agreement is gradually waned when we try to interpret the French behavior; as the subjective justification take prior than scientific inquiry.

The main purpose of this thesis is to avoid the previous failing, and try to bring a neutral theoretical-based approach to understand France foreign policy toward Iraq. In so doing, the thesis take France's Iraq policy since the end of the cold war as dependent variable shaped by a set of independent variables which are: Power, Utility and Identity.

The thesis will proceed as follows. The first chapter present and discuss three approaches to the study of foreign policy each of these approaches is derived from a major school of thought in international relations, more specifically, Neorealist, Utilitarian Liberal, and Constructivist account of the foreign policy behavior of states will be explored. The second chapter will provide a brief overview of France foreign policy, and demonstrates empirically -through comparison- its general features in the Arab, European and international context. The third chapter looks at the theoretical debate in explaining the France's Iraq policy since the end of the Cold War, by developing and testing a number of hypotheses relating theoretical and empirical account, and ultimately synthesizing the preceding approaches' perspectives.

# خطة البحث

## الفصل الأول: المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية.

**المبحث الأول: مقرب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية.**  
المطلب الأول: الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل لسلوك الفاعل.  
المطلب الثاني: نموذج الفاعل الواقعي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.  
المطلب الثالث: القوة السياسية كمتغير تابع لسلوك الفاعل الخارجي.

**المبحث الثاني: مقرب الليبرالية النفعية لتفسير السياسة الخارجية.**  
المطلب الأول: الفواعل المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل.  
المطلب الثاني: نموذج الفاعل الليبرالي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.  
المطلب الثالث: تحصيل المنفعة كحافز لسلوك السياسة الخارجية.

**المبحث الثالث: المقرب البنائي لتفسير السياسة الخارجية.**  
المطلب الأول: المعايير الدولية و المجتمعية كمتغير تفسيري مستقل.  
المطلب الثاني: نموذج الفاعل البنائي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.  
المطلب الثالث : الهوية كمبدأ ضابط لسلوك السياسة الخارجية.

## الفصل الثاني: محاور التغيير والاستمرارية في سياسة فرنسا الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

**المبحث الأول: النقاش النظري حول المتغيرات المستقلة لتشكيل السياسة الخارجية الفرنسية.**  
المطلب الأول: الواقعية/ الموقع النسبي لقوة فرنسا لما بعد الحرب الباردة.  
المطلب الثاني: الليبرالية/ قراءة في أهداف الفواعل المهيمنة على بيئة صنع القرار الخارجي.  
المطلب الثالث: البنائية فوق القومية/ المعايير الأوروبية ومدى أوربة السياسة الخارجية الفرنسية.

**المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في محيطها الإقليمي والعالمي.**  
المطلب الأول: البنائية المجتمعية/ في العناصر المكونة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية.  
المطلب الثاني: الاستقلال كعامل محدد في البعد الأوربي للسياسة الفرنسية.  
المطلب الثالث: فحوى خطاب التعددية في التوجه الفرنسي من سياسة الانفرادية الأمريكية.

**المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية الفرنسية إزاء العالم العربي.**  
المطلب الأول: مضامين السياسة العربية لفرنسا في فترة الحرب الباردة.  
المطلب الثاني: انعكاسات التحولات الدولية على السياسة الفرنسية في العالم العربي.

## الفصل الثالث: التفسيرات النظرية للموقف الفرنسي من السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية.

المبحث الأول: تطور مواقف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الفرنسية العراقية قبل حرب الخليج الثانية.

المطلب الثاني: التعامل الفرنسي مع تطورات المسألة العراقية عقب حرب الخليج الثانية.

المطلب الثالث: الموقف الفرنسي من العدوان الأمريكي على العراق في 2003.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية لأهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق.

المطلب الأول: التفسير الواقعي/ الربط بين المصلحة الوطنية وأهداف القوة السياسية.

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي/ أفضليات المصالح لجماعات الضغط الاقتصادية.

المطلب الثالث: التفسير البنائي/ سياسة الثبات على الهوية الفرنسية.

المبحث الثالث: البعد التقييمي / الخلاصات الإمبريقية والنظرية.

المطلب الأول: مزايا وحدود التفسيرات النظرية لسلوك السياسة الخارجية في العراق.

المطلب الثاني: نحو نظرية تأليفية لمقتربات السياسة الخارجية.

خاتمة

# مقدمة

يدين العالم العربي الإسلامي لعوامل عديدة؛ حضارية، سياسية، أمنية، اقتصادية... الخ منحتة موقعاً بالغ الأهمية في الإستراتيجية العالمية للنفوذ. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تضاعفت عدة عوامل لتتقنع الإدارة الأمريكية بمواصلة الجهود لضمان السيطرة في هذه المنطقة من العالم على حساب الاستعمار التقليدي هناك. فدلّت بعد ذلك سياستها الخارجية على أن المنطقة أصبحت ذات أولوية قصوى لواشنطن ومصالحها الحيوية، وترسخ بذلك الوجود الأمريكي هناك مع بقاء أوروبا -وخاصة فرنسا- على هامش المنطقة، مستسلمة للأمر الواقع القاضي بأن تدافع الولايات المتحدة وحدها عن المصالح الحضارية والحوية الشاملة للغرب هناك.

ففي ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة، مخيرة بين اعتبارات التحالف الغربي والدفاع عن مصالحها الخاصة، رضت باريس بالمعادلة السابقة وكانت غالباً ما تصطدم بالإدارة الأمريكية إذا ما ارتكبت تجاوزاً في سياساتها تجاه المنطقة. غير أن تحولاً جذرياً حدث في نموذج السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي مع مجيء "شارل ديغول" على رأس الجمهورية الخامسة عام 1958، والتي جاءت سياستها مميزة بالترعة الاستقلالية عن الغطاء الأطلسي كما جسدها الانسحاب الفرنسي من حلف شمال الأطلسي عام 1966. فكان أن جاءت السياسة الفرنسية الجديدة تجاه العالم العربي مجسدة لهذه التركة في بعدها الخارجي. إذ يُتفق على عام 1967 (تأييد فرنسا للقرار 242) كسنة حاسمة لعودة الدبلوماسية الفرنسية بقوة إلى المنطقة العربية عن طريق الدفاع عن الحقوق العربية، والتخلي عن مواقف وسياسات ارتبطت بماضيها الاستعماري، كانت من السمات الثابتة لسياساتها في المنطقة. وإذا ارتبطت هذه السياسة الجديدة بديغول، فإنها استمرت أيضاً مع رؤساء الجمهورية الخامسة بعده (جورج بومبيدو، فاليري جيسكار ديستان، فرانسوا ميتران وجاك شيراك)، حتى أصبحت لسياسة فرنسا في العالم العربي خاصية مميزة فسميت بـ "السياسة العربية لفرنسا"، تأكيداً لتمييزها عن السياسات الفرنسية السابقة، ولتمييزها أيضاً عن سياسة حلفاءها الغربيين. وضمن هذا السياق، تأتي السياسة الفرنسية تجاه العراق كإحدى المؤشرات القوية التي يستند إليها لتأكيد هذا التوجه. وهذا هو الجزء الذي يختصه بحثنا بالدراسة من زاوية يتكفل عنصر التعريف بالموضوع ضبطها.

## 1/ التعريف بالموضوع:

أسست فترة الحرب الباردة لعلاقة متينة بين فرنسا والعراق؛ فهي جمعت بين نظامين متناقضين إيديولوجياً، لم يحل استقطاب الحرب الباردة دون جعل التعاون يتطور بينهما ليصل إلى مرحلة يوصف معها بـ "الاستراتيجي". ففضلاً عن التعاون التجاري والاقتصادي المكثف بين الدولتين في عدة مجالات كان النفط أهمها، جاءت فرنسا في مقدمة الدول المزودة للعراق بالأسلحة التقليدية، ثم ساهمت في تمكنه من امتلاك التكنولوجيا النووية بفضل خبرائها الذين ساهموا في وضع أسس برنامج "تموز" النووي. كل هذا برغم ما كانت تتوقعه من خطر عراقي يتهدد الدولة التي دافعت سابقاً عن إنشائها في المنطقة (إسرائيل). وعملياً، أتي التأييد الفرنسي شبه الصريح للعراق في حربه مع إيران ليترجم هذا التصور الفرنسي إلى سلوك واقعي يؤكد مدى التزام فرنسا بالاستمرار على هذه السياسة.

في شرح هذا السلوك الفرنسي طالما استلهمت دراسات السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترة الحرب الباردة تفسيراتها عن الفرضيات النسقية للنظرية الواقعية، التي حازت حينها على قدرة تفسيرية وتنبؤية مقنعة، فكان يكفي أن يُفترض أن إصرار فرنسا على تحدي هيمنة القوتين العظميين في سعيها البحث عن خط أوروبي ثالث

تزعمه، كان حافزا لها باتجاه تحدي السياسة الأمريكية في العالم العربي-وبالنتيجة العكسية دعم الحقوق العربية- ليحصل على تأييد إمبريقي "Empirical" معتبر يدعم مثل هذا التفسير. غير أن جدارة هذا التفسير كانت تقتضي أيضا أن حدوث تغيير في بنية النسق الدولي سيلحقها تغيير مباشر في السياسة الخارجية الفرنسية عموما وفي سياستها العراقية تحديدا فهل حصل ذلك فعلا ؟

تؤكد قراءة شاملة للمواقف أن السياسة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، لا تزال تبدي -غالبا- موقف التحدي والمعارضة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وعادة ما يبدو ذلك بشكل واضح في المسألة العراقية. ففرنسا شاركت بتردد ضمن القيادة الأمريكية للتحالف الدولي ضد العراق في حرب 1991 (مقارنة بطبيعة الموقف المبرر بحصوله على الشرعية الأممية، ومشاركة حتى دول عربية في التحالف) وكان ذلك بعد نقاش داخلي حاد بين مؤيدي المشاركة ودعاة المعارضة. وطوال عقد التسعينات عارضت الدبلوماسية الفرنسية سياسة الحظر والعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد العراق، واستنكرت\* الضربات العسكرية الجوية التي كانت تستهدفها الولايات المتحدة وبريطانيا من حين لآخر. ويصبح الأمر أكثر وضوحا بمعارضة فرنسا للحرب الأمريكية الأخيرة عام 2003 ضد العراق، وقيادتها لمعارضة دولية واسعة ضد الحرب، بتشكيلها تحالفات دولية وإقليمية ضمت قوى دولية فاعلة (روسيا، ألمانيا)، بل وتهديدها الولايات المتحدة في سابقة تاريخية باستخدام حق النقض لمنع مثل هذه الحرب.

إن هذه الاستمرارية المميزة لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، وتحديها اللافت للإدارة الأمريكية -رغم التغيير على المستوى النسقي- نظريا، وضعت جدارة الفرضية الواقعية السابقة محل شك. أما عمليا، فإنها جعلت صورة ترسخ في الذهن العربي من أن فرنسا مدافع تقليدي عن الحقوق العربية في مقابل المشروع الأمريكي للهيمنة في المنطقة، وهو تقدير أصبحت تحض به فرنسا حتى من لدن بعض الجهات القومية والإسلامية في العالم العربي. صورة تجسدها مواقف عدة مثل الاستقبال الشعبي اللافت الذي لقيه الرئيس الفرنسي جاك شيراك يوم زيارته للجزائر في مارس 2003 -رغم حساسية العلاقة بين البلدين- ؛ بسبب موقفه الرفض للحرب على العراق. لكن هذا المظهر الذي تجسد فيه فرنسا فهما أكثر يسرا للقضايا العربية -من خلال سياستها العراقية منذ حرب الخليج الثانية-، تتناقض والصورة المسبقة التي يحملها الذهن العربي الإسلامي عن فرنسا؛ تلك الدولة ذات الماضي الاستعماري القاتم في العالم العربي ومهندسة مشاريع التقسيم ودعم الأقليات في سوريا ولبنان والجزائر..، والدولة التي يوجد بها لوبي يهودي قوي ونافذ، والدولة التي زودت إسرائيل بالتكنولوجيا النووية. وبتعبير حضاري أدق قد يختصر بشكل أفضل هذه الصورة، الدولة التي توصف بأنها "البنت البكر للصليبية".

ما يبدو هنا تناقضا في سياسة فرنسا الخارجية تجاه العراق؛ بالنظر للمرجعيات الحضارية، التاريخية والأيدولوجية (وما تضمنه من عداء غير خفي للهوية العربية-الإسلامية قد تتعدى به حتى العداء الأمريكي -قضية الرموز الدينية في فرنسا-) التي يفترض لها أن تحكم سياساتها تجاه العالم العربي الإسلامي، مع سياستها الفعلية كما جاءت في العراق، يحتاج حقا إلى تفسير يتحرى إجابة موضوعية تنير الصورة المبهمة التي تبدو عليها إلى الآن السياسة العربية لفرنسا، وتحديدًا سياستها تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية.

\* يعتبر "الاستنكار" موقفا فرنسيا معارضا في ذاته، على وجه المقارنة مع مواقف دول أوروبية وأخرى حليفة مع الولايات المتحدة التزمت الحياد، ومواقف دول عربية عديدة التزمت الصمت، بل كانت أراضيها قواعد تنطلق منها الطائرات والبوارج الحربية الأمريكية لتنفيذ هذه الضربات.

بهذا الصدد، تحيلنا الكتابات السابقة في الموضوع نحو قراءات متعددة تحمل تفسيرات متباينة؛ فالبعض صنف هذه السياسة بأنها تعبير عن اختلاف في الوسائل لا الغايات مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وأنه لو أتيح لباريس التعامل مباشرة مع قضايا الشرق الأوسط لتبنت مواقف سياسة خارجية تعكس الخلفية الحضارية والتاريخية لفرنسا على نحو صريح. فيما تذهب بعض التفسيرات إلى أن الحافز وراء هذه السياسة هو مصالح فرنسا التجارية والاقتصادية التي لم تكن لتحقيق بشكل أفضل في حالة تبنيها لسياسة إنخراطية مع الحليف الأمريكي، لذا آثرت باريس خيار المعارضة. ويدرك طرح آخر -وليس أخير- الموقف في كونه رغبة فرنسا تأكيد تميزها التقليدي في مواجهة الهيمنة الانغلو سكسونية على المنطقة.

وأمام هذه المجموعة المتراكمة والمتناقضة أحيانا من التفسيرات ليس أمام الباحث سوى اللجوء للنظرية. فالنظرية بالنسبة للعلم هي بمثابة البوصلة للمكتشف، إنها دليل لا غنى عنه في اختيار المسالك والطرق التي سيعبرها الباحث؛ حيث تسمح له بتنظيم الملاحظات الكثيرة وتبرر له الأدوات المستخدمة و تقدم له نسقا من المعلومات المرتبة، والتي تسمح له إذا ما انطلق منها أن يمتلك فهما أفضل للظاهرة موضوع الدراسة، فيضع بذلك صياغات جديدة وتفسيرات أكثر دقة وعمقا، ومقولات مؤصلة حولها. فالنظرية ليست سوى مجموعة من المصطلحات و التعريفات والافتراضات، التي لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها. فهي - كما يذهب إلى ذلك ستيف سميث - ليست مجرد نموذج شكلي بتصورات، فرضيات و حجج، بل هي أيضا نوع من الوسيلة التبسيطية تسمح للباحث بتقرير أي من الوقائع تهمه و أي لا تهمه.

وإذ تركز نظريات العلاقات الدولية على تأثير التحولات في (القوة، المصالح، المعايير) الدولية على تفاعلات الأحداث الدولية، فإن القضية التي أثيرها في هذا البحث مختلفة، إنها تتعلق بسلوك دولة منفردة؛ في بحثي عن أسباب المعارضة الفرنسية للسياسة الأمريكية في العراق منذ حرب الخليج الثانية، وأسعى بذلك إلى تفسير هذه السياسة الخارجية في ذاتها وليس المحصلات الدولية التي نتجت عنها كتأثير هذه السياسة على مسار التكامل الأوربي أو تأثيرها على العلاقات الفرنسية الأمريكية مثلا. ورغم أن البعض (كينيث والتز 1979) يعتقد بوجود فوارق جوهرية بين نظريات العلاقات الدولية ونظريات السياسة الخارجية، وأن استعارة فرضيات الأولى لتكييفها مع الثانية أمر غير مجدي، فإن البحث يأخذ بالرأي الذي يبرر إمكانية أن تكون نظريات العلاقات الدولية مصدرا مثمرا ومفيدا لفهم السياسة الخارجية للفواعل. وبهذا الصدد سأقدم ثلاثة مقتربات لتفسير السياسة الخارجية كل منها هو جزء لا يتجزأ و مشتق عن مدرسة كبرى للأفكار في العلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، البنائية)، فمقتربات الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية والبنائية تقدم لنا تفسيراتها للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق وفق خطة منهجية واضحة، إطار نظري متماسك، وحجج قابلة للإدراك، بما يفضي أخيرا إلى خلاصات مستعدة لحك الاختبار الإمبريقي.

ويستدعي تدقيق البعد التعريفي للموضوع ضبط بعض الملاحظات الموضوعية والمنهجية التالية.

أ- يتخذ البحث من تميز وخصوصية السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق كمعطى موضوعي مسبق يُحاول تفسيره، لذا لا يمتد موضوع البحث -أساسا- نحو عرض كل مواقف وقرارات السياسة الفرنسية تجاه العراق، بل مجرد عرض لتلك المواقف التي تؤكد عمليا الحجة القائلة بهذه الخصوصية؛ أي أنها لن ترد في المتن كهدف للبحث في ذاته، بقدر ما تأتي على نحو تؤكد به على هذا المعطى المسبق الذي افترضناه بداية لها.

ب- فالبحت إذن لا يمتد -جوهرا- إلى موضوع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق في حد ذاتها، فهو لا يطرح السؤال كيف تصنع هذه السياسة الفرنسية أو من يتخذ قراراتها، أو ما هي نتائجها في السياسة الدولية. ولكنه يطرح سؤال لماذا جاءت بهذا الشكل، والإجابة عن الأسئلة السابقة سوف لن تأتي إلا في حدود ما يخدم الإجابة عن السؤال لماذا. و لهذا حرصنا على تضمين عنوان البحث كلمة "تفسير"؛ أي لخصر وتحديد الموضوع في البحث عن أي الحوافز التي تقف وراء تبني فرنسا لسياسة خارجية في العراق تبدو أقرب للطرح العربي.

ج- وحيث اتضح أن هدف البحث هو إيجاد تفسير لما بدا أنه تناقضا في السياسة الخارجية الفرنسية، فإن السياق الزمني للبحث إذ يبدأ منذ حرب الخليج الثانية فإنه ينتهي إلى مرحلة ما قبل انتهاء عهدة شيراك الثانية (ماي 2007)؛ أي قبل وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية. فملاح سياسة ساركوزي العربية الجديدة وتحديدًا تجاه المسألة العراقية توحى بالتبرم عن السياسة التقليدية لفرنسا، فالتقارب الفرنسي الأمريكي الأخير في المواقف حول العراق والسودان وكذلك إيران، هو في الحقيقة رجوع للخلفية التاريخية والحضارية التي يفترض أن تحكم توجهات السياسة الفرنسية نحو العالم العربي، والتي لن تكون عسيرة على الفهم و التفسير تطابقا مع الصورة التي يملكها مسبقا الذهن العربي الإسلامي عن فرنسا. ولهذا فإن تحولات المرحلة الجديدة لن تكون غاية لذاتها في البحث؛ لأنها ببساطة لا تندرج ضمن الإشكالية التي يسعى البحث إلى معالجتها؛ أي أنها ليست موضوعا للبحث.

د- لا تمتد أسباب اختيار نماذج المقتربات النظرية الثلاث إلى مستوى التحليل أو "المتغيرات المستقلة"؛ لأن موضوع البحث لا يبحث في "أسباب الظاهرة"، فهو لا يطرح السؤال: كيف صنع قرار السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية. فموضوع البحث إذ يبحث عن "تفسير للظاهرة"، حين يطرح السؤال السابق بصياغة لماذا؟ فإن سبب الاختيار يمتد إلى "المتغيرات التابعة" أي أهداف هذه السياسة، واستخدام المقتربات الثلاث السابقة كنماذج هدفه فحص أكبر عدد ممكن من المتغيرات التابعة التي تزودنا بها هذه المقتربات: "القوة" "المصلحة" "الهوية".

## 2/ أهمية الموضوع:

تتلخص أهمية دراسة الموضوع من الزاوية السابقة في نقطتين، إحداها عملية وأخرى نظرية كما يلي:

فعلى المستوى العملي، تكمن أهمية البحث في محاولة فهم وتوضيح ما بدا تناقضا في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق؛ بين هويتها ومصالحها الغربية، ومواقفها المناوئة غالبا للسياسة الأمريكية هناك. فعبر اختبار مجموعة من المتغيرات الرئيسة (القوة، المصلحة، الهوية)، يسعى البحث للحصول على أفضل اقتراب لفهم السياسة الخارجية العراقية لفرنسا؛ من أجل تفسيرها ومن ثم إمكانية التنبؤ بتوجهاتها العربية المستقبلية. خاصة في ظل العلاقات الجزائرية الفرنسية المتشابكة، التي تتطلب منا كجزائريين امتلاك فهم عميق لنمط السلوك والتفكير الفرنسيين حول السياسة الخارجية.

أما على المستوى النظري، فمحاولة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية من خلال البحث في الإجابات التي تزودنا بها المقتربات النظرية السابقة، تمثل فرصة مواتية لمعالجة إحدى أهم الإشكاليات المنهجية في حقل العلاقات الدولية، تلك التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين النظرية والتطبيق؛ فطرح الموضوع بالصيغة المقترحة يسمح قطعاً بإثراء النقاش حول هذه المسألة؛ من جهة بتوضيح كيفية توظيف النظرية لفهم الواقع الدولي. ومن جهة أخرى، يسمح

بفحص فعالية وجدارة هذه النظريات، بعرض الإجابات التي تقدمها على محك الاختبار الإمبريقي، لفحص قوتها التفسيرية والتنبؤية. وفي ذلك محاولة لإثراء النقاش في الجانب النظري لحل العلاقات الدولية، الذي لا تزال - غالباً - نظرة جامعاتنا وطلبتنا إليه على أنه غير مجدي و/أو معقد.

### 3/ إشكالية الدراسة:

يرتكز الاهتمام عند دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية ومن ثمة تقرير المنهجية الملائمة، وتوظيف المقاربات المناسبة لتفسير الحقائق التي تفرزها. وإشكالية بحثنا لا تخرج عن هذا النطاق؛ فالهدف منه هو محاولة تقديم إطار تفسيري متكامل للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق من خلال فحص المتغيرات التي تزودنا بها الأطر النظرية الرئيسية؛ إذ أنه يتخذ من السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق كمتغير تابع، تشكله مجموعة من المتغيرات المستقلة (القوة، المصلحة، الهوية)، وهكذا تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

**أيُّ مقرب نظري للسياسة الخارجية أقدر على تفسير ما يبدو تناقضاً في سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية ؟**  
ولمعالجة هذه الإشكالية، فقد ضُمنت بعض الأسئلة المساعدة لتحليلها:

- أ- كيف تؤثر متغيرات "القوة" "المصلحة" "الهوية" في تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق ؟ وهل يمكن لكل متغير على حدة أن يفي بالغرض التفسيري لهذه السياسة ؟
- ب- هل ترجح فرنسا الاعتبارات العقلانية "القوة" و"المصلحة" على الاعتبارات المعيارية "الهوية" و"المعايير" في سياستها الخارجية أم العكس ؟
- ج- ما هي الحوافز المفسرة لمعارضة فرنسا الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق ؟
- د- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على فرنسا لتحقيق المصالح العربية، في مواجهة الانفرادية والتحيز في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ؟

### 4/ فرضيات الدراسة:

- أ - السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق تحكمها الأهداف العقلانية؛ البحث عن القوة السياسية (الواقعية)، والبحث عن المكاسب (الليبرالية).
- ب- تتحدد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق وفق أهداف معيارية؛ الثبات على الهوية والمعايير القيمية المشتركة (البنائية).
- ج- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق يحكمها الجمع بين الأهداف العقلانية والمعيارية.

### 5/ تبرير خطة الدراسة: ستقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

**يعنى الفصل الأول** بعرض أهم ثلاث مقاربات نظرية لدراسة السياسة الخارجية، مشتقة عن مدارس كبرى للتنظير في العلاقات الدولية هي (الواقعية، الليبرالية، البنائية)، ورغم أن البعض (والتر 1979) يعتقد بأن هناك فجوة كبيرة بين نظريات العلاقات الدولية ونظريات السياسة الخارجية، وأن استعارة فرضيات الأولى لتكييفها مع الثانية أمر يشوبه الإبهام، فإن هذا الفصل يحاول تقديم ما يبرر عكس ذلك، فنظريات العلاقات الدولية

-معدلة بما يناسب- ستكون مصدرا مثمرا ومفيدا لنظريات السياسة الخارجية. ووفقا لذلك، سأقدم و أناقش التفسيرات التي تزودنا بها المداخل النظرية الثلاث السابقة؛ لتوظيفها لاحقا لفهم حالة الدراسة.

يهتم **الفصل الثاني** برصد أفكار عامة عن معطيات البحث أو متغيراته المستقلة؛ أي نظرة شاملة عن السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، من خلال ملاحظتها في بعدها الأوروبي والعالمي. والإطار الزمني الذي تتخذ في ظله السياسة العراقية مجراها أي فترة ما بعد الحرب الباردة. ويتم ذلك أساسا من خلال تقييم إفرازات تغير النسق الدولي على مدى التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، وعلى سياساتها تجاه العالم العربي تحديدا؛ على اعتبار انتماء سياستها العراقية لهذا الحيز الجغرافي والتاريخي.

أما **الفصل الثالث**، فيخصص "لدراسة الحالة"، أي تفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق لفترة ما بعد الحرب الباردة، بتوظيف الإطار النظري الذي تزودنا به المقتربات السابقة للسياسة الخارجية، لتقرير أي منها أقدر على تفسير هذه السياسة، مع استخلاص النتائج العملية والنظرية المناسبة.

**6/ المقاربة المنهجية:** تستدعي طبيعة الموضوع إقامة جسور تكامل منهجي بين المداخل المتعددة لمادة الموضوع كما يلي:

- أ- **منهج التحليل النسقي:** الذي يُعنى بتحليل النسق والكشف عن أجزائه وأنماط التفاعلات بينها، والوقوف على التغيرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء، وأثارها على تفاعلات وأجزاء أخرى ( السياسة الخارجية الفرنسية في ضوء التغير في النسق الدولي من الثنائية إلى الأحادية).
- ب- **منهج البحث التاريخي المقارن:** كأحد أهم المناهج المستخدمة في دراسات السياسة الخارجية المقارنة، وهو يُعنى في هذا البحث بوضع إطار تحليلي ومفهومي لشرح، تفسير وتصنيف السياسة الخارجية لدولة واحدة (فرنسا) خلال فترتين مختلفتين بشكل مقارن.
- ج- **منهج دراسة الحالة:** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب التفسيرات التي تزودنا بها الأطر النظرية للسياسة الخارجية مع الواقع العملي لهذه الساسة (تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق).

## 7/ أدبيات الدراسة:

انصرف البحث عن مادة البحث إلى عنصرين جوهريين. تعلق الأول بميدان التنظير في العلاقات الدولية وتحديدًا في السياسة الخارجية، فيما عني العنصر الثاني بالسياسة الخارجية الفرنسية كواقع عملي. فأما العنصر الأول، فقد استقى البحث معلوماته بيسر-دون صعوبات تستحق الذكر-. من جهة، بالنظر لثراء أدبيات التنظير في الحقل وتوفر مرجعياتها الأصيلة خاصة باللغة الانجليزية. ومن جهة أخرى، بفضل حياد هذه الأدبيات بالنسبة لموضوع البحث؛ أي أن المداخل النظرية المعتمدة -وإن كانت تحمل خلفيات قد تكون غير محايدة- لم يقدمها أصحابها حصيصا لفهم السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا الحياد المقصود هو الذي يسمح في النهاية بتقديم إجابات نظرية مؤصلة وقابلة للفحص الإمبريقي. لهذا، استعان البحث بأدبيات التنظير من خلال كتب مرجعية في الحقل لكتاب مثل: ستيف سميث (S. Smith)، جون بايلس (J. Baylis)، كريس براون (C. Brown)... الخ. ومجالات ودوريات محكمة مثل: "Journal of International Relations and

"Development، أو "Foreign Affairs". وأوراق عمل "Working Papers" لجامعات وجمعيات شهيرة في الدراسات الدولية والسياسة الخارجية خاصة: جامعة "Tübinge" الألمانية، و "جمعية الدراسات الدولية" "International Studies Association (ISA)".

أما في العنصر الثاني، فقد استغنى البحث -لصالح المداخل النظرية لتفسير السياسة الخارجية- عن القراءات التي تقدمها بعض الأدبيات -غير المحايدة- للسياسة الخارجية الفرنسية كما هو الحال مع كتابات الفرنسيين في المجالات والدوريات الفرنسية مثل: "Politique Etrangère" الصادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية IFRI أو "Annuaire Française du Relations Internationales (AFRI)"، أو "Questions Internationales". أو كتابات الأمريكيين ضمن أوراق "Center on The US & France" ضمن معهد بروكيتز الأمريكي. لذا جاء الاعتماد على هذه الأدبيات -غالبا- في حدود ما تمنحنا إياه من معطيات ومعلومات ضرورية عن مواقف وقرارات السياسة الخارجية الفرنسية. ولذات الغرض استفاد البحث من المقالات التي تصدر من حين لآخر في الموضوع ضمن المجالات والدوريات الأبرز عربيا "السياسة الدولية"، "شؤون الأوسط" و"المستقبل العربي".

## 8/ أسباب اختيار الموضوع:

### أ/ الأسباب الموضوعية:

\* يهدف الموضوع إلى مناقشة مسألة طرحت بجدة في الأوساط العربية بعد الحرب الأمريكية على العراق وتتعلق بـ: كيف يؤثر اختلاف المقاربة الأمريكية-الأوروبية للقضايا الدولية على سياستهما الخارجية تجاه العالم العربي، و ذلك من خلال تقييم أهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية.

\* من جهة أخرى، فإن النقاشات التي أثرت خلال السنة النظرية، خاصة في المقاييس النظرية "نظريات العلاقات الدولية" و"صنع السياسة الخارجية"، كونت لدينا الرغبة العلمية للبحث في الجانب النظري للعلاقات الدولية، و شجعتنا على الاقتراب للموضوع بخلفية نظرية؛ بهدف الإسهام في جانب نراه ما يزال محدودا في جامعاتنا، يحتاج على أن نأخذ به ونوليّه المزيد من الاهتمام، وتجاوز تلك الرؤية التي تصور الجانب النظري للعلاقات الدولية بكونه ذلك العالم المعقد الذي ينصح بتفاديه، و تقديم نموذج عملي يدحض هذا الرأي؛ أي أن النظرية هي وسيلة تبسيطية لفهم الواقع بشكل أفضل.

### ب/ الأسباب الذاتية:

أما السبب الذاتي لاختيار الموضوع، فهو رغبة جامحة قديمة في محاولة إيجاد إجابة مقنعة لما يبدو تناقضا في سياسة فرنسا تجاه العالم العربي والإسلامي؛ تناقض يظهر بين هويتها ومصالحها الغربية أساسا، الأقرب إلى الأطلسية من جهة، ومواقفها و سياساتها العربية التي عادة ما تبدو أقرب للطرح العربي -مقارنة بقوى أخرى على الأقل- ما جعل بعض التحليلات تنساق وراء طرح يصور فرنسا كمواجهة للمشروع الأمريكي في العالم العربي، وهذا البحث هو محاولة لاختبار هذه الفرضية ومناقشتها علميا.

## 9/الصعوبات المواجهة في إعداد البحث:

الحقيقة أن أغلب الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة هي من طبيعة البحث العلمي، ومع ذلك فقد واجهتنا صعوبات خارجة عن هذا النطاق، التنبيه إليها ضروري من أجل محاولة تداركها وحتى يتفادها غيرنا.

\* لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع الاعتماد كثيرا على الترجمة، ولا تكمن الصعوبة هنا في الترجمة في ذاتها، وإنما في مواجهة مصطلحات أصلية لم نجد لها ترجمة في اللغة العربية، أو حتى محاولة لتعريب تلك المصطلحات، لذا تم ترجمتها وفقا لمعناها التقريبي، مع وضع المصطلح الأصلي باللغة الأجنبية أمامها. ولا يرجع ذلك إلى ضعف اللغة العربية على استيعاب مصطلحات جديدة، بل للنقص في الكتابات الأكاديمية في الحقل.

\* ندرة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية بمكتباتنا رغم أن العكس هو الذي كان يفترض وجوده في ضل ارتباط العلاقات الجزائرية الفرنسية تاريخيا، حاضرا ومستقبلا. وهكذا نفهم لما تملك بعض الدوائر السياسية والإعلامية الفرنسية فهما أفضل للوضع في الجزائر على حساب نظيرتها في الجزائر؛ لأن كل ما يكتب ويصدر عن الجزائر والسياسة الجزائرية قد تحويه بشكل أفضل المكتبات و الجامعات الفرنسية.

الفصل الأول:

المقتربات النظرية

لتفسير السياسة

الخارجية

تتميز النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية الواحدة عن الأخرى على أساس الظاهرة أو "المتغير التابع" الذي تحاول كل منها تفسيره، فنظرية العلاقات الدولية إذ تسعى لشرح الأحداث الدولية لا تستطيع تفسير دوافع الدول، ولكنها تقدم فقط اقتراحات بشأنها. ويقابل ذلك أن نظرية السياسة الخارجية تفسر لماذا تكون الدول المختلفة أو الدولة في فترات تاريخية مختلفة بنوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجي، إنها بعبارة أخرى تلقي الضوء على الأسباب الكامنة وراء جهود الدول واختيارها لسلوك معين على حساب آخر، لكنها في ذلك لا تستطيع تعليل نتائج هذه الجهود على تفاعلات السياسة الدولية، التي يتعين لتفسيرها الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية ذاتها.

في تفريقه بين كلا النوعين من النظريات، يعتقد كينيث والتز (Kenneth Waltz) بالتمايز والاختلاف الجوهرى بين نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، "فكل منها تخبرنا عن بعض الأمور ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأمور، تخبرنا عن السلوك والحصلات على الجانبين"<sup>(1)</sup>. لأجل ذلك نجد أنه يجادل بأن لا وجود لنقطة التقاء قد تجمع بينهما، فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي -الذي لا يمكن معادلتها ببساطة بالوحدات التي تتفاعل ضمنه- وتكون مهمتها تامة بتعريفها بنية هذا النسق. وبذلك فإن نظرية العلاقات الدولية لا تملك الشيء الكثير لتقدمه لنظرية السياسة الخارجية التي تهتم بسلوكات وقرارات الدول منفردة.

غير أن بعض المنظرين انتقد هذا الطرح الذي قدمه والتز - ومنهم كولن إيلمان (Colin Elman) واضع أسس النظرية الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية- وحجتهم في ذلك أن والتز يبالغ في التفریق بين الأساس الفكري للنظريتين، فرغم أن المتغير التابع لكل منهما -نوع الحقائق التي يتعامل معها المحلل- يبقى فعالاً مختلفاً، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن الأفكار، المفاهيم، الفرضيات والحجج التي تشكل منظورا معيناً في العلاقات الدولية هي بالضرورة دون أي فائدة مرجوة لتفسير خيارات السياسة الخارجية وممارسات الدول<sup>(2)</sup>. وفي معنى آخر مهم، فإن السياسة الخارجية ليست نشاطاً مستقلاً عن العلاقات الدولية، بل أن العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية، أو هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الفواعل المختلفة، والتي إذا ما قررت عدم الانخراط في سياسة خارجية، فسوف لن يكون هناك شيء اسمه العلاقات الدولية.

لأجل ما سبق، يبدو الأخذ بحجة فريد زكريا معقولاً، حين يفترض أن " أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية، كل منها يؤكد على سبب عام لسلوك السياسة الخارجية غير أنه من النادر ذكرها على نحو مباشر وصريح"<sup>(3)</sup>. لذا، فإن المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية المقترحة في هذا البحث ليست سوى انتقالاً بهذه الحجة المجردة إلى نماذج صريحة لمقتربات نظرية للسياسة الخارجية؛ من خلال تنقيح وتعديل مناسب لنظريات كبرى في العلاقات الدولية ( الواقعية، الليبرالية، البنائية ) حتى تقدم لنا رؤى مفيدة حول السياسة الخارجية للدول.

(1) فريد زكريا، من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة : رضا خليفة، القاهرة : شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص 24.

(2) Volker Rittberger, « Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories », *Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung*, Tübingen, Germany, Working Paper № 30a, P. 2.

(3) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 27 .

## المبحث الأول: مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية.

إذا كان كينيث والتز الذي جدد تقديم الواقعية - كنظرية للعلاقات الدولية- إلى الحقل العلمي قد حذر من أن تُستغل نظريته بشكل خاطئ لتوظف كنظرية للسياسة الخارجية، فإن عددا متزايدا من الواقعيين بعده قدموا عدة أعمال لشرح السياسات الخارجية للدول مستندة في ذلك إلى فرضيات الواقعية كنظرية بنيوية، ومن بين هؤلاء **جيمس فيرون (James Fearon)**، الذي يقنع -في دحضه لحجة والتز- حين يشرح أن العديد المسائل الدولية التي تسعى النظرية الواقعية البنيوية تفسيرها، إنما هي في الأصل إما نتاج لسياسات خارجية أو هي سياسات خارجية، مضيفا:

« عندما نقول النظرية X، فإننا نعني النظرية التي تشرح الوجود، الأحداث والتنوع ضمن X. وإذا كان X يمثل سياسة خارجية لدولة ما، فإن السؤال يتحول ليصبح ما الذي يفسر وجود، حدوث أو التنوع في السياسة الخارجية »<sup>(1)</sup>

بما يفيد أن فحص الطريقة التي تفهم بها النظرية الواقعية النسق الدولي ككل، يمكن التناول أو الاقتراب من خلالها "To Approach" لفهم السياسات الخارجية للدول كجزء؛ أي استخلاص عدة فرضيات ممكنة حول السلوك المحتمل للفواعل فيه.

تجد الواقعية البنيوية قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا النسق هو عالم فوضوي يضم العداة والتهديد لمنتسبيه بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي فيه، بما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لضمان أمنها. وتوزيع القوى هو أحد الخصائص المسؤولة عن نماذج سلوك الدول الملحوظة. وفواعل هذا النسق هي -جوهريا- فواعل موحدة ( نموذج كرات البليارد<sup>(2)</sup> "Billiard- Balls") تستجيب لقيود الفوضى وتوزيع القوى بطريقة دائمة وعقلانية. وبالإفادة من هذه المسلمات المفتاحية، يقترح رواد المقترب الواقعي للسياسة الخارجية عدة فرضيات مساعدة على فهم الطريقة التي تشكل وتنفذ بها الدول سياساتها الخارجية.

فالواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة ذاتها التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل). وكفواعل موحدة، فهي تصنع قراراتها في علب سوداء "Black Box"، وبطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتيسرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم (متغير الواقعية الوسيط). ولما كان "الصراع على القوة" ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه و بقائه (متغير الواقعية التابع).

(1) Charles Todd Kent, **Politically Rational Foreign Policy Decision-Taking**, A Dissertation Submitted to the Office of Graduate Studies of Texas A&M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, August, 2005, P. 18.

(2) David B. Huxsoll, **Regimes, Institutions and Foreign Policy Change**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, May, 2003, P. 6.

## المطلب الأول: "الموقع النسبي للقوة" كمتغير تفسيري مستقل لسلوك الفاعل.

يبرز أهم اختلاف بين المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية في كونها تدرس السلوك الخارجي للدول من زوايا مختلفة، ويندرج مقترح الواقعية الجديدة ضمن تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل "Top-Down Approach"، أو ما يعرف بمقترح النسق الدولي. ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترح هي الحوافز والقيود أو نماذج السلوك الخارجية المفروضة على كل فاعل في النسق؛ أي أنها نسقية بطبيعتها<sup>(1)</sup>. وفي ذلك يقول أحد أدياء الواقعية وهو فريد زكريا ما يلي:

« إن غالبية نظريات السياسة الخارجية تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولاً بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية »<sup>(2)</sup>

وتنطلق الواقعية الجديدة في تحليلها النسقي من مسلمة مركزية أولى، وهي أن النسق الدولي متسم بخاصية الفوضى "Anarchy"، والتي تُعرّف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد وتحفظ النظام في النسق، وهذا ما يدفعها إلى التسليم في المرة الثانية بأن الدول وحدات متشابهة وأن لا وجود لتمييز الوظائف بين دول مختلفة؛ فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية<sup>(3)</sup>، بل أن الواقعية تحتاج بأن الدول التي تتجاوز هذا المنطق النسقي "Systemic Logic" يترتب عن سلوكها هذا نتائج وخيمة قد تصل في بعض الظروف إلى فقدانها لاستقلالها أو حتى وجودها المادي، ويشرح أحد أعمدة الواقعية - وهو روبرت جرفيس (Robert Jervis) - هذا المنطق في قوله :

« تُدفع الدولة ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، وهي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر »<sup>(4)</sup>

في تبريره لهذا النموذج النسقي قام أب الواقعية الجديدة كينيث والتز بتمييز واضح بين خصائص بنيى النسق السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية، و النسق السياسي الخارجي أين تنفذ السياسة الخارجية للفواعل، وذلك على ثلاث مستويات هي: (المبدأ الناظم للنسق، طبيعة الوحدات فيه ونوعية أهدافهم)

<sup>(1)</sup> Volker Rittberger, Op. Cit., P.10.

<sup>(2)</sup> فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 24 .

<sup>(3)</sup> Steven L. Lamy « Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-liberalism », In: John Baylis & Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2003, P. 209.

<sup>(4)</sup> Rainer Baumann and Others, « Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy », **Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung**, Tübingen, Germany, Working Paper, № 30a, PP. 5-6.

وذلك كما يلي<sup>(1)</sup>:

أ- **المبدأ الناظم للنسق**، فبينما النسق الداخلي مركزي وهرمي نجد النسق الدولي فوضوي، ولهذا السبب يصبح الاعتماد على الذات "Self-Help" ميزة كل السياسات الخارجية.

ب- **طبيعة الوحدات**، فبينما توجد علاقة الخضوع في النسق الداخلي لا نجدها في النسق الدولي، لذا يحفز الخوف من النتائج غير المرغوب فيها الوحدات على التصرف بطريقة تترع إلى خلق توازن القوى.

ج- **طبيعة الأهداف**، إذ يلاحظ أن الأفراد في النظام الهرمي الداخلي يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتمايزة، بينما تسعى الدول ضمن النظام الفوضوي الدولي-رغم اختلاف قدراتها- لتحقيق الأهداف نفسها، فهي مهتمة أكثر ببقائها "Survival"؛ أي أمنها.

تعترف الواقعية أن الدول قد تنتهج في سياساتها الخارجية سلوكات مختلفة، سعيها منها لتحقيق أهداف متنوعة، لكنها في هذا الإقرار تتحفظ في مسألتين مترابطتين. فهي من جهة أولى، تعتقد أن البيئة الفوضوية للنسق تدعو جميع الدول إلى الاهتمام أولاً وأساساً بضمان بقائها أي أمنها، فمتابعة أي هدف خاص في مجال معين يتوقف بالضرورة على توفر درجة كافية من الأمن. ومن جهة ثانية، فإن هذه الفوضوية تُفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى هي الأوفر حظاً لتحقيق أهدافها المتنوعة. وبالنتيجة، فإن الفوضى كميزة نسقية تلعب دوراً حاسماً في مقرب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين أساسيتين للسياسة الخارجية لكل دولة وهما: المصلحة في تعظيم الأمن والمصلحة في أكبر قدر ممكن من القوة في آن واحد<sup>(2)</sup>.

بهذا، يكون مقرب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية مقرباً بنيوياً في تفسيره لسلوك الدول الخارجي من منظور نسقي. وهذا يثير التساؤل عن موقع الفاعل من صنع سياسته الخارجية، وبعبارة أخرى، ما هي علاقة البنية "Structure" بالفاعل "Actor" في هذه النظرية؟ هذا ما سيلخصه العنصر الأول من المطلب.

## 1 - علاقة البنية / الفاعل في النظرية الواقعية الجديدة:

في شرحها للطريقة التي تدفع بها القيود البنيوية الوحدات إلى التصرف بشكل متشابه، لا تنكر الواقعية الجديدة بأن بعض أسباب المخرجات الدولية (سلوكات السياسة الخارجية) تمتد إلى مستوى الفاعل في حد ذاته (الدولة)، بل أن والتز نفسه يعترف بأهمية هذا المستوى لثلاثة أسباب<sup>(3)</sup>: أولاً، أن معرفة خصائص الوحدة ضروري لشرح لماذا تتصرف دول مختلفة بشكل متمايز رغم أنها متماثلة في موقعها من النسق. ثانياً، أن الوحدات ليست ضعيفة إلى الدرجة التي تمنعها من التأثير في النسق، بل التأثير بينهما متبادل؛ أي له منحى ثنائي من الفاعل نحو البنية والعكس. أما ثالثاً، أن التحليل على مستوى الوحدة ضروري؛ لأن أولوية البنية على الفاعل أو العكس تتغير مع الوقت. ومع ذلك، يعتقد والتز بضرورة أن تتجاهل النظرية النسقية الطبيعية الداخلية للفاعل، فرغم أنها قادرة على التأثير في النسق تبقى أضعف من أن تغيره، لذا لا نجده يولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول

(1) Andrew Linklater, « Neo-Realism in Theory and Practice », In: Ken Booth & Steve Smith (eds), **International Relations Theory Today**, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997, P. 244.

(2) Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 4.

(3) Andrew Linklater, Op. Cit., P. 251.

ثورية أو شرعية، تسلطية أو ديمقراطية، إيديولوجية أو واقعية<sup>(1)</sup>.

إذن، فالمقرب الواقعي يسلم بأن فهما أفضل لسلوك الدول يمكن تطويره فقط من خلال تجريد "Abstract" النسق الدولي عن الميدان الاجتماعي السياسي الواسع؛ أي الفصل التام بين الفاعل والبنية لصالح الأخيرة، فالنسق الدولي يبقى المسؤول الوحيد عن التشابه الملحوظ في سلوك السياسات الخارجية للدول<sup>(2)</sup>. لكن هذه المسلمة الواقعية تثير التساؤل الوجه التالي: إذا كانت الدول معرضة بشكل متماثل لحوافز وقيود النسق الدولي، فلماذا تستجيب - إذن - بشكل متميز؟

يتولى فريد زكريا الإجابة عن هذا السؤال، فيدافع -بامتياز- عن تماسك وقوة المسلمة الواقعية الأخيرة، فهو يفترض أن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين هما: "التحول الاجتماعي" و"المنافسة والانتقاء". وبينما يقود التحول الاجتماعي الدول إلى أن تصبح أكثر تشابهاً أو غير مختلفة وظيفياً، تولد المنافسة والانتقاء نظاماً دولياً يتفوق أداء بعض الأمم فيه عن أداء غيرها<sup>(3)</sup>. لذلك، وعند محاولة تفسير التنوع في حالات التفاعل الدولي ينصرف اهتمام الواقعيين إلى متغير الموقع النسبي لقوة الدولة في النسق الدولي كما يلي:

## 2- الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل للمقرب الواقعي:

من أجل هدف نظرية "واقعية جديدة" السياسة الخارجية، يتحول المتغير التفسيري المستقل للواقعية في المستوى النسقي "التوزيع الدولي للقوة" إلى متغير تفسيري موضعي "Positional" في مستوى النظام الفرعي أو مستوى الوحدة (الدولة) فنصبح أمام ما يسميه الواقعيون "الموقع النسبي لقوة الدولة"؛ أي أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساساً موقع قوتها في النسق<sup>(4)</sup>. ويعتقد الواقعيون أن هذا الموقع هو حصيلة اجتماع متغيرين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوى الأخرى، وكذا قطبية النظام الدولي.

### 1/2 نصيب الدولة من قدراتها الكامنة:

عند الحديث عن الموقع النسبي للقوة، تولى الواقعية الجديدة اهتماماً خاصاً بحصة الدولة من الموارد الممكنة في النسق، وفي هذه الحالة تتعلق القوة "Power" بالقدرات المركبة "Combined Capabilities" السياسية، الاقتصادية والعسكرية منها التي تقود سلوكيات الدولة وتسمح لها بالدفاع عن مصالحها، وفي ذات الوقت تحدد لها موقعها أو مكانتها في النسق<sup>(5)</sup>.

وتقدم الواقعية قائمة بمكونات القوة التي بقدر امتلاك الدولة لها، فإنها تُؤهل لحجز مكانة في ترتيب القوى العالمي سواء كقوة كبرى "Great Power" أو قوة متوسطة "Medium Power" أو قوة عظمى "Super Power"<sup>(6)</sup>. وبهذا الصدد يسمي كينيث والتز سبعة قدرات مختلفة هي: عدد السكان ونوعية مهاراتهم،

(1) Idem.

(2) Ibid, PP. 252-253.

(3) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 39.

(4) Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 7.

(5) Steven L. Lamy, Op. Cit., P.209.

(6) Chris Brown, **Understanding International Relations**, New York: Palgrave Edition, Second Edition, 2001, P. 89.

موقع وحجم الإقليم، وفرة الموارد الطبيعية، القدرات العسكرية، الاستقرار السياسي، الكفاءة (نوعية القيادة)<sup>(1)</sup>. لكن الحقيقة أن لا والتز ولا غيره من الواقعيين الجدد يشرح بوضوح هذه الشروط، فكثيرا ما نجد أحد الكتاب الواقعيين يركز على عامل معين دون غيره من العوامل. ومع ذلك، نكاد نعثر على شبه إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة، ولقياسها يعتمد الواقعيون على مؤشرات مثل : الناتج الإجمالي المحلي "GNP"، احتياطات الصرف، حجم الصادرات... الخ كمقياس للقوة الاقتصادية. ومؤشرات الإنفاق العسكري، حجم ونوعية القوات العسكرية، امتلاك الأسلحة النووية كمقياس للقوة العسكرية<sup>(2)</sup>، مع التأكيد على أن حرص الواقعيين يبقى ثابتا على ضرورة الأخذ في الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

## 2/2 قطبية النظام الدولي:

تُعرّف القطبية بعدد الأقطاب الفاعلة في النسق؛ أي القوى الكبرى في النظام الدولي التي تحدد طبيعة النظام سواء كان ثنائيا أو أحاديا أو تعدديا، ولا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل، وتفسير ذلك أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسؤول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على حرية التصرف والمراوغة؛ فزيادة دولة ما لحصتها من القدرات في نسق ثنائي قد يستتبعه أثر قوة أقل مقارنة بما إذا تم ذلك في نسق غير ثنائي<sup>(3)</sup>؛ ففي نسق ثنائي تبقى دولة بحصة معتبرة من القدرات بعيدة عن اللحاق بالقوتين القائمتين للنظام، ما يجعلها مجبرة على الاعتماد على حماية إحدى هاتين القوتين. أما في نظام تعددي، فإن حدة هذه التبعية تقل تباعا ويمكن لهذه الدولة أن تتحرك باستقلالية أكبر، إذ لن تكون مقيدة بحماية قوى كبرى، بل يمكنها أن تحسن موقع قوتها في النسق حتى وإن لم ترتفع حصتها من القدرات المتاحة في النظام الدولي.

(1) Reiner Baumann (and Others), Op, Cit., P. 7.

(2) Ibid, P. 8.

(3) Ibid, P. 209.

## المطلب الثاني: نموذج الفاعل الواقعي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.

من الواضح أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما - من وجهة نظر الواقعية الجديدة - يتحدد بناء على موقعها من القوة في النسق الدولي، لكن هذه المسلمة تثير لها إشكالا - يبدو التعامل معه ضروريا لتمام وجدارة النموذج التفسيري الذي تقترحه - حين نطرح على الواقعيين السؤال التالي: لماذا توجه الدول سياستها الخارجية نحو البيئة الدولية؟ بمعنى آخر، ما طبيعة العلاقة التي تحكم "الموقع النسبي لقوة الفاعل" بـ "سلوك سياسته الخارجية"؟ وبتأويل نظري، ما طبيعة المتغير الوسيط أو الرابط السببي "Causal Chain" الذي يربط متغير الواقعية المستقل بمتغيرها التابع؟

يتعامل الواقعيون مع هذا الإشكال بافتراضهم أن هذه العلاقة يمكن أن تفهم فقط من خلال نمط السلوك المفترض للفاعل في النسق، وفي ظل نسق دولي ستمته الأساسية هي الفوضى المفضية إلى الاعتماد على الذات، فإن هذا السلوك لن يكون إلا سلوكا عقلانيا "Rational"، فمقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية يتبنى - على نحو صارم - فرضية السلوك العقلاني للفاعل. وإذا كان من الوارد جدا توظيف الواقعية الجديدة - كنظرية للعلاقات الدولية - في تحليل تفاعلات البيئة الدولية دون الأخذ بمسلمة أن الدول تتصرف غالبا بعقلانية - ما دامت هذه التفاعلات لا تتأثر بسلوك الدول منفردة، بقدر ما تتأثر بالبيئة الفوضوية للنسق الدولي - فإنه من أجل هدف بناء نظرية واقعية للسياسة الخارجية لا غنى عن النظر إلى منطق سلوك الدولة كشرط ضروري توفره. وبذلك تصبح فرضية العقلانية بمثابة الجسر الرابط بين بنية النسق الدولي وسلوك الفاعل<sup>(1)</sup>؛ فمن أجل هدف تفسير سلوك وحدات النظام منفردة، يجب أن يُفحص مفهوم المصلحة الوطنية للفاعل بشكل مباشر.

إن اقتراح والتز بأن بنية الفوضى الدولية هي توليدية "Generative" يتضمن معنى هاما حول الطريقة التي يشرح بها كيف لبنية النسق الدولي أن تؤثر على تشكيل السياسات الخارجية لأعضائها<sup>(2)</sup>، إذ نجده يفترض أن الدول تتصرف دائما بعقلانية في استجابتها لحوافز وقيود هذا النسق، فالشروط البنيوية تخلق مجموعة من القوانين والقواعد التي تأخذها الدول في الاعتبار حين متابعتها لمصالحها. بل ويعتقد بعض الواقعيين الجدد أن الدول إذا ما تجاوزت هذا المنطق النسقي (مثلا حين تحقق في حماية نفسها من دول أقوى منها)، يستتبع ذلك نتائج سلبية سريعة ضدها قد تصل في أسوأ الحالات إلى زوالها، ولأن الدول مدركة لمثل هذا الخطر ومهتمة أساسا ببقائها فإنها تتصرف بالنظر للشروط التي يفرضها النسق. ويشرح والتز المنطق وراء هذا السلوك بقوله:

« توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية؛ إذ أنها تصبح أكثر حساسية

للتكاليف، وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية »<sup>(3)</sup>

ورغم أن البيئة الواقعية تميزها درجة عالية من الفوضى، بما يعني تضاؤل كبير لحجم المعلومات الضرورية لأي سلوك عقلاني؛ بسبب أن أغلب الدول تخفيها أو تقدمها خاطئة للحصول على مزايا إستراتيجية تقيها تهديد

(1) Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 4.

(2) Evan Harrison, « Reassessing the Logic of Anarchy : Rationality Versus Reflexivity », Paper prepared for the 41st Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Los Angeles, March 14-18, 2000, In: [http:// www.ciaonet .org/isa/ hae 01/hae01.htm](http://www.ciaonet.org/isa/hae01/hae01.htm) >

(3) Reiner Baumann and Others, Op. Cit., P. 4.

وخطر الدول الأخرى، وبالتالي قد تخطئ الدول حساب مصالحها العقلانية، فإن الواقعية الجديدة تظل تحتاج بأن الدول لن تعيد النظر في سلوكها العقلاني<sup>(1)</sup>.

والحقيقة أن الواقعيين التقليديين من أمثال : ثيوسديس، ماكيافيلي، هوبز، قد أشاروا لمفهوم العقلانية هذا بمعنى آخر ذلك المعروف في أدبيات الواقعيين بـ **عقل الدولة "Raison D'état"**، الذي يعني أن على رجال الدولة أن يحسبوا عقلانيا الخطوات الأكثر ملائمة لضمان بقاء وأمن الدولة في بيئة من العداء والتهديد، كما يتضمن ضرورة أن يتعد هؤلاء القادة عن المبادئ الأخلاقية والمثالية، وأن لا يضحوا بمصالح الدولة من أجل مفاهيم أخلاقية غامضة<sup>(2)</sup>، فالدولة - كما يتصورها الواقعيون - حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، لذا تحكمها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند مواطنيها، وتسري عليها قوانين وأعراف غير تلك التي تسري عليهم، فمن أولى واجباتها الحفاظ على ذاتها. وإذا كان للفرد الحق الأخلاقي في التضحية بذاته دفاعاً عن مبدأ أخلاقي، فإن الدولة في علاقاتها الخارجية لا تملك الحق في أن تقدم نفس الموقف الأخلاقي على حساب عمل سياسي ناجح<sup>(3)</sup>.

وإذا ما تم تكييف المفاهيم السابقة مع التحليل الواقعي المعاصر، فإن مفهوم تجميع وتوظيف القوة باسم الأمير، ينتقل إلى توظيفها باسم الدولة. وينتقل مفهوم عزة وشرف الأمة إلى معنى ضمان بقاء وأمن الدولة. ويُستبدل مفهوم عقل الدولة بالمصلحة الوطنية كحافز لسلوك الدول<sup>(4)</sup>.

إذن، من الواضح أن نط التحليل الواقعي الذي يأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية يتلاءم والنموذج الذي قدمه **غراهام أليسون (Graham Allison)** وهو نموذج الفاعل العقلاني **"Rational Actor Model"**، والذي يفترض أن قرارات السياسة الخارجية هي إجابات عقلانية لوضعيات معينة تصوغها الدولة كفاعل موحد بناءً على حسابات التكاليف والفوائد **"Cost-Benefits Calculations"**، وينطلق هذا النموذج من المسلمات التالية<sup>(5)</sup>:

- 1- الدولة فاعل وحدوي **"Unitary Actor"** تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة.
  - 2- الحكومة هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار.
  - 3- الحكومة كيان تنظيمي متجانس يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف، وقيمون البدائل بنفس الأسلوب.
  - 4- الدولة كائن عقلاني، تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن أهدافها ومصالحها.
- وتبني المقرب الواقعي للسياسة الخارجية لنموذج الفاعل العقلاني يقود للحديث -تبعاً- عن منطق السلوك الذي تفترضه الواقعية لهذا الفاعل، وبهذا الصدد يتضمن مفهوم العقلانية أن يتأسس سلوك الفاعل بناءً

(1) Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno (eds), **Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War**, Columbia, **Columbia University Press**, 1999, In: <http://www.ciaonet.org/book/kapstein/preface.html>

(2) Tim Dunne & Brian c. Schmidt, « **Realism** » In, Johan Baylis and Steve Smith, Op. Cit., PP. 163.

(3) ناصر يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 24.

(4) Chris Brown, Op. Cit., P. 72.

(5) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص 480.

على الخطوات التالية<sup>(1)</sup>:

- 1- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.
  - 2- جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.
  - 3- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.
  - 4- اختيار البديل الأكثر تعظيماً للمنافع.
- واعتباراً على ما سبق، يمكن وصف منطق سلوك الفاعل الواقعي على أنه متوافق ومنطق "النتائجية" "Logic of Consequentiality"<sup>(2)</sup>؛ بمعنى أن سلوك السياسة الخارجية تفرضه النتائج المتوقعة لهذا السلوك. وفي الأخير، تبقى الإشارة ضرورية لمفهوم "المكاسب النسبية" كأهم معرف ومميز للعقلانية الواقعية، فالواقعية الجديدة تتقاسم مع الليبرالية الجديدة إدراكها لسلوك الفاعل عقلانياً؛ بصفته يبحث باستمرار عن تعظيم مكاسبه، لكنها تختلف معها في كونها تتبنى مفهوم المكاسب النسبية بدلاً من المكاسب المطلقة.
- فالليبرالية المؤسساتية الجديدة تفترض أن السلوك الخارجي للفاعل يتحدد بناءً على تقييم ما سيكسبه بدلاً من قياس مكاسبه بالنسبة للآخرين، فأول اعتبار يضعه الفاعل هو كيف يحصل على أفضل المكاسب الممكنة. وفي ذلك يقول أحد أبرز الليبراليين الجدد- روبرت كيوهان (Robert Keohane)- منتقداً العقلانية الواقعية:
- « بالنسبة لوالتر، فإن الربط بين بيئة النسق وسلوك الفاعل ملفق بفرضية العقلانية التي تمكن المنظر من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للحوافز والقيود المفروضة من بيئتهم، لكن سلوك الدولة يفسر باختلاف قدرة الدول على حساب المكاسب<sup>(3)</sup>»
- لكن رواد نظرية الخيار العقلاني من الواقعيين الجدد من أمثال غريكو (Grieco) و كراسنر (Krasner) لا زالوا يسلمون بفكرة المكاسب النسبية، أي ضرورة حساب الدولة لمكاسبها مقارنة بمكاسب غيرها من الدول، فهدف السياسة الخارجية للدولة هو منع الآخرين من الكسب أكثر<sup>(4)</sup>.

(1) نفس المرجع.

(2) Volker Rittberger, Op.Cit., P. 8.

(3) Evan Harrison, Op.Cit.

(4) جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى، 2003، ص 85.

### المطلب الثالث: القوة السياسية كمتغير تابع لسلوك الفاعل الخارجي.

وقفنا في المطلب السابق عند تبني الواقعية الجديدة لنموذج الفاعل العقلاني الباحث عن تحقيق أهدافه من خلال اهتمامه بتكريس الأولوية لمصلحة الوطنية. هذه المسلمة المركزية تنتهي بالواقعية إلى التسليم -من خلال المطلب الحالي- بالطبيعة الأنانية للأهداف التي يسعى الفاعل لتحقيقها، فالواقعية الجديدة تفترض أن الدول كفواعل عقلانية مهتمة أولاً وأساساً بتأمين بقائها؛ بمعنى وجودها المادي "Survival"، وهذا الهدف الجوهرى يُنسب إلى مختلف أنواع الفواعل بالنظر إلى إدراكها البيئة الدولية على أنها تنافسية، تضرر العداء والتهديد. وبذلك تكون رغبة الدول في البقاء "State Desire to Survive" هي الهدف الأكثر ملائمة نظرياً كـ "متغير تابع" لأجل هدف نظرية واقعية للسياسة الخارجية.

تفترض الواقعية الجديدة أن الدول ترغب أساساً في تأمين بقائها، وأنها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذه البيئة. صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو هدف الدولة الوحيد ولكنها تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي؛ لأن تحقيق أي هدف في مجالات أخرى غير المجال الأمنى مرتبط أساساً بتحقيق درجة كافية من الأمن، كما أنها تقر أن تحقيق درجة كاملة من الأمن مطلب صعب المنال بسبب الندرة الدائمة لهذا المورد، لذا تكافح الدول من أجل أن تحافظ أو تزيد أمنها<sup>(1)</sup>. وبالنسبة، تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتعرف باستمرار سلوكياتها الخارجية.

وفي سعيها لتحقيق أمنها، تفترض الواقعية أن الدول تكافح من أجل زيادة قوتها، أو ما يعرف في أدبيات الواقعيين بمفهوم القوة السياسية "Power Politics"، وهي بذلك تدرك العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها "Struggle for Maximisation of Power"، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تملئها مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها مصالح الدول الأخرى<sup>(2)</sup>. فهل هذا يتضمن أن المقرب الواقعي للسياسة الخارجية يعرف المصلحة بلغة القوة؟

تختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في استخدامهما لمفهوم القوة، فواقعية هانس مورجانتو تعرف المصلحة دائماً بلغة القوة، لذا تعتبر القوة كمفهوم مناسب لتحليل السياسات الخارجية للدول في أوقات مختلفة، والتي تتراوح بين سياسات تستهدف الحفاظ على القوة (الحفاظ على الوضع القائم) أو زيادة القوة (تحقيق الهيمنة)، أو التظاهر بالقوة<sup>(3)</sup> (استعراض العضلات - بلغة مورجانتو-)، وبذلك تكون السياسة الدولية صراعاً متواصلاً على القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للدول، فإن القوة هي دائماً الهدف العاجل [القوة كهدف Power as End]. غير أن الواقعية الجديدة ترفض هذا المعنى، وتدرك مغزى الحياة الدولية على أنها ليست البحث عن القوة، ولكن البحث فقط عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال هذه القوة [القوة كوسيلة Power as Mean]، فانهدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطاً على الدول

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 12.

(2) جهاد عودة، المرجع السابق الذكر، ص 28.

(3) ناصف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص ص 27-28.

للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. و ربما يفسر جون هيرز (John Herz) المنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل في قوله:

« في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك و الخوف المتبادلين،

يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن »<sup>(1)</sup>

وفي هذا المعنى، يشرح والتز أنه ما دامت القوة تخدم هدف تحقيق أمن الدول، وأن هذه الدول هي بمثابة فواعل ساعية وراء زيادة أمنها "Security Maximizer"، جاز القول بالنتيجة أنها ساعية لزيادة قوتها "Power Maximizer"<sup>(2)</sup>.

والدارس لأدبيات الواقعية الجديدة يجد أن مفهوم "الصراع على القوة" يستخدم بمعنيين اثنين. من جهة، لوصف الحفاظ على الموقع النسبي لقوة الدولة أو زيادته في النسق. ومن جهة أخرى، لوصف النفوذ على سلوك الدول الأخرى والتأثير في التفاعلات الدولية، وبينما يعني في الحالة الأولى القدرة على التحكم في الموارد "Control Over Resources"، فإنه يعني في الحالة الثانية قدرة التأثير على الفواعل الأخرى والقرارات الدولية<sup>(3)</sup> "Control Over Actors & Outcomes"، ويستتبع ذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقرب الواقعي لتفسير السياسة الخارجية هما: الاستقلال "Autonomy" والنفوذ "Influence" كأهم مكونين للقوة السياسية الواقعية، والتي تعاملهما كخيارين لها:

أما الاستقلال - كحقيقة لذاتها وليس الاستقلال الرسمي عن الدول الأخرى - فيعني مدى قدرة الدولة تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها، توجهاتها، وقراراتها. وتفترض الواقعية الجديدة أن أقل الدول قدرة على حرية الحركة هي الأكثر تقييدا من طرف الدول والمنظمات الدولية، ومن ثم أكثر تهديدا في أمنها، والعكس بالنسبة للدول المستقلة في سلوكها. وسعي الدول لحماية أو حتى زيادة استقلالها يمر عبر تقليص محاولات الآخرين جعلها تحت سيطرتهم أو حتى نفوذهم؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى اختزال قدرتها في "الاعتماد على الذات" كسلوك ضروري لتحقيق الأمن، فتطبيق استراتيجيات "الاعتماد على الذات" تستلزم بالضرورة الحفاظ على الاستقلال<sup>(4)</sup>.

أما النفوذ، فيعني مدى قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها، سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، وأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها. ويتحقق النفوذ عمليا سواء بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمؤسسات الدولية التي تضطلع فيها الدولة بدور المهيمن (حق النقض مثلا)، أو على الأقل توفر لها فرصا لإسماع صوتها "Voice Opportunities". وتبرير السعي للنفوذ هو أن جميع الدول يجب أن تضمن أمنها في بيئة فوضوية، أمن الدولة فيها معرض باستمرار للخطر، ما يدفعها إلى محاولة تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ للدفاع عن مصالحها<sup>(5)</sup>.

(1) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 30.

(2) Rainer Baumann and Others, Op. Cit., P. 5.

(3) Idem.

(4) Volker Rittberger, Op.Cit., P.12.

(5) Ibid, P. 13.

إذن، تعتقد الواقعية الجديدة أن الصراع على القوة في صورتى الصراع على الاستقلال والنفوذ مرتبط بمباشرة بتحقيق المصلحة في الأمن، ويفضي ذلك إلى أن تعظيم الاستقلال وتعظيم النفوذ هما بمثابة الأهداف العاجلة للسياسة الخارجية لجميع الدول؛ أي أن سلوكها الخارجي يتراوح بين كلا خيارى "القوة السياسية"، سواء البحث عن الاستقلال أو البحث عن النفوذ، ويوضح الجدول أدناه نماذج لكلا سياستى الاستقلال والنفوذ.

جدول رقم 1: نماذج لسلوكى الاستقلال و النفوذ في سياسات الدول الخارجية

| القيود النسقية                                                                                                                                                                             | نماذج الاستقلال                                                                                                                                                                                                                                                                | نماذج النفوذ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p><u>إلزامات موجبة :</u></p> <p><b>[ إلزام الدول</b></p> <p><b>بنهج</b></p> <p><b>سلوكات</b></p> <p><b>معينة ]</b></p>                                                                    | <p><u>حرية التملص من التزامات مثل:</u></p> <p>* إعلام أو تبادل الآراء مع فواعل آخرين حول قضايا معينة.</p> <p>* قبول وتنفيذ قرارات المنظمات الدولية.</p> <p>* تنفيذ أحكام المحاكم الدولية أو توصيات فوق قومية.</p> <p>* الحرية في عدم الاستجابة للالتزامات الدولية.</p>         | <p><u>إلزام الدول الأخرى —:</u></p> <p>* إعلامها والتشاور معها في قضايا معينة.</p> <p>* إجبارها على قبول وتنفيذ قرارات المنظمات الدولية التي تخدم أهدافها ومصالحها.</p>                                                                                                                                                                  |
| <p><u>إلزامات سلبية :</u></p> <p><b>[ منع الدول</b></p> <p><b>من نهج</b></p> <p><b>سلوكات</b></p> <p><b>معينة ]</b></p>                                                                    | <p><u>حرية التملص من التزامات مثل:</u></p> <p>* منعها من امتلاك بعض المزايا كالسلاح النووي.</p> <p>* منعها من ممارسة سلوكات معينة تجاه مواطنيها (مثل التدخل باسم حقوق الإنسان).</p> <p>* منعها من نهج سلوكات معينة تجاه الدول الأخرى (كتحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل).</p> | <p><u>إلزام الدول الأخرى —:</u></p> <p>* عدم إنتاج أو امتلاك مزايا كالسلاح النووي.</p> <p>* عدم استعمالها لبعض الوسائل والموارد : التعريفات الجمركية مثلاً.</p> <p>* منعها من انتهاج سلوكات معينة تجاه مواطنيها (انتهاك حقوق الإنسان مثلاً).</p> <p>* منعها من انتهاج سلوكات معينة تجاه الدول الأخرى ( استخدام أسلحة الدمار الشامل).</p> |
| <p><u>تقييد حرية الدول الأخرى مثل:</u></p> <p>* التبعية، في صورة اعتماد متبادل غير متكافئ مثلاً في الإستيراد والتصدير.</p> <p>* إمكانية التهديد العسكري.</p> <p>* العقوبات الاقتصادية.</p> | <p><u>التملص من قيود مثل:</u></p> <p>* التبعية، في صورة اعتماد متبادل غير متكافئ مثلاً في الإستيراد والتصدير.</p> <p>* إمكانية التهديد العسكري.</p> <p>* العقوبات الاقتصادية.</p>                                                                                              | <p>* فرض عقوبات اقتصادية.</p> <p>* إمكانية التحرك العسكري.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                           |

المصدر: Rainer Baumann (and others), « Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy », Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, № 30a, P. 11.

وبما أن الدولة تحتاج لـ "الاستقلال" و "النفوذ" لضمان أمنها، فإنها تعمل باستمرار على تحصيلهما. ومع ذلك، هناك حالات تتعارض فيها أهداف تعظيم النفوذ مع أهداف تعظيم الاستقلال (أنظر الجدول أدناه) ؛ أي أن يكون تحقيق زيادة في النفوذ مثلاً مقابل خسارة محسوسة في الاستقلال أو العكس، وهذا يثير التساؤل التالي: كيف يتوقع الواقعيون الجدد سلوك السياسة الخارجية للدولة حين تواجه هذا المأزق؟

جدول رقم 2: خيارات الاستقلال والنفوذ وحالات التعارض بينها

| تحصيل<br>النفوذ               | بقاء النفوذ على حاله                                                                                                                                                       | خسارة النفوذ                                                                                                                                       |
|-------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تحصيل<br>الاستقلال            | * إقامة علاقات ثنائية مع دول لها عندها مصالح.                                                                                                                              | * الانسحاب من المنظمات والأجهزة الدولية التي تنطبق قراراتها على الدول الأعضاء فقط.<br>* عدم المشاركة في الفعاليات متعددة الأطراف.                  |
| بقاء<br>الاستقلال على<br>حاله | * الالتحاق بالأجهزة والمنظمات الدولية التي تلتزم قراراتها الدول غير الأعضاء أيضاً.<br>* زيادة حصة الدولة من الموارد داخل المنظمة (حق التصويت).<br>* استعمال دائم للعقوبات. | * الحفاظ على الوضع Status Quo<br>* الانسحاب من الأجهزة والمنظمات التي تلزم الدول غير الأعضاء أيضاً.<br>* تراجع حصة الدولة من الموارد داخل المنظمة. |
| خسارة<br>الاستقلال            | تعزيز قوة المنظمات والأجهزة الدولية التي تشارك فيها الدولة.                                                                                                                | توصيات المؤسسات فوق القومية التي تشترك فيها الدولة.                                                                                                |

المصدر: Rainer Baumann and Others, « Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy », *Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung*, Tübingen, Germany, Working Paper, №30a, P.13.

إن فحص الأدبيات الواقعية يكشف أن المنظرين الواقعيين يختلفون فيما بينهم، وتبعاً لذلك يمكن تمييز نظريتين للسياسة الخارجية "الواقعية الدفاعية" و "الواقعية الهجومية"، اللتين تختلفان اختلافاً عميقاً بشأن القيود النسقية: هل الأمن في النظام ضئيل أم وافر؟ وهل تتسابق الدول وراء توسيع نفوذها أم أنها مهتمة أساساً بضمان استقلالها؟

## 1- الواقعية الدفاعية:

تحل المآزق بافتراض أن الدول تعطي الأولوية لاستقلالها، بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءً على أسوأ السيناريوهات الممكنة "Worst Case Scenarios"؛ فحقيقة وجود دول وأحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، وحتى إن لم يكن أمن الدولة مهدداً بشكل مباشر ولا يبدو النزاع وشيك الحدوث، تبقى الدولة متمسكة بـ إمكانية "Possibility" وقوع الأسوأ، وأفضل طريق تواجه به هذه الإمكانية هو حماية أو زيادة استقلالها<sup>(1)</sup>. أما البحث عن النفوذ فيتم في حالة واحدة هي حالة انعدام الأمن؛ أي أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة، ولكن عندما ينبغي عليها ذلك<sup>(2)</sup>، فالشروط البنوية للنسق تتطلب من الدولة أن تأخذ موقع الدفاع "Defense Positional"، لكنها أحياناً تخلق قيوداً وحوافز تتطلب الانتقال إلى موقع الهجوم "Positional Offensive" (في حالات التهديد). و تموقع الدولة في أحد الموقعين يختلف بالنظر لكونها تتبع أهداف ثورية "Revisionist" أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم "Status Quo"<sup>(3)</sup>.

إذن، النظام الدولي -وفقاً للواقعية الدفاعية- يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى؛ أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة ومقيدة، وتتوسع فقط لأجل تحقيق الأمن، وأي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة<sup>(4)</sup>.

## 2- الواقعية الهجومية:

تعتبر أن الدول لا تشكل سياساتها الخارجية بناءً على أسوأ السيناريوهات، بل تأخذ في الاعتبار احتمال "Probability" التهديد لأمنها -خلافًا لإمكانيته عند الدفاعيين- ولأنها مدركة بأن هذا الاحتمال تحكمه عوامل قابلة للتطويع (قوة الاقتصاد، التحكم في التكنولوجيا..)، فإنه من العقلانية أن تتنازل عن جزء من استقلالها لصالح النفوذ<sup>(5)</sup>، فالحل الأفضل لمشكلة غموض الحياة الدولية هو أن تعمل الدول على تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية من خلال التوسيع الدائم لمصالحها في الخارج، وكما يشير روبرت جيلبن (Robert Gilpin)، فإن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل على الأقاليم وعلى سلوك الدول الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي، والفارق هو أن الدول الغنية وحدها هي التي تستطيع العمل وفق هذه الخيارات<sup>(6)</sup>.

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P.14.

(2) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 16.

(3) Rainer Baumann and Others, Op. Cit., P.6.

(4) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 37.

(5) Volker Rittberger, Op. Cit., P.14.

(6) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 15.

وفقا للواقعية الهجومية إذن، تبحث الدول من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ، وهذا كنتيجة للثقة وليس للخوف، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد. وبذلك، فهي تتوسع لأنها تستطيع فعل ذلك وليس لأنها مجبرة عليه.

كخلاصة، فإن النظريتين تتفقان بشأن الفكرة التي مفادها أن الدول تنهك في سياسة تحصيل القوة السياسية "Power Politics" كوسيلة لضمان استمرارية أمنها، وفي ذلك فهي تمارس كلا من سياستي البحث عن الاستقلال والبحث عن النفوذ أو إحداهما. لكن هناك حالة تصل فيها النظريتين إلى تنبؤات مختلفة بشأن السياسة الخارجية لدولة ما، وذلك عندما:

أ- لا يوجد تهديد واضح لأمن الدولة.

ب- المكاسب المتوقعة من تطبيق خيار النفوذ، يلزمها تنازل عن جزء من الاستقلال.

بهذا الصدد لا تزال الواقعية الدفاعية تنبأ بأن الدولة لن تتنازل عن استقلاليتها حتى وإن كان ذلك يعني فقدانها لمكاسب النفوذ. فيما يتوقع الهجوميون عكس ذلك، فالدولة في هذه الحالة تتخلى عن استقلالها لتوفر فرصة أكبر لممارسة النفوذ على بيئتها<sup>(1)</sup>.

لكن إذا كان عدم تحديد مسبق لأي من الهدفين تسعى الدولة لتحقيقه أمرا مقبولا -تحليلا- من أجل نظرية واقعية للسياسة الدولية، فإنها كنظرية في السياسة الخارجية تتطلب تحديدا مسبقا لهدف الدولة كمنطلق للتنبؤ بمستقبل سلوكها الخارجي. لأجل ذلك يقترح فولكر ريتبرغر (V.Rittberger) أنه من المفيد الافتراض مسبقا أن جميع الدول مهتمة بتحصيل أكبر قدر ممكن من القوة (الاستقلال والنفوذ)، فإذا ما فضلت الدولة موقعها الحالي من القوة ولنفترضه (س 0) عن موقع قوة أضعف (س-1)؛ فلأن هذا يخدم مصلحتها في تحقيق هدف الأمن وأهداف أخرى، وهكذا ستفضل (س+1) عن (س 0) و (س+2) عن (س+1)<sup>(2)</sup>... الخ.

هذه الفرضية تفضي إلى أن المصلحة الأساسية للدولة هي في تعظيم قوتها لتحقيق مصلحة الأمن ومصالح أخرى، وليست القوة كنموذج لسلوك الدولة (أي القوة كوسيلة وليس كهدف). وبهذا المعنى، فإن المصلحة في أكبر قدر ممكن من القوة لا تتضمن حصرا معنى السلوك العدواني والتوسعي، فتحصيل القوة قد تستخدمه بعض الدول كوسيلة لزيادتها و/ أو الحفاظ على استقلالها، فيما قد تسعى دول أخرى في تحصيل مزيد من النفوذ.

ختاما، يمكن تلخيص أهم المفاهيم والفرضيات التي يقوم عليها المقترح الواقعي لتفسير السياسة الخارجية كما تضمنتها المطالب الثلاث لهذا المبحث في الجدول التالي:

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 15.

(2) Rainer Baumann and Others, Op. Cit., P. 6.

جدول رقم 3: المفاهيم والفرضيات المركزية للمقترح الواقعي للسياسة الخارجية.

| المتغير التابع<br>Dependent Variable              |                                                                                                       | المتغير الوسيط<br>Causal Chain                                                                                                            |                                                                                                                                                                                                                                | المتغير المستقل<br>Independent Variable                                                                                                                                                            |                                                                                                                                                                                                                           |
|---------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| وصف<br>سياسة<br>الفاعل                            | أهداف<br>الفاعل                                                                                       | نموذج<br>صناعة<br>القرار                                                                                                                  | منطق سلوك<br>الفاعل                                                                                                                                                                                                            | المتغير المستقل<br>المحدد<br>(الضابط)                                                                                                                                                              | مستوى<br>التحليل                                                                                                                                                                                                          |
| سياسة<br>القوة<br><br>Power<br>Politics<br>Policy | <ul style="list-style-type: none"><li>البقاء</li><li>الأمن</li><li>النفوذ</li><li>الاستقلال</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>نموذج<br/>الفاعل<br/>العقلاني:</li><li>وحدوية<br/>الفاعل</li><li>منطق<br/>عقل<br/>الدولة.</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>منطق<br/>التأجيج:</li><li>تقييم<br/>البدايل</li><li>وفق قاعدة<br/>تعظيم<br/>المكاسب<br/>وتقليل<br/>الخسائر</li><li>أفضلية<br/>المكاسب<br/>النسبية على<br/>المكاسب<br/>المطلقة.</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>الموقع<br/>النسبي لقوة<br/>الدولة :</li><li>نصيب<br/>الدولة من<br/>القدرات<br/>العسكرية<br/>والاقتصادية<br/>خاصة.</li><li>قطبية النظام<br/>الدولي.</li></ul> | <ul style="list-style-type: none"><li>أولوية بنية<br/>النسق<br/>الدولي<br/>( الفوضى،<br/>التوزيع الدولي<br/>للقوة) على<br/>حساب<br/>خصائص<br/>الفاعل</li></ul> <div>↓</div> <p>مستوى تنازلي<br/>Top-Down<br/>Approach</p> |

المصدر: جدول من اقتراح صاحب البحث مستوحى عما تضمنته أهم مراجع البحث من أفكار حول الواقعية كمقترح للسياسة الخارجية.

## المبحث الثاني: مقرب الليبرالية النفعية لتفسير السياسة الخارجية.

تملك الليبرالية بعدا متجذرا في تاريخ الأفكار السياسية، أخذنا في الاعتبار إسهامات فلاسفة الأخلاق والسياسة والاقتصاد مع بداية العصر الحديث الأوربي ( إيمانويل كانط، آدم سميث، جيرمي بنتام...). أما كنظرية للعلاقات الدولية فهي تحوز مجموعة من الأفكار والفرضيات والمفاهيم الخاصة بها، بما يعطيها فهما خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية، ويرشحها لتكون إحدى المنظورات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>. وتقتصر المهمة التي يتناول فيها البحث النظرية الليبرالية في توظيف تلك المفاهيم والفرضيات بما يساعد على استنتاج مقرب ليبرالي لتفسير السياسة الخارجية للدول.

مثل الواقعية تماما، تعتقد الليبرالية أن السياق الذي تُصنع فيه قرارات السياسة الخارجية هو الذي يضبط سلوك الفاعل، ولكنهما يختلفان اختلافا جوهريا في إدراك هذا السياق؛ أي في أي بيئة: الداخلية أم الدولية تُأخذ الأولوية في التحليل؟ فإذا كان التوزيع النسبي للقوة هو الفرضية-القاعدة في البناء التفسيري للمقرب الواقعي، فإن المقرب الليبرالي يتبنى الرؤية التي تفترض للعلاقة دولة-مجتمع (علاقة الدولة بالسياق الداخلي الذي توجد فيه) على أنها ذات التأثير الحاسم على سلوكها الخارجي. ولأن هذا السياق واسع جدا، فإن الدارس يجد نفسه أمام عائلة من النظريات الليبرالية-باستعارة عبارة ستيفان والت- كل منها يفضل متغير داخلي مستقل مختلف: الایدولوجيا السياسية والاقتصادية، الخصائص الوطنية، البنيات الاجتماعية والسياسية، المؤسسات السياسية<sup>(2)</sup>. وهذا ما أدى بالنتيجة إلى وجود نظريات ليبرالية تقدم اقترابات مختلفة لتفسير السياسة الخارجية مثل: "الليبرالية الجمهورية"، "الليبرالية التجارية"، "الليبرالية المؤسساتية"، لكنها تشترك كلها في المسلمة المركزية التي تفترض أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها بشكل أفضل إلا من الداخل؛ أي كنتاج للشروط، الظروف والديناميكية الداخلية.

ويقع اختيارنا على "الليبرالية النفعية" كمقرب لتفسير السياسة الخارجية -على حساب غيرها- لخدمة هدف فحص أكبر عدد من المتغيرات، بما يتيح عدم إقصاء أي من التفسيرات الممكنة. فالليبرالية النفعية تمنح الفرصة لـ:

أ/ فحص "متغير مستقل" متميز خاص بها، خاصة وأنها مقرب يبني تفسيراته بالاعتماد الحصري على متغيرات الفاعل "Agency-based". خلافا لـ "المؤسساتية" مثلا التي تولي اهتماما معتبرا للمؤسسات الدولية كمتغير نسقي.

(1) لفهم أفضل لليبرالية كنظرية للعلاقات الدولية راجع المقال التالي:

Andrew Moravcsik, « Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics », *International Organization*, 4, 51 Autumn 1997, PP. 513-553.

(2) Gideon Rose, « Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy », *World Politics*, Vol 51, №1, Oct 1998, P.148.

\* تفحص "الليبرالية الجمهورية" إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي، وكيف أن علاقات الحكومات الديمقراطية تختلف عن غيرها. وتشرح "الليبرالية التجارية" كيف أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكل منها. أما "الليبرالية المؤسساتية" فتشرح دور المؤسسات الدولية في ثني الدول عن تبني سياسات أنانية قد تكون عدوانية، لهذا لا يعتبر مورافسك أن النظريتين الأخيرتين تندرج ضمن برنامج البحث الليبرالي على اعتبار تقاسمها مع الواقعية بعض المسلمات النسقية، لذا تتجه بعض الأدبيات النظرية نحو تصنيفها باسم "الواقعية اللينة" Soft Realism.

ب/ تقدم متغيرا تفسيرا للسياسة الخارجية (المتغير التابع) خاصا بها هو المنفعة الفردية، عكس المقتربات الأخرى التي تركز على متغيرات مثل المصالح المشتركة للدول (الليبرالية المؤسسية)، أو الأفكار المشتركة (الليبرالية الجمهورية) وهي متغيرات تشترك فيها مع مقتربات الواقعية والبنائية بطريقة ما.

تفترض الليبرالية\* أن الفواعل الرئيسية في السياسة هي: الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة وليست الدول الموحدة، فالدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، لذا فإن هذه المصالح هي العامل الأكثر رجوحا لأن تشكل السياسات الخارجية للدول أكثر من غيرها من العوامل. وليست قوة الدول بالعامل الذي يقود تفاعلات السياسة الدولية، ولكن أفضلياتها التي لا يمتد مصدرها لبنية النسق الدولي الفوضوية، بل إلى بنية النسق السياسي المحلي الهرمية أو ما تسميه الليبرالية النفعية "الشبكة السياسية" لصنع السياسة الخارجية (متغير الليبرالية المستقل).

و محاولة فهم لماذا تصرفت دولة ما بطريقة معينة تفتح الليبرالية "الصندوق الأسود" وتفحص ترتيب الفواعل المجتمعية ضمنها وعلاقتها ببعضها البعض و أفضليات، أولويات وخيارات كل منها، مع الافتراض المسبق بأنها تتصرف وفق قواعد النموذج العقلاني الذي يقتضيه سلوك "رجل الاقتصاد"؛ أي بعد حساب دقيق للتكاليف والنتائج واختيار البديل الذي يعظم إلى أقصى حد ممكن المكاسب على حساب القيود التي تواجهه كما يفرض ذلك "منطق النتائج" (متغير الليبرالية الوسيط).

و تصل الليبرالية في الأخير إلى تفسير السياسات الخارجية للدول على أنها تعكس سعيها متواصلا للكسب المادي، إنها "سياسة تعظيم المنفعة" (متغير الليبرالية التابع).

\* بعد توضيح وتبرير نموذج "المقترب الليبرالي لتفسير السياسة الخارجية" الذي سيتم اعتماده في الدراسة؛ أي مقترب الليبرالية النفعية، فإن مصطلح "الليبرالية" -إذا ما تم ذكره منفردا- ابتداء من هذا الفصل يشير مباشرة - وبصفة حصرية - إلى مقترب "الليبرالية النفعية"، التي سوف لن يتم ذكرها على هذا النحو إلا حين تقتضي الضرورة المنهجية و/أو النظرية ذلك.

## المطلب الأول: الفواعل المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل.

يضع المقرب الليبرالي للسياسة الخارجية علاقة الدولة-مجتمع "State-Society Relation" ضمن جوهر نموذج تفسير السياسة الخارجية، وينطلق في ذلك من الافتراض المسبق بأن العامل الحاسم في التأثير على سلوك الدولة الخارجي إنما يندرج ضمن علاقة الدولة ببيئتها الداخلية، فعكس التحليل الواقعي المستقى من البيئة النسقية، يتعامل المقرب الليبرالي مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضها خيارات، أفضليات وأولويات الدولة، التي تمتد مصدرها بصفة حصرية إلى بيئتها الداخلية. هذا يؤدي إلى أن مستوى التحليل الليبرالي-وعكس نظيره الواقعي التنازلي- يأخذ منحى تصاعدي من الأسفل نحو الأعلى<sup>(1)</sup> (من المجتمع الداخلي نحو البيئة الدولية) في تعامله مع السياسة الخارجية "Down-Up Approach".

إن هذه الرؤية المركزية في النظرية يمكن توضيحها أكثر بفحص لطبيعة كل من دولة والفواعل الداخلية كما تتصورهما الليبرالية عموماً والليبرالية النفعية على وجه خاص.

### أ- طبيعة علاقة الدولة بالسياسة الخارجية:

لا ينظر الليبراليون إلى الدول كوحدة "Units" كما يفعل الواقعيون ذلك، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية "Political Institutions" تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، وهذا سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية. والخيارات المرجحة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف الأساسية (خيارات الدولة) التي يسعى ممثلو الدولة الرسميون تحقيقها من خلال السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>. وهكذا تكون المؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي وترجمة خياراتهم وأفضلياتهم إلى سياسة الدولة الخارجية في نهاية المطاف.

هذا التصور يقود الليبراليين إلى **المسلمة الأولى** التالية حول "الدولة": الدولة ليست فاعلاً موحداً، وإنما مؤسسة تمثيلية معرضة باستمرار للإستلاء وإعادة التوزيع، للبناء وإعادة البناء من طرف الفواعل المجتمعية بما يخدم مصالحها. ومعرفة طبيعة الممارسة ضمن هذه المؤسسة يحدد -بشكل حاسم- وجهة السياسة الخارجية للدولة. ويستتبع هذه المسلمة أن طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة الليبرالية مختلفة عن نظيرتها الواقعية.

### ب- طبيعة الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية:

تعتبر الليبرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيون "Rational Individual"، وجماعات المصالح الخاصة "Interest Private Groups"، والذين ينتظمون في جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم، هذه الفواعل المجتمعية "Societal Groups" هي التي تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياساتها المحلية وحتى في سياستها الخارجية. وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة وحتى المنافسة، لحماية مصالح متميزة، في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد، تضارب القيم

(1) Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », In Colin Elman and Miriam Findus Elman (eds), **Progress in International Relations Theory: Appraising the Field**, Cambridge : MIT Press, 2003, P. 162.

(2) Ibid, P. 164.

وتفاوت القدرة على التأثير<sup>(1)</sup>. وتفترض الليبرالية أن فحص وتحليل العلاقة بين هذه الفواعل يشكل المدخل الملائم لمحاولة فهم المصالح الداخلية التي ترتسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة.

هذا الافتراض يوصل الليبراليين إلى **المسلمة الثانية** التالية حول "الفواعل المجتمعية": لا يمكن فهم استخدام القوة أو تطوير علاقة تعاون من دولة تجاه أخرى، إلا إذا عُلم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة لتحقيقها<sup>(2)</sup>.

ولذلك، فإن المتغير الرئيسي المعروف بالنظرية الليبرالية النفعية هو التنوع في صور أفضليات الدول، وهي الأفضليات التي تُدرك بأنها الأهداف المجتمعية الرئيسية التي تمثل قاعدة أي حسابات إستراتيجية تقوم بها الحكومات<sup>(3)</sup>. وحقيقة اهتمام هذا المقرب بتنوع الفواعل المجتمعية ومصالحهم، هو أنه مقتبس عن تلك النماذج التحليلية في النظرية الليبرالية للدولة "Liberal State Theory"، وخاصة السياسة المقارنة "Comparative Politics"، والتي تفترض أولوية المجتمع عن الدولة في الدراسات السياسية، وكما يشير إلى ذلك **مورافسك** "Moravcsik":

« الفواعل الرئيسية في السياسة هي أعضاء المجتمع الداخلي؛ أي الأفراد والجماعات الخاصة... المجتمع - تحليليا - أولى من الدولة »<sup>(4)</sup>

وعند محاولة تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، فإن أولوية قصوى تمنحها الليبرالية النفعية لمصالح الفواعل المجتمعية التي تشكل خياراتها وأفضلياتها خيارات وأفضليات سياسة دولها الخارجية<sup>(5)</sup>. لكن هل هذه المسلمة تتضمن أن الدولة تتبع ببساطة السياسة الخارجية كما تتصورها، أو بالأحرى كما تفضلها فواعلها الداخلية؟ وبعبارة أخرى، ما موقع النسق الدولي من التحليل في هذه النظرية؟ هذا ما سيتناوله العنصر التالي.

### 1 - علاقة البنية/ الفاعل في النظرية الليبرالية:

إذا كانت الليبرالية النفعية تفترض أن شكل وترتيب أفضليات وأولويات الدولة هي التي تشكل سلوكها في النسق الدولي، فإن هذا الافتراض لا يتضمن ببساطة أن الدولة تشكل وتنفذ السياسة الخارجية كما تريدها فواعلها المجتمعية، وبدلاً من ذلك نجد الليبرالية تقرر أن كل دولة تدرك أولوياتها بناءً على القيود التي تفرضها خيارات الدول الأخرى؛ أي أنها لا تنفي القيود البنوية على السياسة الخارجية، ولكنها ترفض فقط التفسير الواقعي للنسق (توزيع القدرات)، والمفهوم الليبرالي المؤسساتي الجديد عن توزيع المعلومات أو على الأقل تعاملهم كقيود ثابتة، وبدلاً من ذلك تطرح مفهوم (توزيع الأفضليات) "Distribution of Preferences" كضابط نسقي لسلوك الدول. ولتوضيح ذلك، يقدم مورافسك المثال التالي: إذا ما فرض التفاعل الدولي على الدول انتهاج سياسة "حماية التجارة"، فسيفسر الواقعيون ذلك على أنه رغبة من الدول في حماية أمنها الاقتصادي في بيئة تنافسية. أما المؤسساتيون، فسيُرجعون ذلك إلى غياب التنسيق الكافي بين الدول

(1) Andrew Moravcsik, « Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics », Op. Cit., P 516.

(2) Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », Op. Cit., P. 162.

(3) Ewan Harrison, Op. Cit.

(4) Derk Bienen and Others, « Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory », Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a, P. 8.

(5) Idem.

بسبب غياب مؤسسة دولية مناسبة لهذا الغرض. أما التفسير الليبرالي، فيعزو هذا السلوك إلى تدخل مصالح وأولويات مجتمعية محلية توظف هذا القرار الخارجي لخدمة أهداف وتحقيق منافع خاصة<sup>(1)</sup>، فالليبرالية كما يشير مورافسيك -وخلافا للواقعية والمؤسساتية- تصوغ علاقة مباشرة بين التغيير الداخلي الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، وسلوك الدولة في السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

كما سبق، يبدو واضحا كيف أن الليبرالية تتبنى نموذجاً تحويلياً "Transformational Model" للنسق الدولي، والذي يعني أن ديناميكية التفاعل داخله تدفع به نحو التغيير المستمر عكس النموذج التوليدي "Generative Model" للواقعية. فالليبرالية تدرك النسق على أنه أكبر من مجرد ترتيب للفواعل، بل هو مجموعة من القواعد (خصائص معنوية) والمصادر (خصائص مادية) تصنعها الدول في عملية مستمرة للتطور والتغيير ضمن النسق، وهذا ما يعطي الأولوية للفاعل -على حساب البنية- في تشكيل سياسته الخارجية. إذاً ولما كان المقرب الليبرالي لا يعتد بالموقع النسبي للقوة لتفسير سياسة الدول الخارجية، ويهتم أساساً بالفواعل المجتمعية، فإن المتغير التفسيري المستقل الذي تراهن عليه الليبرالية النفعية ينتقل إلى هذا المستوى.

## 2- المصالح المجتمعية المهيمنة كمتغير تفسيري مستقل:

تفترض الليبرالية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية إنما تعكس مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية التي تتموقع في موضع يسمح لها بفرض أهدافها على ممثلي الدولة الرسميين على المستوى الدولي، فمركز هذه الفواعل في بيئة صنع القرار الخارجي يحدد بشكل حاسم نوعية التوجهات الخارجية لهذه الدولة. ومن هنا تقترح النظرية الليبرالية ضرورة التعريف والاقتراب لهذه الفواعل لأجل الوصول إلى الهدف التفسيري والتنبؤي المنشود، ولهذا الغرض يستخدم الليبراليون مفهوم الشبكة السياسية "Political Network" كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية لدولة معينة؛ لأنه يوفر -تحليلاً- معطيات عن الفواعل الأكثر تأثيراً وخياراتها في مجال السياسة الخارجية<sup>(3)</sup>.

إن مفهوم الشبكات ينصرف عموماً -كمفهوم في العلوم السياسية- إلى دراسة ذلك النسق من المجموعات الاجتماعية من فواعل عامة وخاصة من مستويات مختلفة وفي مجالات عديدة من المجتمع والحكومة، التي تتفاعل فيما بينها من خلال عمليات اجتماعية<sup>(4)</sup>، أما مفهوم "الشبكة السياسية" فيُعنى بالعلاقات داخل -حكومية التي تظهر في مسار العملية السياسية كنتائج لتفاعل الفواعل الممارسين في شكل "اتصال، تنسيق، تعاون... الخ". ومن وجهة نظر ليبرالية، فإن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية تتضمن خمسة ممارسين رئيسيين هم<sup>(5)</sup>:

### \* فواعل النسق السياسي-الإداري "Political-Administrative System Actors":

- أ- سياسيين: ممارسي العمل السياسي ضمن بيئة صنع القرار في الرئاسة، الحكومة، البرلمان...
- ب- إداريين: موظفي الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي.

(1) Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », Op. Cit., P.164.

(2) Ewan Harrison, Op. Cit.

(3) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P. 11.

(4) Ibid, P. 10.

(5) Ibid, P. 12.

## \* الفواعل المجتمعية الخاصة "Societal Private Actors":

ج- جماعات الضغط الاقتصادي: من الأفراد والشركات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة تلك التي تملك مصالح واسعة خارج الدولة الأم.

د- جماعات الضغط السياسي: من أحزاب سياسية وجماعات الضغط والمجتمع المدني باهتمامات خارجية. والنموذج التفسيري الذي يقدمه المقرب الليبرالي لسلوك السياسة الخارجية يتضمن ثلاث خطوات متوالية<sup>(1)</sup> هي:

1- التعريف بفواعل النسق السياسي-الإداري، والفواعل الخاصة المنضوية في الشبكة السياسية.

2- التحقق من أولويات وأهداف سياستهم الخارجية.

3- التعريف بالفواعل الأكثر قدرة على الهيمنة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

ويتضمن هذا النموذج الذي تقدمه النظرية الليبرالية مفهوميين على قدر كبير من الأهمية هما: **التعبئة**

**"Mobilization" والاستقلالية "Autonomy".**

أما مفهوم التعبئة، فينصرف إلى معنى درجة القوة التي تملكها هذه الفواعل (مثلا عدد الأفراد الذين يمثلونها في أجهزة صنع القرار)، كما وتحدد درجة التعبئة أي من الفواعل أقدر على التأثير في وضعية معينة، سواء رغبة فواعل النسق السياسي-الإداري أم مصالح الفواعل الخاصة. بينما يعني مفهوم الاستقلالية مدى استقلالية فواعل النسق السياسي-الإداري عن تأثير جماعات المصالح الخاصة، فكلما زادت تبعية الفواعل الأولى للأخيرة عكست السياسة الخارجية على نحو أكبر مصالح الفواعل الخاصة<sup>(2)</sup>.

كخلاصة، فإن السياسة الخارجية وفق رؤية المقرب الليبرالي تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع القرار الخارجي. والتحليل على هذا المستوى يكشف أي الفواعل المهيمنة تصنع قرار السياسة الخارجية في قضية خاصة في مجال معين (Issue/Area). والتغيير الذي قد يلحق السياسة الخارجية لدولة ما، إنما هو تغيير في خيارات، أفضليات وأولويات هذه الفواعل المهيمنة، أو هو تغيير في تركيبة الجماعة المهيمنة على صناعة القرار الخارجي. فالتغيير مثلا نحو سياسة أكثر تعاونية متوقع في حالة ما إذا كانت الفواعل المهيمنة في هذه الدولة تتقاسم مصالح مشتركة مع الفواعل المهيمنة في الدولة المستهدفة من قرار السياسة الخارجية.

<sup>(1)</sup> Andrea Ribeiro Hoffmann, « A Synthetic Approach to foreign policy », Paper prepared for the 43rd Annual Convention of the **International Studies Association (ISA)**, New Orleans, March 2002, In:

< <http://www.isanet.org/noarchive/rittinger.html> >

<sup>(2)</sup> Volker Rittberger, Op. Cit., P.21.

## المطلب الثاني: نموذج الفاعل الليبرالي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.

اتضح من خلال المطلب السابق أن الدولة من وجهة نظر ليبرالية ليست فاعلا وحدويا، بل تتكون من أفراد ومجموعات مصالح بخيارات وأولويات متباينة، لأجل هذا نجد أنها تعتبر أن الافتراض المسبق بالطابع الوحدوي للفاعل يعد من جهة، تجاهلا لتعدد الفواعل المجتمعية المشكلة للمؤسسة التمثيلية المسماة "دولة". ومن جهة أخرى، تجاهلا للتفاعلات المستمرة الحاصلة بينها. ولهذا ترفض الليبرالية التسليم بمثالية التناغم التلقائي للمصالح بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، بل تعتبر أن الندرة "Scarcity" والمفاضلة "Differentiation" تجعل من بعض التنافس أمرا لا مفر منه<sup>(1)</sup>.

وتعزو الليبرالية نماذج التوافق أو التنازع الداخلي حول قرار السياسة الخارجية تجاه قضية ما إلى التنوع في نماذج التفاعل بين الفواعل المجتمعية المهيمنة ضمن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية لتحقيق كل فاعل أهدافه، بل وتؤكد أن الخلاف حول تحقيق هذه الأهداف قد يصل إلى درجة يعتبر معها استخدام العنف أمرا مقبولا ومشروعا؛ بسبب الاختلاف في المعتقدات والأفكار، ندرة المزايا المادية، و اللاتوازن في القوة السياسية<sup>(2)</sup>.

إن هذه الرؤية المركزية في النظرية الليبرالية تختلف عن نمط التحليل الواقعي الذي يتعامل مع الدولة كفاعل وحدوي، ويستتبع ذلك أن نموذج "الفاعل العقلاني" غير قادر على فحص واستيعاب عملية صناعة قرار السياسة الخارجية، فالنظرة الليبرالية المجزأة للدولة يناسبها أكثر -تحليلا- النموذج الثاني الذي قدمه غراهام أليسون، أي نموذج العملية التنظيمية "Organizational Process Model".

إن نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ليس موحدًا، بل يتكون من عدة وحدات أو إدارات مرتبطة ببعضها البعض، لكل منها حد معين من الاستقلالية، والأهم من ذلك -كما تفترض الليبرالية النفعية- أن كلا من تلك البيروقراطيات تعكس مصالح الفواعل المجتمعية التي لها أهداف في توجيه قرارات السياسة الخارجية للدولة. و موقع كل فاعل ضمن هذه الوحدات أو البيروقراطيات يحكمه -أساسا- عاملين اثنين هما: مقدار ما يملك من الموارد، وكذا مدى قدرته على التعبئة. وتتسم العلاقة بين هذه الوحدات بالتنافس في شكل تسريب أخبار أو معلومات بهدف إحراج بعضها البعض، أو التطرف في موقف معين بشكل يربك الإدارات الأخرى ويفشل سياستها<sup>(3)</sup>.

والمعلومات التي تصل إلى أعلى مستوى في نظام صناعة القرار، والتي يبنى عليها وضع وتنفيذ سياسة معينة، تمر إذن بالضرورة عبر عملية التأطير التي تقوم بها كل من هذه الوحدات، والتي تكون-هي الأخرى- قد مرت في مرحلة أولى بعملية تعبئة من قبل جماعات المصالح الخاصة. ووفقا لذلك، لا تقوم سلوكية الدولة حسب هذا النموذج على الاختيار الحر الموحد، بل هي نتاج ما تقوم به وحدات عديدة بوظائفها

(1) Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment », Op.Cit., P. 162.

(2) Idem.

(3) ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 190.

وأدوارها وفق قواعد ليست بجامدة، وإنما قابلة للتغيير ولاستيعاب تغيرات جديدة باستمرار<sup>(1)</sup>. و يتضمن ذلك أن سلوكية الدولة في نهاية المطاف هي مجرد محصلة للتفاعل القائم بين مختلف الوحدات فيما بينها. فهل يُفهم من هذا المعنى أن الليبرالية لا تعتقد بالعقلانية كمنطق ضابط لسلوكية الدولة ؟

الحقيقة أن النظرة الليبرالية المجزأة للدولة تترك الانطباع بأن تضارب المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوماً إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني، ومن ثم اتخاذ قرارات خارجية قد تكون غير عقلانية بالنسبة للدولة كوحدة في النسق الدولي. لكن يجب التذكير أن الليبرالية لا تعتد بالدولة كوحدة وتنظر إليها من زاوية أنها مؤسسة سياسية تعكس مصالح بعض الفواعل المجتمعية دون غيرها. لذا عند البحث في نموذج الفاعل الليبرالي و منطق سلوك سياسته الخارجية -ومن أجل هدف نظرية "ليبرالية نفعية" للسياسة الخارجية- يكون من الأجدى طرح السؤال السابق بالصياغة التالية: هل تُدرك الفواعل المجتمعية المهيمنة (وليست الدولة) خيارات السياسة الخارجية التي تمهدها وفق منطق العقلانية ؟

بهذا الصدد تعتمد النظرية الليبرالية على نموذج الرجل الاقتصادي "Homo Economics" مدركة الفواعل المجتمعية على أنها مهتمة أساساً بمصالحها الخاصة "Self-Interested"، ساعية لتحقيق أهدافها "Goal-Oriented"؛ أي ينتج سلوكها عن حساب دقيق وعقلاني للتكاليف والفوائد المرجوة. هذا النموذج المفترض لسلوك الفاعل الاجتماعي -كما تتبناه الليبرالية- يرجع إلى أدبيات البراغماتية الكلاسيكية مع بداية القرن 19 مع جيرمي بنتام (G.Betnam) و ستيوارت ميل (J.S.Mill)... الخ. ووفقاً للنموذج الذي قدمته، فإن كل الأفراد يشتركون في خاصيتين اثنتين: أولهما، أن الفرد يبحث دوماً عن تعظيم فوائده. وثانيهما، أنه يوجه سلوكه لتحقيق أهدافه بالحد الأدنى من الجهد والكلفة، فمن بين جميع البدائل المتاحة يختار البديل الذي يجنح إلى أقصى حد ممكن أولوياته على القيود التي تواجهه<sup>(2)</sup>؛ أي أنه باختصار يتصرف بعقلانية. وهذا المنهج هو الذي تسلكه الفواعل المجتمعية في مسار صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية.

وحقيقة الليبرالية النفعية كمقتررب لتفسير السياسة الخارجية أنها لا تسعى لشرح الأهداف التي تعمل مختلف الفواعل المجتمعية على تحصيلها، بل تدرکہا على أنها خارجة عن وظيفتي التفسير والتنبؤ التي تسعى إليهما، وأكثر من ذلك، فهي لا تقيس إمبيريقياً أولويات هذه الفواعل، بل يقوم نموذجها على بناء افتراضات عامة حول السلوك المفترض لهذه الفواعل لغرض الوصول إلى نظرية قابلة للتعميم.

وعموماً، تعتبر الليبرالية النفعية أن الفواعل المجتمعية هي فواعل عقلانية تقيم سلوكات السياسية الخارجية الممكنة، وفي ضوء النتائج المتوقعة على مصالحها تختار السلوك المناسب، وهذا يناسب وصف سلوك هذه الفواعل على أنه يتبع منطق النتائجية "Logic of Consequentiality"؛ فعندما يواجه رجل الاقتصاد عدة خيارات فإنه يمحضي بسؤال نفسه<sup>(3)</sup>:

1- ما هي خياراتي؟

2- ما هي أهدافي؟

(1) نفس المرجع.

(2) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P.4.

(3) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 8.

3- ما هي النتائج المحتملة لكل من أهدافي؟

4- ما هو الخيار الأفضل في ضوء أهدافي؛ أي يعظم أرباحي الصافية ؟

قد يلاحظ من التقديم السابق أن نموذج العقلانية ومنطق النتائجية -معرفاً بأنه القدرة على اتخاذ خطوات مناسبة لخدمة هدف تحقيق الفواعل مصالحها- يبدو عمومياً جداً لتمكيننا من اشتقاق أولويات السياسة الخارجية للفواعل عن أهدافها ومصالحها الرئيسية، بعبارة أخرى، فإن المقرب الليبرالي لتفسير السياسة الخارجية مدعو للإجابة على السؤال التالي: هل الفاعل الذي يختار موضوعاً البديل الذي يعظم مكاسبه هو الذي يوصف بأنه يتصرف عقلانياً، أم أن العقلانية تطلق أيضاً على الفاعل الذي رغم شح المعلومات يختار أحسن بديل من وجهة نظر ذاتية ؟

يجب متبنو المقرب الليبرالي بالتمييز بين نوعين من السلوك العقلاني، فالفاعل الذي يتصرف وفق مبدأ **العقلانية الجوهرية "Substantive Rationality"**، هو ذلك الذي يختار البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الموضوعية المتاحة أمامه؛ أي أنه يأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على السلوك (كشح المعلومات مثلاً)، وفي هذه الحالة، إذا ما عرفت الأهداف الرئيسية للفاعل، فإن أولويات سياسته الخارجية يمكن استنتاجها نسبياً بسهولة؛ لأن الفاعل سيضع كل الخيارات الموضوعية الممكنة للتصرف، ويرتب الأولويات بناءً على درجة المنفعة التي يتطلع إليها، ثم يعمل من أجل تحقيق البديل الذي يعظم مكاسبه. وهذا هو النموذج الذي يتبناه المقرب الليبرالي في تسليمه بالسلوك العقلاني للفاعل، وكما يشير هيربرت سيمون (Herbert Simon):

« إذا تجاهلنا خصائص الفاعل وأخذنا في الاعتبار فقط القيود التي تنشأ عن بيئته الخارجية، يمكن الحديث عندها عن العقلانية الجوهرية أو الموضوعية. لذا فالسلوك الذي يمكن أن يحكم عليه بالعقلانية، هو ذلك الذي ينطبق بشكل مثالي مع الوضعية »<sup>(1)</sup>

أما مفهوم السلوك العقلاني بناءً على قاعدة **العقلانية الإجرائية "Procedural Rationality"**، فيظهر في الوضعية التي يختار فيها الفاعل البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الأخرى المعرفة لديه ذاتياً وليس موضوعياً<sup>(2)</sup>؛ أي دون اعتبار للقيود الخارجية التي يواجهها. في هذه الحالة -ومن أجل استنتاج أولويات السياسة الخارجية للفاعل عن أهدافه الرئيسية- فإن البيئة الموضوعية التي يُصنع فيها قرار السياسة الخارجية ليست المحك، بقدر ما هي البيئة الذاتية للفاعل. ولما كانت البيئة التذاتانية بعيدة عن أجندة اهتمام الليبراليين، فإن الليبرالية لا تعتمد هذا المنطق في نموذجها التفسيري.

(1) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P. 5.

(2) Idem.

## المطلب الثالث: تحصيل المنفعة كحافز لسلوك السياسة الخارجية.

إن طريقة إدراك المقرب الليبرالي لطبيعة الدولة كمؤسسة سياسية ولحقيقة المتغيرات الفردية الكامنة وراء صنع سياستها الخارجية من جهة، ومنطق السلوك العقلاني للفواعل المجتمعية التي تمثلها من جهة أخرى، توحى بأن الليبرالية النفعية تدين بجوهر أفكارها ومسلماها إلى مذهب الفردانية أو البراغماتية. ومن ثمة، فإن تحديد المتغير التابع الذي ينشده الفاعل من منظور ليبرالي لن يكون بعيدا عن محتوى هذا المذهب. فالبراغماتية تفسر سلوك جميع الأفراد على أنه سعي وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والتزوع نحو تعزيز المنفعة المادية، وإذا ما تم تكييف هذا الطرح مع سلوك الدولة، فإن رغبة الفواعل المجتمعية في البقاء "Survive" هي المدخل النظري الملائم لتفسير سلوك سياستها الخارجية. فهل هذا يتضمن أن المقرب الليبرالي منسجم والمقرب الواقعي في تقرير أهداف الفاعل على أنها السعي إلى ضمان البقاء؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هو البديل الليبرالي المقترح؟ إذا كانت الليبرالية النفعية تتفق والواقعية الجديدة في اعتبار رغبة الفاعل في البقاء هي ما يفسر سلوكه الخارجي، فإنها تختلف معها في مسألتين جوهريتين تجعل النموذج الليبرالي يصل إلى خلاصات نظرية -حول المتغير التابع- أبعد ما تكون عن تلك التي يصل إليها نظيره الواقعي.

**فمن جهة أولى،** تعزو الليبرالية النفعية المصلحة في البقاء إلى نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تتبناه الواقعية، فهي تستبدل الدولة بالفواعل المجتمعية التي تمثلها، وهي -كما سبق الإشارة- وحدات متغيرة باستمرار من طبقة صناع القرار والمؤثرين في صنعه، وتتضمن كلا من فواعل النسق السياسي-الإداري والفواعل المنتظمة الخاصة<sup>(1)</sup>.

**ومن جهة ثانية،** فإن التحول من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كموضوع للمصلحة في البقاء، يتضمن تعديلا جوهريا لمعنى "البقاء" يختلف عن المعنى الذي تمنحه إياه الواقعية. فأمر البقاء بالنسبة لهذه الفواعل لا يتعلق بضمان وجودها أو بقائها المادي -و رغم أنه يبقى بعدا مهما- فإنه يتعلق عندها أساسا بالحفاظ على أو تحسين وضعيتها الاجتماعية، والتي تعتمد كلاً من الموارد المادية والمعنوية أو أحدهما؛ أي بإمكانها أن تؤمن بقائها بإحدى طريقتين: فمن ناحية، يمكن أن تتصرف بطريقة تحافظ أو تزيد بها مداخيلها المادية "Income". ومن ناحية أخرى، يمكنها أن تتخذ خطوات باتجاه حماية أو تعزيز مقدرتها على التأثير "The Ability to Influence". إذا، فالفواعل المجتمعية من وجهة نظر ليبرالية تكافح - لتأمين بقائها- من أجل الوفرة "Plenty" أو القوة "Power" أو كلاهما<sup>(2)</sup>.

بالنتيجة -وفي مستوى نظري أكثر- يكون السعي لتحصيل المكاسب هو الحافز المشترك الأساسي لجميع الفواعل المجتمعية، وهي إما مكاسب مادية (مداخيل مالية) أو معنوية (القدرة على التأثير)<sup>(3)</sup>. ولما كانت الليبرالية النفعية تفترض أن الأهداف المتبعة من طرف الفواعل المجتمعية الأكثر تأثيرا تترجم في أهداف الدولة في علاقتها الخارجية، فإن طبيعة السياسة الخارجية -وفق هذا المقرب- من المناسب إدراكها على أنها سياسة البحث عن

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P.15.

(2) Ibid, P. 16.

(3) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P.5.

المكاسب "Gains Seeking Policy" أو سياسة تعظيم المنفعة "Utility Maximization"، بدلا عن "سياسة القوة" كما تفترض الواقعية الجديدة ذلك<sup>(1)</sup>.

إن مفهوم تعظيم المنفعة كما يقترحه الليبراليون يحتاج إلى تأصيل دقيق، فهو إن لم يُعرف بإحكام قد يفتح المجال أمام تفسير أي هدف يسعى إليه الفاعل على أنه منفعة، وهذا ما يفرغ المفهوم عن معناه. ففي الاقتصاد مثلا، ينصرف مفهوم المنفعة إلى معنى الوفرة أو الثروة؛ فمن يملك أكبر قدر من الثروة هو الذي يملك أكبر قدر من المنفعة. لكن نقل هذا المعنى إلى النظرية السياسية غالبا ما يثير إشكالا، فبعض الليبراليين مثل برينام (Brennam) و بوشمان (Buchman) يحاج بأن فرضية تعظيم المنفعة يجب أن تُحصر في تعظيم الثراء المادي؛ بحجة أن نموذج الرجل الاقتصادي يصبح غير قابل للحساب والإحصاء إذا ما شملت المنفعة المكاسب المعنوية، فالمفهوم يصبح - تحليليا - غير مفيد. غير أن الليبرالية المعاصرة ترى في حصر المنفعة في المكاسب المادية أمرا ضيقا مقارنة بحقل السياسية الواسع، لهذا نجد أنها تترع إلى التعامل مع مفهوم المنفعة على أنه يتضمن أيضا عوامل مثل القوة أو الوجود في مراكز صنع القرار، والشائع اليوم بين منظري الليبرالية في العلوم السياسية عموما، التمييز بين نوعين من المنفعة هي الوفرة أو الثروة كمكاسب مادية والقوة (قوة الوجود والتأثير) كمكاسب معنوية<sup>(2)</sup>.

وفي مستوى آخر، قد يحصل إلتباس مفاهيمي بين مفهوم المنفعة، و مفهومي المصالح و الأفضليات، وهو أمر انتبهت إليه النظرية الليبرالية. فالليبرالية إذ تفترض أن الفاعل يسعى لتعظيم منفعته فهي تعني تعظيم مصالحه، وهي تنظر إلى ضمان البقاء كأهم هدف يسعى الفاعل لتحقيقه؛ لأن تحقيق أي منفعة متوقف على هذا البقاء، وكل المصالح التي تؤدي متابعتها مباشرة إلى خدمة هذا الهدف ينظر إليها كمصالح جوهرية. أما أفضليات السلوك، فهي تلك التي يتم اشتقاقها من هذه المصالح في ظروف معينة. وبالنتيجة، إذا كانت المصالح الرئيسية للفواعل تتجه غالبا نحو الاستقرار عبر الزمن، فإن الأفضليات المشتقة عنها يمكن أن تتغير مع سياق الحركة، وهذا خاصة في حالة القيود أو الحوافز على الحركة التي تظهر حيناً وتختفي حيناً آخر<sup>(3)</sup>.

كخلاصة، تفترض الليبرالية أن ضمان البقاء هو الهدف المركزي لجميع الفواعل المجتمعية، والتي تحتاج لتحقيقه موارد مادية و/ أو معنوية؛ أي وسائل التمويل وقدرة التأثير في أجهزة صنع القرار، ومادامت هذه الفواعل تسعى باستمرار إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من هذه الموارد، فإن مصلحتها الأساسية تهدف إلى تعظيم مكاسبها المادية والمعنوية. وفي أي وضعية لقرار خارجي، فإنها تفضل ذلك الخيار الذي يمكنها من تحصيل أكبر المكاسب. ومع ذلك، فإن هذه الفواعل تختلف فيما إذا كانت المكاسب المادية أو المعنوية هي العامل الحاسم لضمان بقائها؛ فبينما تعتمد قدرة فواعل النسق السياسي-الإداري في المقام الأول على حصتها من "القوة"، فإن الفواعل الخاصة تبحث أساسا على الحفاظ أو زيادة أمنها بتجميع الثروة المادية<sup>(4)</sup>.

ويقدم الجدول أدناه نظرة عامة عن المصالح الأساسية لفواعل الشبكة السياسية في تعظيم المكاسب المادية والمعنوية، وكيف يمكن أن تعرف لنا خيارات السياسة الخارجية التي يمكن أن تشتق عنها في وضعية صنع القرار لدولة ما.

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 16.

(2) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P. 5.

(3) Ibid, PP. 5-6.

(4) Derk Bienen and Others, Op. Cit., P. 14.

جدول رقم 4: المصالح الرئيسية و أفضليات السياسة الخارجية للفواعل المجتمعية

| أهم الفواعل                                  | المصالح الأساسية                                                   | الأهداف الخاصة بالفاعل                                                                                                                                                                                         | أفضليات سياسته الخارجية                                                                                                                 |
|----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الفواعل السياسية                             | - تعزيز موقع القوة في جهاز صنع القرار.<br>- زيادة الموارد المالية. | - ضمان إعادة الانتخاب.<br>- تعزيز القدرة في صناعة القرار الخارجي على حساب المنظمات الدولية.<br>- أخذ مسؤوليات جديدة أو تحصيل موارد جديدة للمسؤوليات القائمة.<br>- زيادة ميزانية المنظمة وخدمة الأهداف الحزبية. | - إرضاء الوعاء الانتخابي (المنتخبين).<br>- تحسين فعالية الاقتصاد.<br>- عدم تحويل القدرة على صناعة القرار إلى المنظمات والأجهزة الدولية. |
| الفواعل الإدارية                             | - تعزيز موقع القوة في جهات صنع القرار.<br>- زيادة المداخل المادية  | - تعزيز القدرة على صناعة القرار على حساب المنظمات الدولية والأجهزة فوق قومية .<br>- الاحتفاظ أو زيادة أهميتها كجهاز تنفيذي لقرارات الفواعل السياسية.<br>- زيادة أهداف المنظمة وخدمة الأهداف الحزبية.           | - ضمان استقلالية القرارات الخارجية من تطل المنظمات والأجهزة الدولية.<br>- تحقيق الأهداف التنظيمية.                                      |
| الشركات                                      | زيادة المداخل المالية                                              | تعظيم أرباح الشركة.                                                                                                                                                                                            | السلوك الذي يضمن أفضل الفرص للربح المادي، مع أخذ المنافسة في الاعتبار.                                                                  |
| جماعة الضغط الاقتصادي                        | زيادة المداخل المادية                                              | تعزيز مساهمات الأعضاء.                                                                                                                                                                                         | - تعزيز فرص أعضائها من الربح المادي.<br>- تعزيز القوة.                                                                                  |
| منظمات المجتمع المدني السياسية و الاجتماعية. | تحصيل القوة والوفرة                                                | زيادة المساهمات المادية من الأعضاء والفواعل المجتمعية الأخرى.                                                                                                                                                  | - تعزيز المكاسب المعنوية (كما تعرفها أهداف المنظمة)<br>- تعزيز القوة.                                                                   |

المصدر:

Derk Bienen (and Others), « Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of: Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory», *Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung*, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a, PP.18-19.

ختاماً، يمكن تلخيص أهم المفاهيم والفرضيات التي يقوم عليها مقترح الليبرالية النفعية لتفسير السياسة الخارجية كما تضمنتها المطالب الثلاث لهذا المبحث في الجدول التالي:

جدول رقم 5: المفاهيم والفرضيات المركزية للمقترح الليبرالي للسياسة الخارجية.

| المتغير المستقل<br>Independent Variable                                                                                                                                                                               | المتغير الوسيط<br>Causal Chain                                                                                                                                                                                             | المتغير التابع<br>Dependent Variable                                                                                                      |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مستوى التحليل<br>المتغير المستقل<br>المحدد<br>(الضابط)                                                                                                                                                                | منطق سلوك<br>الفاعل<br>نموذج<br>صناعة<br>القرار                                                                                                                                                                            | أهداف<br>الفاعل<br>وصف سياسة<br>الفاعل                                                                                                    |
| الأولوية<br>لخصائص<br>بنية النسق<br>الداخلي<br>للفاعل<br>( نادرة<br>المزايا<br>المادية،<br>اللاتوازن في<br>القوة<br>السياسية)<br>على حساب<br>بنية النسق<br>الدولي<br>↓<br>مستوى<br>تصاعدي<br>Down-<br>Top<br>Approach | منطق الرجل<br>الاقتصادي:<br>• حساب دقيق<br>وعقلاني<br>للتكاليف<br>والفوائد<br>المرجوة<br>لتحقيق أقصى<br>أهدافه بالحد<br>الأدنى من<br>الجهد<br>والكلفة.<br>• أفضلية<br>المكاسب<br>المطلقة على<br>حساب<br>المكاسب<br>النسبية | تأمين<br>البقاء من<br>خلال ضمان<br>الوفرة<br>المادية و/ أو<br>القوة في<br>مراكز صنع<br>القرار.<br>Utility<br>Maximi-<br>-Zation<br>Policy |

المصدر: جدول من اقتراح صاحب البحث مستوحى عما تضمنته أهم مراجع المبحث من أفكار حول الليبرالية كمقترح للسياسة الخارجية.

## المبحث الثالث: المقرب البنائي لتفسير السياسة الخارجية.

تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية، تطورت مع بداية الثمانينيات وأصبحت أكثر تأثيرا في الحقل وبتأييد متزايد من لدن الدارسين والمحللين منذ نهاية الحرب الباردة التي ساهمت في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية؛ بالنظر لتمكّنها من التعامل مع عديد المسائل الدولية الجديدة التي عجزت النظريات العقلانية التقليدية (الواقعية والليبرالية) عن إدراكها بسبب تلاشي الضوابط التقليدية التي أثبتت لها سابقا جدارتها<sup>(1)</sup>.

إن النظريات التقليدية إذ تميل إلى التركيز على العوامل المادية، فإنها -بدرجات متفاوتة- تؤكد على ثبات وانتظام الحياة السياسية الدولية، ولذلك فهي تعتقد أن البنات والمصالح والهويات عوامل ثابتة، وتأخذ الدولة كمعطى موضوعي مسبق، وتفترض أنها تعمل لأجل بقائها أو تحقيق أفضليتها. وبدلا من ذلك تولي البنائية اهتمامها الخالص للأفكار والهويات والخطاب السائد، وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تفهم، تُعرف وحتى تُحول معنى هذه الحياة السياسية. فالبنائية تؤكد على أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه، لذلك فهي تعتقد بأن البنات، المعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغيير باستمرار، وبأن للفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة العالمية. وفي هذا المعنى جاء المقال المرجع لـ **الكسندر واندت (Alexandre Wendt) "الفوضى هي نتاج ما يصنعه الدول" "Anarchy is What States Make of it"**، ليشرح أن الفوضى ليست حقيقة طبيعية وُجدت بذاتها، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته إياها الدول. وباشتقاق فرضيات جزئية عن المسلمات المركزية السابقة، تقدم لنا البنائية اقتراحا للسياسة الخارجية بشكل يختلف جوهريا عن المقتربين الواقعي والليبرالي السابقين.

فالبنائية كنظرية اجتماعية ترفض منطلق النظريات العقلانية من أن البنية المادية التي يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسؤولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية، وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة محددة سلفا. وبدلا من ذلك تؤكد أن البنية المعيارية؛ أي المعايير (التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل هويات الفاعل، أفضلياته ومصالحه (**متغير البنائية المستقل**). ولأن هذه المعايير تجد مصدرها ضمن بيئتين الدولية والمحلية، نجد ضمن البنائية تقليدين بحثيين: البنائية فوق القومية (التي تركز على المعايير المشتركة قيماً ضمن المجتمع الدولي)، والبنائية المجتمعية (التي تركز على التوقعات المشتركة قيماً ضمن المجتمع الداخلي).

ولما كانت البنائية تدرك الفاعل كـ "رجل اجتماعي"، فإنها تفترض له أن يتخذ قراراته وفق "منطق الملائمة"، فهو لا يختار بديلا ما حتى يقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته (**متغير البنائية الوسيط**). وبالنتيجة، تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها -أساسا- معيارية (أي قد تلحقها أهداف مادية، لكن لا تسبقها) يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي، إنها "سياسة الثبات على الهوية" (**متغير البنائية التابع**).

<sup>(1)</sup> Stephen M. Walt, « International Relations: One World, Many Theories », *Foreign Policy*, Washington, The Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1998, № 110, P. 41.

## المطلب الأول: "المعايير الدولية" و "المجتمعية" كمتغير تفسيري مستقل.

إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الخارجية تعامل الدولة كفاعل اجتماعي، وتنظر للنسق السياسي الداخلي والخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساسا. ووفقا لذلك، فهي تدرك كلا من الفاعل و البنية "Actor/Structure" على أنهما -جوهريا- بناءات اجتماعية ذاتانية أو منشأة اجتماعية<sup>(1)</sup>؛ أي أنها بناءات تصورية أكثر منها مادية كما يفترض العقلانيون أنها عليه.

هذه المسلمة المركزية في النظرية تقضي إلى أن المتغير التفسيري البنائي يتحول من متغير عقلاني مادي (القوة والمصلحة) إلى متغير تصوري اجتماعي هي المعايير "Norms"، والتي تعرف بأنها التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم "Appropriate Behaviour". فالمعايير هي التي تشكل هوية الفاعل وخياراته وتعرف بالأهداف الفردية والاجتماعية التي يسعى لتحقيقها، وتحمله أو تمنعه على نهج سلوك معين<sup>(2)</sup>. أو هي كما لخصها كراسنر (Krasner): «قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق و التزامات»<sup>(3)</sup>. وبذلك، فإن البنائية تدحض الفرضية العقلانية للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية حول المصالح الوطنية كمعطى مسبق وثابت. فالمصلحة الوطنية حسب أحد أهم رواد التيار البنائي في العلاقات الدولية، وهو فاينمور (Finnemore): «ليست (المصلحة الوطنية) ناتجا للتهديد الخارجي أو لمطالب داخلية، بل أنها تتغير، تتطور، ويعاد تعريفها بسبب قوة تأثير المعايير»<sup>(4)</sup>.

إن تحديد هذه المعايير كأول وأهم خطوة في الإستراتيجية التفسيرية للبنائية يجب أن ينطلق من تأصيل دقيق للمفهوم، وبهذا الصدد يميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاثة خصائص هي<sup>(5)</sup>:

أ- التذاتانية "Intersubjectivity": وهي الخاصية التي تميز المعايير عن الأفكار والقيم التي تعكس قناعات واعتقادات فردية، وهو المنهج الذي تتبناه المقتربات التحليلية الإدراكية "Cognitive"، التي ترى في القناعات الشخصية لصناع القرار تأثير حاسم على سلوك السياسة الخارجية؛ أي أنها تعطي استقلالية أكبر لصناع القرار في بيئتهم الاجتماعية، لذا فهي لا تندرج ضمن برنامج البحث البنائي.

ب- القيمة المرجعية "Value Reference": فالمعايير تنطوي دائما على قيم مرجعية تميزها عن توقعات السلوك غير المتعلقة بقيم، والتي قد تنشأ عن اعتقادات سببية كالمصلحة مثلا، فبسبب ارتباطها بالقيم تتضمن المعايير إذعانا طوعيا مستقلا عن المصالح.

ج- التوجه المباشر للسلوك "Immediate Orientation To Behavior": وهي خاصية تميز

<sup>(1)</sup> Srdjan Vucetic, « Why did Canada Sit Out of the Iraq War? One Constructivist Analysis », Uploaded to The *International Studies Association (ISA)* all Academic Archive, San Diego, CA – March 23-7, 2006, P. 6.

<sup>(2)</sup> Henning Boekle (and others), « Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory », *Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung*, Tübingen, Germany, Working Paper, №. 34a, P. 3.

<sup>(3)</sup> Keiko Hirata, « Beached Whales :Examining Japan's Rejection of an International Norm », *Social Science Japan Journal*, Vol 7, № 2, 2004, P. 178.

<sup>(4)</sup> Alex Macleod, « French Policy Toward Iraq Since The Gulf War: A realist Dream Case? », Paper prepared for the 40th Annual Convention of the *International Studies Association (ISA)*, Washington, D.C. February 16–20, 1999.

<sup>(5)</sup> Henning Boekle (and Others), Op., Cit., PP. 5-6.

المعايير عن الأفكار والقيم والآراء والمبادئ العامة التي تتسم بأنها عمومية وليست صريحة\*، عكس المعايير التي توجه خطابا مباشرا للفاعل للقيام بسلوك ملائم و/أو منعه من آخر غير ملائم "Inappropriate". كما يُشترط للمعايير الاستمرارية<sup>(1)</sup>، فكما في القانون الدولي لا تصبح كل ممارسة عرفا إلا تلك الممارسات التي تعارف عليها أعضاء المجتمع الدولي، فكذلك الأفكار التي تظهر حيناً وتختفي آخر لا تعتبر معايير، فهي حتى تكون كذلك، يجب أن تتكرر و تحض بتأييد أغلبية الجماعة الاجتماعية، كشرط ضروري لضمان ما يسمى قابلية التنبؤ بها "Predictability".

وبعد هذا التأصيل، فإن السؤال الذي يفترض أن يجيب عليه البنائيون، هو عن الكيفية التي تشكل بها المعايير سلوك الدولة؛ أي كيف يقبل الفاعل هذه المعايير ويضفي عليها صفته الذاتية ويتخذ منها موجهاً لسلوكه؟ يؤكد شيكل (Checkel) بأن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير وأهميتها في التحليل الدولي. ومع ذلك، فهي توظفها بشكل مختلف تماماً عن التوظيف العقلاني للواقعية والليبرالية، التي تنظر للمعايير بأقل قوة سببية "Causal Force"<sup>(2)</sup>، فهي تربط تأثير المعايير بمتغيرات "القوة" و "المصلحة" على التوالي. فالواقعية الجديدة، تعتبر أن المعايير تؤثر على سلوك الدول فقط إذا ما تم فرضها من القوى الكبرى في النسق، فتأثيرها لا يكون إلا على الدول الضعيفة في حال خوفها من العقوبات، فليست المعايير في حد ذاتها من تلزم الدولة على الخضوع لها، وإنما القوة التي تقف ورائها هي من يفعل ذلك. أما الليبرالية النفعية، فباستخدامها لنموذج شبكة المصالح، فتؤكد أن تأثير المعايير لا يكون إلا متوافقاً ومصالح الفواعل الأكثر تأثيراً في الشبكة<sup>(3)</sup>.

أما من منظور بنائي، فإن المعايير لا تنشأ منطقياً عن مصالح الفواعل كما هو الأمر عند العقلانيين، ولكنها تسبقها؛ فتأثير المعايير على السلوك لا يمكن اختزاله فقط في القيود أو الحوافز، فوظيفتها لا تنحصر في زيادة أو تقليص كلفة سلوك معين. بمعنى أن لها ببساطة أثر تعديلي "Regulative" على سلوك الفاعل، بل أن للمعايير أيضاً أثر إنشائي "Constitutive"؛ أي أنها تعمل بمثابة حوافز تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل على تحقيقها بطرق شرعية<sup>(4)</sup>، وتلك التي يجب عليه تفاديها. وطبعاً لا يتضمن هذا التركيز البنائي على المتغيرات التصورية رفضاً مطلقاً للواقع المادي، وبدلاً من ذلك نجد أنها تدرك أن بناء هذا الواقع يعتمد أساساً على هذه المتغيرات التصورية؛ أي الأفكار والقيم، فمثلاً "توازن القوى" ليس بحقيقة موجودة موضوعياً، بل هو واقع

\* لتوضيح هذا المعنى يعطي البنائيون المثال التالي: عند استخدام عبارة "الكذب أمر سيئ" فإنها مجرد عبارة تشير إلى قيمة أو مبدأ عام، أما عبارة "لا تكذب" فهي بمثابة معيار؛ لأنها تعكس توقعات مشتركة قيمياً.

(1) Sophie Clavier, « Mickey Mouse and the French Identity », Paper Presented at the 46th Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005, P. 17.

(2) Alex Macleod, Op. Cit.

(3) Henning Boekle and Others, Op. Cit., P. 8.

(4) Idem.

أوجدته الدول من خلال تفاعلها، والمعنى الذي تعطيه كل منها له، والطريقة التي تستجيب بها لإفرازاته<sup>(1)</sup>. إن مضمون المعايير لا ينصرف حصراً إلى تلك الأفكار والقيم المستقاة عن تفاعل الدولة وبيئتها الخارجية، فهو يتضمن أيضاً تلك القيم والأفكار الناجمة عن تفاعلات العلاقة بين الدولة ومجتمعها الداخلي. لذا يجد الدارس لأدبيات البنائية نفسه أمام مجموعتين من الكتاب البنائيين، كل منهما يقترب للمعايير و تأثيرها على سلوك الفاعل من خلفيتين متميزتين<sup>(2)</sup> (المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي). لذلك يُعامل مع النظرية البنائية للسياسة الخارجية على أنها ذات تقليدين بحثيين هما: **البنائية فوق القومية** "Transnational Constructivism" و **البنائية المجتمعية** "Societal Constructivism".

أما البنائية فوق القومية، فتتجه بتأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي أو أحد مكوناته على توجهات السياسة الخارجية للدولة ما، ورغم أن بعض الدول قد تبدي عدم اهتمام بمثل هذه المعايير، فإن ذلك لا يستثني حقيقة أنها تبقى منشغلة بها وعلى الأقل التصريح بدعمها، فهي تدرك أنه لا يمكن تجاهلها طويلاً؛ لأنها قد تجد نفسها معزولة دون مراعاتها.

أما البنائية المجتمعية، فينصرف اهتمامها إلى المعايير المشتركة ضمن المجتمع الداخلي، والتي يمكن تلخيصها في مفهوم "الهوية الوطنية" التي تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياستها الخارجية، وتفحص الكيفية التي تشكل بها هذه الهوية مصالح وخيارات هذه الدولة<sup>(3)</sup>. وإذا كان تأثير هذه الهوية قد لا يظهر عادة بشكل مباشر، فإنه من الواضح أن الأزمة في الهوية الوطنية للدولة ما تترجم بشكل سريع إلى أزمة في سياستها الخارجية<sup>(4)</sup>.

ويبدو -مما سبق- أن السؤال الأهم أمام البنائية لتجيب عنه، هو عن العلاقة التي تصوغها بين المعايير الدولية والمجتمعية، وبعبارة أخرى، ما هي طبيعة العلاقة بين البنية والفاعل في المقرب البنائي للسياسة الخارجية؟ هذا ما سيتولى العنصر الأول من المطلب الإجابة عنه.

## 1- علاقة البنية/ الفاعل في النظرية البنائية:

تولي البنائية اهتماماً خاصاً لمسألة التفاعل بين النسق ووحداته، مركزة على علاقة الاعتماد المتبادل بينهما أو ما يسميه البنائيون بعلاقة **التكوين المتبادل** "Mutual Constitution" بين البنية والفاعل، وتبرز هذه العلاقة كأهم خاصية مميزة ومعرفة بأجندة البحث البنائية التي لا تفر بالتمييز -تحليلياً- بين المتغيرات النسقية والمتغيرات الداخلية وفحص تأثير كل منها بشكل منفصل، بل تعطي كلا منهما أونتولوجيا متساوية غير قابلة للاختزال. إذ يرى **ألكسندر واندت** (A.Wendt) أن البنية الدولية المعيارية (مثلاً: مسائل التدخل الإنساني، السيادة، حرية التجارة...) هي التي تشكل هوية ومصالح الدول، لكن الدول من خلال سلوكياتها تعاود خلق هذه البنية الدولية؛ فمعايير السيادة والتدخل الإنساني... تحمل معاني مختلفة بالنظر للمعنى الذي يعطيه كل فاعل لها ويريد تثبيته، وهذا ما يؤدي إلى إنتاج معايير جديدة، وهذا يشير لأهمية سلوكيات الدول في الحفاظ أو تغيير بنية

(1) Michel Barnett, « Social Constructivism » In, John Baylis and Steve Smith (eds), Op. Cit., P. 259.

(2) Kaori Nakajima Lindeman, « What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation », Paper prepared for presentation at the 43rd Annual **International Studies Association** Convention, New Orleans, 23-27, March 2000, P. 8.

(3) Ibid, P. 9.

(4) Alex Macleod, Op. Cit.

النسق المعيارية<sup>(1)</sup>. فليست المعايير الدولية فقط التي تحدد ما على الفواعل القيام به، بل حتى الفواعل (الأعضاء) تحدد نوعية هذه المعايير، وهذا ما يسمى بالتكوين المتبادل.

وبعد هذا التوصيف للمسلمات المركزية للبنائية كمنظور عام، فإن البنائية كمقرب لتفسير السياسة الخارجية ملزمة بأن توضح المنهج أو الطريقة التي يمكن من خلالها الربط بين المعايير والسياسة الخارجية في التحليل الإمبريقي. وهذا ينتقل بنا إلى الحديث عن المتغير التفسيري الذي تراهن عليه البنائية كنظرية تفسيرية .

## 2- المعايير الدولية والاجتماعية كمتغير تفسيري مستقل:

تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس تلك التوقعات القيمة المشتركة للسلوك (المعايير) التي تواجهها في البيئة الاجتماعية الدولية والداخلية، فمدى تأثير هذه المعايير يحدد -بشكل حاسم- التوجهات الخارجية لهذه الدولة. ومن هنا تقترح البنائية ضرورة التعريف والاقتراب لهذه المعايير من زاوية مختلفة تماماً عن النظريات العقلانية ( توزيع القوى عند النيوواقعية وشبكة المصالح بالنسبة للبرالية )، فهي لأجل هذا الغرض توظف مفهوماً خاصاً بها هو **التنشئة الاجتماعية Socialization** "Processes".

إن مفهوم التنشئة الاجتماعية يحمل في الأصل مضموناً اجتماعياً؛ "فهى العملية التي من خلالها ينمو الفرد محاطاً بثقافة وقيم مجتمعه، ويتعلمه للمعايير والأدوار الاجتماعية يصبح كائناً اجتماعياً مستقلاً"<sup>(2)</sup>، ومن خلال هذه العملية المستمرة بسبب الفعل ورد الفعل، يضيف هذا الفرد صفة ذاتية على مضامين السلوك المستقاة من بيئته الاجتماعية. وتنطبق نفس العملية على الدولة في بيئتها الاجتماعية، ولكنها مقارنة بالأفراد، فإن بنية صناعة سياستها الخارجية معرضة لعمليتين من التنشئة الاجتماعية في الوقت ذاته، هي التنشئة فوق القومية "Transnational Socialization" والتنشئة المجتمعية "Societal Socialization".

## 2-1 التنشئة الاجتماعية فوق القومية:

تأخذ مجراها ضمن المجتمع الدولي بدليل أن المعايير الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل هويات ومصالح الفواعل وتخلق نوعاً من التشابه في سلوكياتها<sup>(3)</sup>. وتنطوي عملية التنشئة على فواعل متعددة. ولا شك أن الدول ابتداءً - كوحدات منشئة للمجتمع الدولي - هي أحد أهم فواعل هذه العملية في ترسيخ المعايير الدولية؛ بمعنى آخر، فإن المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي من الأولى أن يُنظر إليها من طرف منشئها (الدول) كمقياس للسلوك الملائم؛ لأن هويتها كدول متوقف على عضويتها في المجتمع الدولي، فالدول تصبح فقط سيدة "Sovereign" حين يُعترف بها من طرف الدول الأخرى، بل أن الاعتراف بها متوقف على إعلانها الاعتقاد ثم الالتزام بالأهداف الجماعية للمجتمع الدولي كالأمن والسلم الدوليين مثلاً.

من جهة أخرى، تضطلع المنظمات الدولية والإقليمية بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، لكونها وحدات اجتماعية تمثل مجموعة من الدول وتعكس قيمهم الجماعية المشتركة؛ فكأعضاء متحدين تباشر الدول مهام تحقيق الأهداف التي ترسمها المنظمات التي تجمعها، كما وتستجيب للمعايير التي تفرضها موافقها

(1) Michel Barnett, Op. Cit., PP. 254-255.

(2) Henning Boekle and Others. Op, Cit., P. 9.

(3) Michel Barnett, Op. Cit., P. 252.

وقوانينها. وتفترض البنائية أن معايير هذه المنظمات تترسخ أكثر كلما شعرت الدولة بأنها جزء من القيمة الجماعية لجماعة الدول، واعتُرف بها كعضو كامل ومساو لجميع الأعضاء .

وفي مقام ثالث، فإن لائتلافات الدفاع الجماعية (كالمنظمات غير الحكومية) دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، فهي فضلا عن مساهمتها في نشر المعايير الدولية القائمة، تساهم في تأسيس معايير جديدة، ساعية من وراء ذلك إلى تحصيل قبول أوسع لهذه المعايير بين الدول، كما وتكمن أهمية هذه الائتلافات في كونها مراقب دائم لدى إذعان الدول للمعايير الدولية القائمة<sup>(1)</sup>.

ويبقى تأكيد البنائية على أن هذه المعايير الدولية معرضة للتغيير (التغيير الجزئي الذي لا يتنافى وشرط الاستمرارية) عبر الوقت، من جهة بسبب عملية التفاعل المتواصلة بين الدول. ومن جهة أخرى، لأن محتوى هذه المعايير العامة يتغير في ضوء التفسيرات الخاصة للدول.

## 2-2 التنشئة الاجتماعية المجتمعية:

على هذا المستوى يُنظر للمجتمع ككل وكذا مختلف المجموعات الاجتماعية الداخلية كعامل حاسم التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية التي تفرز توقعات قيمية حول السلوك الملائم للسياسة الخارجية. فأفكار مثل من نحن، كيف نعرف أنفسنا، كيف ينظر إلينا الآخرون، كيف يعاملوننا، وما هو الدور المتوقع منا، والذي نتوقعه لأنفسنا<sup>(2)</sup>، هي بمثابة مرجعية لرؤية الدولة لنفسها في السياق الدولي ومن ثم لسلوكها الخارجي. ويضع البنائيون ثلاثة أسباب وراء تأثر صناع القرار بالمعايير المجتمعية هي<sup>(3)</sup>:

أ- يتبنى صناع القرار معايير السلوك الناشئة عن عملية "التنشئة السياسية" التي تعكس هوية جميع أفراد المجتمع.  
ب- غالبا ما يمر صناع القرار- قبل أن يصبحوا ممثلين لدولهم في المجتمع الدولي- بتجارب سياسية وطنية يتبنون ضمنها عددا من المعايير المجتمعية التي تعكس هوية الأمة.

ج- يتصرف صناع القرار باستمرار باسم الهوية الوطنية؛ لأنها الطريقة الوحيدة التي يرون فيها أنفسهم ممثلين شرعيين معترف بهم من طرف مجتمعاتهم في تعاملهم مع البيئة الدولية.

إن هذه المتغيرات التفسيرية المستقلة للبنائية تشير إلى أن الفاعل يتلقى عدة توقعات قيمة للسلوك إلى الحد الذي يجعل من الصعب التمييز بين السلوكات الملائمة وغير الملائمة، وهذا ما قد يوقع البنائية في شرك التفسيرات البعدية "ex post" العقلانية؛ بتفسيرها لتلك المعايير التي لها علاقة مباشرة بالسلوك قيد التفسير. ولكن يبدو أن البنائية مدركة لهذه المسألة، فهي قد وضعت مقياسا لاختبار مدى قوة هذه المعايير، وهذا ما يزيد من إمكانية التفسير المسبق "ex ante" الذي تنشده<sup>(4)</sup>. فقوة المعايير، ومن ثم قوة تأثيرها على سلوك السياسة الخارجية يتوقف على خاصيتين اثنتين هما: العمومية "Commonality" و الخصوصية "Specificity".

(1) Henning Boekle and Others, Op. Cit., PP. 9-10.

(2) Marysiak Zalkawi and Cynthia Enloe, « Questions About Identity in International Relations » In, Ken Booth & Steve Smith (eds), Op. Cit, P. 282.

(3) Henning Boekle (and Others), Op. Cit., PP. 10-11.

(4) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 25.

أما "العمومية"، فتشير إلى كم عدد من فواعل النسق الاجتماعي الداخلي والدولي يتقاسمون تلك المعايير، مثلاً إذا كانت كل الأعضاء في منظمة دولية يتقاسمون معايير مشتركة، فإنه يتوقع أن يكون لها تأثير حاسم على سلوك سياساتها الخارجية. فيما تكون المعايير أكثر "خصوصية" حين تمكنا من التمييز بدقة بين السلوك الملائم وغير الملائم؛ لأن المعايير غير المعرفة بدقة تفتح المجال أمام عدة خيارات للسلوك قد تُبرر كلها بأنها ملائمة، لذا فهي ليست مقياساً للسلوك المناسب، وبالتالي لا يُأخذ بها كمتغير بنائي تفسير مستقل للسياسة الخارجية<sup>(1)</sup>.

وفي مستوى آخر، يشير المتغير التفسيري للبنائية إلى أن صناع القرار يتلقون في وقت متزامن معايير السلوك الدولية والاجتماعية، فكيف تؤثر طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين على القوة التفسيرية والتنبؤية للمقرب البنائي؟

إذا ما كانت التوقعات القيمية الدولية مناقضة للتوقعات القيمية الاجتماعية حول سلوك السياسة الخارجية لدولة ما فإن الوظيفة التفسيرية للبنائية تكون في حالة ضعف؛ لأن المقرب البنائي لا يضع مقاييس محددة ما إذا كان صناع القرار أكثر تأثراً بالمعايير الدولية أو الاجتماعية. أما إذا وجد تطابق بين المعايير المستقاة من كلا المستويين الدولي والاجتماعي، فإن القدرة التفسيرية للبنائية تصبح في وضع أفضل<sup>(2)</sup>. ومع ذلك، فإن البنائية لا تشترط توفر توقعات قيمية من المستويين للحكم على أن السياسة الخارجية تتأثر بهذه المعايير؛ فإذا ما توفرت هذه المعايير في مستوى واحد فقط ينظر إليها على أنها أقل تأثيراً، وهي حالة لا تبرر رفض المقرب البنائي نهائياً.

وهذه الاعتبارات تقودنا لفحص القوة التنبؤية للمقرب البنائي للسياسة الخارجية بناءً على توفر المعايير الدولية و/أو الاجتماعية. فالبنائية تملك قوة تنبؤية أكبر في حال التطابق بين المعايير الدولية والاجتماعية، وتقل هذه القوة إذا ما كانت هذه المعايير نابعة من مستوى واحد فقط، أما في حالة التناقض بينهما، فإن القوة التنبؤية للبنائية تضعف إن لم تصبح مستحيلة، ويوضح الجدول أدناه الحالات السابقة.

(1) Henning Boekle (and Others), Op. Cit., P. 7.

(2) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 26.

## جدول رقم 6: القوة التنبؤية للمقترب البنائي للسياسة الخارجية

| القوة التنبؤية | العلاقة | المستوى المجتمعي | المستوى الدولي |
|----------------|---------|------------------|----------------|
| كبيرة          | التطابق | وجود المعايير    | وجود المعايير  |
| متوسطة         | /       | غياب المعايير    | وجود المعايير  |
| متوسطة         | /       | وجود المعايير    | غياب المعايير  |
| ضعيفة          | التناقض | وجود المعايير    | وجود المعايير  |
| ضعيفة          | /       | غياب المعايير    | غياب المعايير  |

## المصدر:

Volker Rittberger, « Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories», Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper № 30a, P. 27.

## المطلب الثاني: نموذج الفاعل البنائي ومنطق سلوك سياسته الخارجية.

تعزو النظرية البنائية كمقترح اجتماعي للسياسة الخارجية سلوك الدول إلى تلك الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها الاجتماعية. وتحمل هذه المسلمة المفتاحية في النظرية على الاعتقاد بأن طبيعة العلاقة التي تحكم المتغير التفسيري البنائي المستقل (المعايير) بمتغيرها التابع (سلوك السياسة الخارجية) تقتضي متغيراً وسيطاً (نموذج الفاعل ومنطق سلوكه) يختلف جوهرياً عن "المتغير الوسيط" العقلاني للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية. بهذا الصدد، تنطلق البنائية من انتقاد مفهومي "تحصيل القوة" و"تعزيز المنفعة" كما تتبناها المقتربات العقلانية للواقعية الجديدة والليبرالية النفعية على التوالي؛ لأنها مقتربات تتجاهل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي وتتجه نحو الاهتمام بتعظيم المصالح والمنافع المادية، فهي لا تتعامل مع القيم والمعايير إلا في حدود كونها مجرد أداة لتبرير المصالح المحددة سلفاً، عكس المقترح البنائي الذي يركز على التأثير المستقل لهذه المعايير في افتراضه أن سلوكيات الدولة إنما تقودها وتتحكم فيها هذه المعايير. فالبنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءً على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلاً من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس "المعايير والقواعد التي تعكس عوامل ت ذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسسية"<sup>(1)</sup>؛ بحجة أن هذه الفواعل مندمجة باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم ولا يمكن تفاديته على قراراتها. وبذلك فإن المقترنين العقلاني والاجتماعي يعكسان بالضرورة نموذجين مختلفين حول الطريقة التي تتصرف بها الدول، والكيفية التي تُفسر بها سلوكياتها<sup>(2)</sup>.

فمن الواضح أن البنائية تمثل هذا التفكير، تناقض نموذج الفاعل العقلاني المهتم بمصلحة و المتجه نحو تحقيق أهدافه أو ما يعرف بـ "نموذج الرجل الاقتصادي" الذي يعتمد العقلانيون، وبدلاً منه تقترح نموذجاً آخر هو الذي يعرف بـ نموذج "الرجل الاجتماعي" "Homo-Sociologicus" أو صاحب الدور "Role-Player".

إن "الرجل الاجتماعي" هو الفرد الذي يحاول ابتداءً امتلاك فهم للبيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد - أساساً - على أحاسيسه الإدراكية وليس فقط حساباته العقلانية، ثم يُحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة. وحتى يتخذ القرار المناسب، فإن الرجل الاجتماعي يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور بالطمأنينة و السعادة "Welfare" - وليس المنفعة - التي يمكن أن تجنيها خياراته، وهو يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل أفضل<sup>(3)</sup>؛ أي أنه حتى يختار بديلاً ما، فهو يقارن نتائج اعتماد هذا الخيار على حساب آخر بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته، التي يُعتبر الحفاظ عليها و ترقية هدفها في حد ذاته. ويُحسّن آرثر آبل بوم (Arthur. I Applbaum) إجمال هذا المعنى في قوله:

(1) Henning Boekle (and Others), Op. Cit., P. 4.

(2) Lisbeth Aggestam, « Role Conception and the Politics of Identity in Foreign Policy », *Arena Working Papers Series*, № 08/1999, 15.2.1999, In: [http://www.arena.uio.no/publications/wp99\\_8.htm](http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm)

(3) Norman Frohlich (and Others), « A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory », In: [http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich\\_Opppenheimer\\_Saqib.pdf](http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Opppenheimer_Saqib.pdf)

« إن امتلاك الفرد خلفية ثقافية غنية خاصة شرط لازم لعيش حياة كريمة ذات معنى، وبذلك يُعطي عالمه معنى و يُكون له شخصية سليمة. وخسران المرء ثقافته أشد الإصابات خطرا يمكن أن يتلقاها الشخص؛ لأنها تدمر شخصيته ذاتها »<sup>(1)</sup>

والرجل الاجتماعي من منظور بنائي ليس شخصا مبرجما "Programmed". مجموعة من الأهداف الأنانية يختار على أساسها بعقلانية الوسائل التي تخدم أهدافه، بل هو شخص متكيف والدور الاجتماعي الذي يكتسبه عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وهو الدور الذي يتصرف وفقا له في جميع الحالات التي يواجهها. وعليه، فليست النتائج المرغوب فيها والمنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود سلوك الفاعل الاجتماعي (منطق النتائج) بل الأخذ في الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور هذا الفاعل هي ما يرحح خياراته، وهذا ما يصطلح على تسميته في المقرب البنائي للسياسة الخارجية. بمنطق الملائمة "Logic of Appropriateness"<sup>(2)</sup>، فعندما يواجه الفاعل الاجتماعي عدة خيارات ممكنة لسلوك معين، فإنه يمضي بسؤال نفسه<sup>(3)</sup>:

1- ما طبيعة الموقف الذي أوجد فيه ؟

2- أي من أدوار المتعددة يستوجه هذا الموقف ؟

3- إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة متوافقة مع هذا الدور ؟

4- ما هو السلوك الأكثر ملائمة قياسا بالموقف، الأدوار والخيارات ؟

ويتضمن منطق الملائمة أن سلوكات الفاعل هي دوما إرادوية ولكنها ليست بالضرورة عقلانية؛ فهي تعبير عن التزامه بالدور الذي يتمثله، وكذا محاولة لتحديد الواجبات التي يفرضها عليه موقعه. ويستلزم ذلك أن "الشخص العاقل هو ذلك الشخص الذي يبقى متعلقا بهويته؛ أي يحافظ على انسجام دائم بين ذاته وسلوكه في اضطلاع بالدور الاجتماعي"<sup>(4)</sup>. ووفق هذا المعنى، يكون الإقران بين السلوك العقلاني والحساب الدقيق للتكاليف والمكاسب، و نعت مؤيديه بالعقلانيين ونظرياتهم بالعقلانية، افتراء غير مقبول على العقل.

ولا يعني اهتمام البنائية بالهوية والمعايير رفضا تاما للحواجز العقلانية، فأغلبية البنائيين ينظرون للعقلانية كآلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل بالمصلحة والقيود المادية، ومع ذلك فهم يرفضون أخذ هذه المصالح المادية كمعطى مسبق، ثابت، ومستقل عن البيئة الاجتماعية للفاعل "Exogenous"، بل يدركونها كمعطى تذاثاني، منشأة اجتماعيا -داخليا- "Endogenous" عن تفاعل الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية<sup>(5)</sup>. فالفاعل الاجتماعي (الدولة) -من وجهة نظر بنائية- هو فاعل كفؤ، كيس ومدرك لحقيقة البيئة المعقدة التي

(1) آرثر آيزاك أبل بوم، " الثقافة و الهوية الشرعية "، في، جوزيف ناي و جون د.دوناويو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص 435.

(2) Michel Barnett, Op. Cit., P. 259.

(3) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 26.

(4) Henning Boekle and Others, Op. Cit., PP. 4-5.

(5) Thomas Banchoff, « Germany European Policy: A Constructivist Perspective », In: <http://www.ciaonet.org/wps/bat01/>

يتحرك فيها، ولكن هذا لا يفيد بأنه فاعل عقلائي؛ بمعنى أنه يعمل على زيادة فوائده المرجوة من التفاعل الاجتماعي، بل الأجدى وصفه بالعقلاني حين يكون مهتما بهويته كممثل للمجتمع الدولي ولجتمعه الداخلي، وحتى ما يبدو من منظور "الاختيار العقلاني" سلوكا اجتماعيا غير عقلائي، يشير في الحقيقة لدرجة عالية من الانتباه لدى صناع القرار والوعي الانعكاسي "Reflexive" لبيئتهم الاجتماعية من أن ذلك السلوك غير عقلائي<sup>(1)</sup>.

بالنتيجة، إذا كان كل من البنائيين والعقلانيين يسلمون بفرضية العقلانية كآلية حاسمة في الربط بين المصلحة والسياسة الخارجية، فإنه بينما يتعامل العقلانيون مع المصالح والقيود المادية كشروط أولية. ينصرف اهتمام البنائيين إلى الهوية والمعايير كشروط أولية لتحديد المصلحة، إذ « لا تفرض الثقافة خريطة إدراكية على الأشخاص، لكنها تزودهم بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم خريطة الأهداف والمصالح ».<sup>(2)</sup>

هذه الرؤية المركزية لنموذج الفاعل ومنطق سلوكه كما تصوره البنائية، توحى بأن لا نموذج "الفاعل العقلاني" ولا نموذج "العملية التنظيمية" -الذين قدمهما غراهام أليسون- قادر على فحص واستيعاب عملية صناعة قرار السياسة الخارجية للفاعل الاجتماعي، وهذا يفتح المجال أمام نموذج آخر أكثر ملائمة للتحليل البنائي هو الذي يعرف بـ: النموذج المعرفي لصناعة القرار.

#### النموذج المعرفي لصناعة القرار:

وفق هذا النموذج، فإن صناع قرار السياسة الخارجية يقتصرون على البحث عن البدائل الأكثر اتساقا والنسق العقدي للدولة وتصوراتها وخبراتها السابقة، لذلك فهم يرفضون البدائل غير المتسقة وهذا النسق العقدي أو تلك التي أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها -رغم أنها قد تكون الأفضل من منظور عقلائي-. وفي هذه الحالة لا يقارن صناع القرار بين البدائل أو يفاضلون بينها بالنظر لمدى تأثيرها على الأهداف والمصالح المرجوة، ولكنهم يكتفون بتقييمها وفقا لقيمة أساسية يعتقدون في مركزيتها، ومن ثم فإن اتخاذ القرار هي القياس على القيم والمعايير التي تمثل هوية الدولة<sup>(3)</sup>.

ومثل هذا الطرح مستمد عن فكرة القياس "Analogy" في المسرح؛ فالممثل يُتوقع منه أن يتصرف بطريقة يمكن التنبؤ بها بفضل النص المكتوب "Script" الذي يعتمد<sup>(4)</sup>. وتفترض البنائية أن المعايير والقيم هي بمثابة ذلك النص المكتوب الذي يقيس عليه صناع القرار لاتخاذ قراراتهم الخارجية.

(1) Ewan Harrison, Op. Cit.

(2) Lisbeth Aggestam, Op. Cit.

(3) محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 481.

(4) Lisbeth Aggestam, Op. Cit.

### المطلب الثالث : الهوية كمبدأ ضابط لسلوك السياسة الخارجية.

إذا كانت الدولة من منظور اجتماعي هي بمثابة فاعل اجتماعي يوجه سياسته الخارجية بناءً على مجموعة من التوقعات القيمة حول السلوك (المعايير)، ويتصرف وفق نموذج "الرجل الاجتماعي"؛ أي وفق منطق الملائمة، فلا شك أن الأهداف التي يبغي بلوغها لا تخرج عن السياق التصوري الاجتماعي. فالتغير التابع للبنائية يزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية ينافس كلا من مفهومي "سياسة القوة" عند الواقعية الجديدة والفرضية الليبرالية عن "تحصيل المكاسب"، هذا البديل يفهم جوهر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير أو بشكل أدق الثبات على الهوية "Identity Consistent Policy"<sup>(1)</sup>.

قد يثار تساؤل مشروع عن الكيفية التي تجمع بها البنائية الهوية بين التوقعات القيمة المجتمعية والدولية، وهنا يجيب البنائيون بافتراض أن للهوية بعدين داخلي وخارجي؛ ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالباً بـ **الهوية الوطنية** "National Identity"، التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية التي تعتقد أنها تعنيها<sup>(2)</sup>، وغالباً ما يستمر صناع القرار في نهج سياسة خارجية منسجمة وتلك المعايير التي تتوافق وهوية المجتمع الداخلي، وتنسجم مع الدور الذي تراه الدولة ملائماً لمكانتها في المجتمع الدولي. ومن جهة أخرى، يشير مفهوم **هوية الدولة** "State Identity" للبعد الخارجي للهوية الوطنية؛ أي مجموعة المعايير المشتركة التي تلتقيها الدولة ضمن المجتمع الدولي، وتقتنع بها وتبناها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيراً عن هويتها الدولية وعاملاً معروفاً بأهدافها الجماعية مثل (حقوق الإنسان، الديمقراطية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول...)، وتجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعاً لسياستها الخارجية تأكيداً لهويتها الدولية التي تُعرف في هذه الحالة بـ **السمعة الوطنية** "National Reputation". ومفهوم السمعة كما توظفه البنائية يختلف جوهرياً عن الطريقة التي يفهم بها في النظريات العقلانية؛ فالدول لا تهتم دائماً وأساساً بسمعتها كشريك أو حليف موثوق به، ولكنها تبحث عن الحفاظ بل ودعم سمعتها كعضو شرعي في المجتمع الدولي<sup>(3)</sup>.

ومن أجل تأكيد هذه الرابطة السببية بين هوية الفاعل وسلوك السياسة الخارجية، يتضمن المقترح البنائي خطوتين تحليليتين متواليتين: أولهما، إيضاح للكيفية التي تُشكل بها الهوية مصلحة الدولة. وثانيهما، إيضاح لتأثير كل من متغيري الهوية والمصلحة في سلوك هذه الدولة.

(1) Volker Rittberger, Op. Cit., P. 25.

(2) Alex Macleod, Op. Cit.

(3) Henning Boekle and Others, Op. Cit., P. 10.

## 1- ضبط العلاقة هوية/ مصلحة:

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة؛ لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تُختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب الوطنية السابقة، بل أن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ضلها وموقعها ودورها فيها يضيف بعدا تقويميا "Evaluative" على توجهات سياستها الخارجية. هذا التقويم يرتبط غالبا بطريقة إدراك وتفسير الدولة لسياقها الاجتماعي؛ فإقرارها بمعايير معينة يعني أنها تفسرها كمعايير ملائمة للسلوك، وعلى سبيل المثال، إذا ما قررت دولة الانضمام إلى منظمة معينة فإنها تعين أولاً معايير مثل: نمط التعاون بين الدول الأعضاء، ودرجة الاستشارة بين الأجهزة...، فإذا ما توافقت هذه المعايير مع هويتها الوطنية وهويتها كدولة، فإنها (المعايير) ستتعدى مجرد كونها وسائل لتصبح غايات وأهداف لسياستها الخارجية<sup>(1)</sup>.

واستقراء تجارب التاريخ وحتى الأساطير الشعبية يمكن أن يُؤسس لعلاقة بين الهوية والمصلحة على مستوى الخطاب الرسمي، فهي تُنتج معايير لا تعكس فقط حقائق من الماضي؛ لأن صناع القرار يعيدون توظيفها على ضوء المشاكل القائمة، فمثلا تجربة تاريخية حول تحالف إيجابي (أمكن من ضمان السلام) يمكن أن تدرك أهميتها ويُستفاد منها في حسابات السياسة الخارجية الحالية والمستقبلية، في حين أن تجربة لتحالف سلمي (مثلا مع حليف يُخضع حلفاؤه) يمكن أن تسلط مزيدا من الضوء على أهمية القوة واليقظة في الحاضر والمستقبل. فمثل هذه التجارب والأساطير لا تشكل -إذن- هوية الدولة فحسب، ولكن تشكل أيضا مصالحها، وتُعرف بوسائل وغايات سياستها الخارجية، بإقامة جسر رابط بين تجارب الماضي وقضايا الحاضر وتطلعات المستقبل<sup>(2)</sup>.

باختصار، إذا ما تم التأكد من وجود علاقة رابطة بين الهوية والمصلحة، فإنه يصبح من الممكن جدا التحري حول تأثير الهوية على سلوك السياسة الخارجية، أما في الحالة التي لا تشكل فيها هوية الدولة مصالحها، فإن التحليل البنائي يصبح أقرب إلى العجز عن التفسير والتنبؤ.

## 2- ضبط العلاقة هوية/ مصلحة بسلوك السياسة الخارجية:

إن اعتماد النظرية البنائية على مفهوم الهوية كمتغير تابع يستلزم -كما مفهوم القوة والمصلحة عند الواقعية والليبرالية- أن ترتبط المفاهيم بمضامين ونتائج مباشرة وواضحة متعلقة بالفاعل. ومن هنا، فإن البنائية كمقترب للسياسة الخارجية - وحتى تكون أكثر إقناعا- مطالبة بأن تقرر بوجود ليس فقط معايير مشتركة ولكن أيضا مفاهيم مشتركة حول مصلحة الدولة مشتقة عنها. فإذا كان واضحا أن التفاعل بين الهوية والمصلحة في تشكيل السياسة الخارجية يجعل من بعض سلوكيات الفاعل شرعية وأخرى غير شرعية، فإن هناك حالات لا تتوافق فيها مصالح الدول مع هويتها، وهنا تكون العلاقة بين الهوية والمصلحة ضعيفة .

إذا نحن أمام طريقتين مختلفتين تؤثر بها الهوية على سلوك الدولة: أما الأولى، فهي تعبير عن التقارب بين الهوية والمصلحة وهي الحالة التي يمكن للبنائية أن تزعم فيها بأن الهوية هي السبب وراء نهج سلوك ما. أما إذا غاب هذا التقارب فإن هوية الدولة تتراجع إلى مرتبة دنيا من التأثير؛ أي يمكن أن يتضمنها الخطاب الرسمي ولكنها لا

(1) Thomas Banchoff, Op. Cit.

(2) Idem.

تؤثر على السلوك<sup>(1)</sup>.

وعموماً، فإن النظرية البنائية للسياسة الخارجية لا تزعم احتزال مصلحة الدولة في الهوية، بل تقرر أن هذه المصلحة هي محل قيود داخلية وخارجية، ولكنها تؤكد أن تأثير الهوية يكون من خلال الطريقة التي يتموقع ويحدد بها صناع القرار أنفسهم بالنظر لهذه القيود، وبالتالي فهي لا تحتاج أكثر من أن وجود هذه المعايير يفضي إلى خلق بيئة توجه سلوكيات الدولة في اتجاه معين بدل آخر، فهي لا تضمن أن الدول ستتصرف بالضرورة بطريقة معينة<sup>(2)</sup>.

ولعل أهم ما يميز النظرية البنائية كمقترب للسياسة الخارجية هي أنها تربط بين متغيري الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب "Discourse Analysis" التي تتضمن مجموعة من الوظائف التحليلية المترابطة كما يلي<sup>(3)</sup>:

أ- يجب تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية محل الدراسة؛ لأن الدولة تتفاعل مع عديد الدول وتشارك في أكثر من مؤسسة دولية، وبالتالي قد تكون لها عدة هويات.

ب- اختيار الشواهد التي توضح محتوى هوية الدولة في سياق معين، وهذا المحتوى غالباً ما يظهر بوضوح أكثر في خطابات النخب، النقاشات بين الحكومة والمعارضة، ممثلي الدولة في الداخل والخارج، معطيات الرأي العام... الخ

ج- اهتمام خاص بأنواع الخطابات السياسية التي تتضمن محتوى هوية الدولة، ويعتمد ذلك أساساً على الاختيار الصائب والتفسير الدقيق لهذه الخطابات، والتي تتراوح بين الخطابات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، ومواقف السياسة الخارجية. وأنواع النصوص والخطابات الأكثر ملائمة للتحليل البنائي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية، ففي الأنظمة الديمقراطية تنير النقاشات البرلمانية بشكل أفضل محتوى هوية الدولة، في حين في الأنظمة السلطوية تعبر خطابات الأطراف المهيمنة على هوية الدولة بشكل لا يعكس حقيقة الهوية الوطنية.

د- اهتمام بكيفية إدراك صناع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية؛ فخطاباتهم تحد من تعقيد السياسة العالمية، فهي تبرز الأعداء والمنافسين والأصدقاء وتحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الفواعل.

ختاماً، يمكن تلخيص أهم المفاهيم والفرضيات التي يقوم عليها المقترب البنائي لتفسير السياسة الخارجية كما تضمنتها المطالب الثلاث لهذا المبحث في الجدول التالي:

<sup>(1)</sup> Ibid.

<sup>(2)</sup> Alex Macleod, Op. Cit.

<sup>(3)</sup> Thomas Banchoff, Op. Cit.

جدول رقم 7: المفاهيم والفرضيات المركزية للمقترح البنائي للسياسة الخارجية.

| المتغير التابع<br>Dependent Variable                              |                                                                                         | المتغير الوسيط<br>Causal Chain                                                                                   |                                                                                          | المتغير المستقل<br>Independent Variable                                                                                        |                                                                                                                     |
|-------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| وصف سياسة<br>الفاعل                                               | أهداف<br>الفاعل                                                                         | نموذج<br>صناعة<br>القرار                                                                                         | منطق<br>سلوك<br>الفاعل                                                                   | المتغير المستقل<br>المحدد (الضابط)                                                                                             | مستوى التحليل                                                                                                       |
| سياسة الثبات<br>على<br>الهوية<br>Identity<br>Consistent<br>Policy | ضمان<br>"الدور"<br>الاجتماعي<br>للفاعل<br>وفق أبعاده<br>هويته<br>الدولية<br>والاجتمعية. | النموذج<br>المعرفي<br>لصناعة القرار:<br>"القياس" على<br>التجارب،<br>المعايير،<br>القيم التي تمثل<br>هوية الفاعل. | منطق<br>الملائمة:<br>تقييم البدائل<br>بما يتلاءم<br>ودور أو<br>هوية الفاعل<br>الاجتماعي. | عملية التنشئة<br>الاجتماعية<br>Socialisation<br>Processes<br>على المستويين:<br>• التنشئة فوق<br>القومية<br>• التنشئة المجتمعية | علاقة<br>التكوين<br>المتبادل بين<br>البنية<br>والفاعل<br>Mutual<br>Constitution<br>↓<br>مستوى تنازلي<br>+<br>تصاعدي |

**المصدر:** جدول من اقتراح صاحب البحث مستوحى عما تضمنته أهم مراجع البحث من أفكار حول البنائية كمقترح للسياسة الخارجية.

# الفصل الثاني:

محاورة التخدير

والاستمرارية في سياسة

فرنسا الخارجية لفترة ما

بعد الحرب الباردة

أدركت النظرية الواقعية فهما مقبولا لحقيقة السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترة الحرب الباردة، وأثبتت لها جدارة تفسيرية على حساب غيرها من النظريات. ففي شرح أبعاد التحول الجذري في مضامين توجهات السلوك الخارجي الفرنسي عموما لجأ متبنو التحليل الواقعي إلى بنية النسق الدولي آنذاك، وتحديدًا التوزيع الدولي للقوى فيه (قطبية النظام الدولي الثنائية)، ليستنتجوا إجابات تعزو تميز السياسة الخارجية الفرنسية (الانسحاب من حلف شمال الأطلسي مثلاً) إلى رغبة فرنسية جامحة في موازنة القوى العالمية وخلق قطب أوربي عالمي ثالث تزعمه. وخدمة لهذا الهدف أساساً انتهجت فرنسا سياسة استثنائية تجاه العالم العربي -من حيث أنها بدت أقرب للمواقف والحقوق العربية- لتؤكد إصرارها الثبات على أهداف القوة السياسية: الاستقلال، النفوذ، موازنة القوى.

غير أن نهاية الحرب الباردة وما لحقها من تحولات بنيوية شملت بنية النسق الدولي والتوزيع الدولي للقوى فيه، تفرض قيوداً على الواقعية البنيوية لتستمر كأفضل إطار نظري لتفسير توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في المرحلة الجديدة حين تُطرح عليها أسئلة مثل: هل التغيير في بنية النسق الدولي يؤدي إلى تغيير تلقائي في السلوك الخارجي الفرنسي؟ أم أن المتغير النسقي لم يكن أصلاً العامل الأكثر تأثيراً في صنع القرار الخارجي الفرنسي؟ وهل تنطبق على السياسة الخارجية الفرنسية الفرضية القائلة بأن السياسة الخارجية للقوى الكبرى لا يلحقها تغيير جذري، عدا تلك التي تصنف ضمن التغييرات التكيفية؟

إن البحث عن إجابات مقنعة لمثل هذه الأسئلة هو ما يفسح المجال أمام مقترحات نظرية أخرى لإثبات جدارتها التفسيرية والتنبؤية في شرح أسباب الاستمرارية المتميزة لسياسة فرنسا الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة رغم التغيير النسقي.

إذن تتلخص مهمة الفصل الثاني في تقرير مدى تأثير نهاية الحرب الباردة على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية عموماً -على المستويين الأوربي والعالمي- وتجاه العالم العربي على وجه الخصوص -على اعتبار العراق جزءاً من العالم العربي-. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيعتمد الفصل على الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية الفرنسية بين مرحلتين قبل وبعد الحرب الباردة؛ إذ أن دراسة التاريخ -كما يشرح وظيفتها هنري كيسنجر- «لا تقدم لنا دليلاً يدوياً لتعاليم يمكن تطبيقها ذاتياً، بل هي توعّض عبر المقارنة وتلقي الضوء على العواقب المحتملة للمواقف المقارنة»<sup>(1)</sup>. كما أن مثل هذه الدراسة الإمبريقية تمنحنا الفرصة الملائمة لتأكيد أو دحض فرضيات وحجج المقربات النظرية الثلاث في نقاشها عن متغيرات تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية في المرحلة الجديدة. إذن، فالفصل الثاني يقدم مدخلاً ضرورياً لفهم معطيات البحث أو متغيراته المستقلة؛ أي نظرة عامة حول السياسة الخارجية الفرنسية في حد ذاتها، والبعد الزمني الذي تأخذ في إطاره سياستها العراقية مجراها (فترة ما بعد الحرب الباردة).

(1) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة: مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 28.

## المبحث الأول:

## النقاش النظري حول المتغيرات المستقلة لتشكيل السياسة الخارجية الفرنسية.

يكمّن مصدر مهم من مصادر الاختلاف في الأهداف التي تعزوها المقتربات النظرية الثلاث ( الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية، البنائية ) لسلوك السياسة الخارجية في أنها تبني متغيرات مستقلة مختلفة؛ أي أنها تنطلق من بيئات تحليل متميزة، تعتقد كل منها أنها البيئة المسؤولة عن ضبط معالم سلوك السياسة الخارجية للفاعل. فإذا كانت الواقعية الجديدة تلجأ إلى البيئة الدولية ( الفوضى والتوزيع الدولي للقوة ) لاستنتاج تفسيرات لسلوك الفاعل، فإن الليبرالية تلغي هذا المستوى نهائياً وتحفظ للبيئة الداخلية للفاعل بالتأثير المطلق في تشكيل خياراته. بينما تجمع البنائية بين المستويين مع تركيز خاص على الصفة المعيارية لكليهما التي تتجاهلها النظريات العقلانية. وهذا المستوى الأول من الاختلاف في المتغيرات المستقلة هو الذي يؤدي بالنتيجة إلى اقتراح كل منها لمتغيرات تفسيرية تابعة ( أهداف السياسة الخارجية ) مختلفة تماماً.

وفي سعيها تفسير توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فإن المقتربات النظرية الثلاث تختلف -لا شك- منذ البداية في تحديدها لطبيعة البيئة المسؤولة عن تشكيل خيارات السياسة الخارجية الفرنسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وطبيعة القيود والحوافز التي تحكم السلوك الخارجي الفرنسي؛ بين الواقعية الجديدة التي تعطي الأفضلية للموقع النسبي لقوة فرنسا في هذه المرحلة الجديدة، والليبرالية النفعية التي تمنح الحسم لشبكة المصالح الفرنسية الداخلية، والبنائية التي تجمع بين المعايير الأوروبية خاصة ( السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ) و المعايير الفرنسية المحلية ( مكونات الهوية الوطنية ).

ولما كان تحديد طبيعة المتغير المستقل أول خطوة من خطوات البناء التفسيري لكل مقترح، فإن فحص تصورات المقتربات النظرية الثلاث بشأن متغيرات تشكيل سياسة فرنسا الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة يشكل مدخلاً لا غنى عنه لخدمة الغرض التفسيري النهائي المنشود.

## المطلب الأول/ الواقعية: الموقع النسبي لقوة فرنسا لما بعد الحرب الباردة.

يخضع أغلب الواقعيين لمجموعة ثابتة من الفرضيات المشتركة حول السلوك المفترض للفاعل في سياسته الخارجية، وكما أوضحنا في الفصل الأول، فإن منظري هذا المقرب يلجئون إلى بنية النسق الدولي مع ربطها بعقلانية الفاعل في حسابه للقوة والمصلحة؛ من أجل استنتاج تفسيرات لسلوك سياسته الخارجية. فالمتغير التفسيري الذي تراهن عليه الواقعية الجديدة يمتد إلى ما تسميه "الموقع النسبي لقوة الدولة"، والذي يعد محصلة اجتماع عاملين اثنين، هما: قطبية النظام الدولي ونصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوة الأخرى.

وإذا كانت الواقعية الجديدة تزعم أنها توفر إطارا تفسيريا موضوعيا -في تجانسه مع الزمان والمكان- فإن الاقتراحات التي تقدمها يجب أن تزودنا برؤى واضحة حول السياسات الخارجية المفترضة للفاعل في ضوء التغيير الذي لحق ببنية النسق الدولي بانتهاء الحرب الباردة، وبعبارة أخرى، هل يلحق التغيير في بنية النسق الدولي تغيير آخر في السلوك الخارجي للفواعل فيه وطبيعة مصالحهم الوطنية، أم أنه يُقيي استمرارية في إدراك الفواعل لمواقعها ومصالحها، ومن ثم الثبات على توجهات سياساتها الخارجية؟ ويربط هذا السؤال النظري بموضوع البحث الإمبريقي نتساءل: ما موقع فرنسا من التغيرات التي حصلت على مستوى النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة؟ وما تأثير ذلك على سلوك سياستها الخارجية؟

والإجابة على السؤال الأخير تفرض البدء بعرض لأهم التحولات التي لحقت بالنسق الدولي من حيث هيكل النسق الدولي الجديد (قطبية النظام الدولي) والمواضيع الجديدة التي أثارها (طبيعة قدرات الدولة).

### 1- هيكل النظام الدولي الجديد:

يقصد بهيكل النظام توزيع القدرات فيه، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بنسبة بعضها إلى بعض<sup>(1)</sup>. والاهتمام بهذا البعد في ظل نظام الثنائية القطبية، كان قد أثبت -إلى حد بعيد- جدارة النظرية الواقعية في تفسير انعكاسات هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحد القطبين في التأثير على توجهات الفاعلين الآخرين. لكن مراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية بعد الانهيار السوفييتي وضعنا في نسق مختلف؛ فأحداث ما بعد الحرب الباردة تؤكد أن الولايات المتحدة باتت القوة العظمى الوحيدة عالميا، فهي تنفرد بامتلاك تجمع فريد من عناصر القوة؛ فعسكريا، تحتفظ بإمكانية الوصول إلى أي منطقة في العالم خلال ساعات. واقتصاديا، لا تزال المحرك الرئيسي للنمو العالمي. وتكنولوجيا، لا تزال تحتفظ بالقيادة الشاملة في المناطق الحاسمة للتهديد. أما ثقافيا، فإن جاذبية الثقافة الأمريكية لا تجارى -غالبا- عالميا. هذا فضلا عن مركز القوة الذي تحتله في سلسلة تحالفاتها عبر العالم في الشبكة العالمية من المؤسسات الدولية<sup>(2)</sup>. لكن دون أن يعني هذا وجود قوى تطمح إلى إنشاء عالم متعدد الأقطاب، يحددها الإستراتيجيون في الإتحاد الأوربي كعملاق اقتصادي، واليابان بقدراته التكنولوجية،

(1) علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 51.

(2) السيد أمين شلبي، التسعينات، أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتب، 2001، ص 51.

والصين بقدرات اقتصادية وبشرية متشبثة بموقع دولي، وروسيا التي لا تزال قدراتها النووية تمنحها مكانة دولية متميزة.

## 2- المواضيع الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد، أو "طبيعة عناصر القوة الجديدة".

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تراجع الاهتمام بتلك المواضيع التي صاحبت تطوراتها، كالردع النووي، سياسة الاستقطاب، والصراع الأيديولوجي، وهي المواضيع التي كانت قد أنتجت هيمنة النظرية الواقعية ودعمت قوتها التفسيرية. وبرزت تبعا لذلك مواضيع جديدة استأثرت باهتمام الممارسين والأكاديميين في أجندة العلاقات الدولية الجديدة (1).

أ- رجوح المتغير الاقتصادي على غيره من المتغيرات في تحليل التفاعلات الدولية، بطرح مفهوم العولمة الاقتصادية على نطاق واسع بعد تزايد دور الشركات فوق-القومية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية، التي عززت فرصة الاعتماد المتبادل بين الدول. كما وأدت عولمة رؤوس الأموال والمخاطر والأسواق إلى ارتباط المنتجين بالمستهلكين عبر العالم، ما جعل الحكومات مجرد وسيلة لتكييف الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي (2). هذا التحول زاد من أهمية القوة الاقتصادية التي أصبحت هدفا تسعى إليه الدول كأساس لقوتها الراهنة والمستقبلية، ومعيارا في قياس قوتها وأداة من أدوات ممارسة النفوذ (3).

ب- انتشار قيم الليبرالية السياسية (الديمقراطية، حقوق الإنسان...) وتطور المفاهيم المتعلقة بها على الصعيدين القانوني والسياسي، ما أدى إلى إعادة صياغة مفهوم السيادة، بانتشار مفاهيم مثل: حق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان، وحتى نشر الديمقراطية (النموذج العراقي)، وهي المفاهيم التي اكتسبت شرعية دولية أكبر عندما تبنتها المنظومة القانونية الدولية (4).

ج- بروز توجه عالمي لتزع الأسلحة النووية توخيا لسلم دولي أكثر رسوخا، وتطور مفهوم الأمن الذي اتسع من مفهوم عسكري ضيق ليشمل الأمن الإنساني، الذي يجب أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقا، كال فقر والجهل والأوبئة...

د- خوض العالم ثورة هائلة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ بفضل الأقمار الصناعية والشبكة العالمية المترابطة من المعلومات والاتصالات، التي جعلت العلاقات بين الشعوب أكثر يسرا، وجعلتنا نتحدث عن التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية...، إنها "الموجة الثالثة" من التطور التكنولوجي عند توفلر أو "المرحلة التكنولوجية" عند بريجنسكي.

(1) Stephanie Lawson, **The New Agenda for International Relations: from Polarization to Globalization in World Politics**, Oxford: Blackwell Publishers, 2002, P. 3.

(2) James N. Rosenau, **The United Nations in a Turbulent World**, Colorado: Lynne Rienner Publisher, 1992, P. 27.

(3) على الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 71.

(4) سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص 59.

هـ- تزايد أهمية المؤسسات والمنظومات الدولية؛ إذ فرض نسق العولمة مزيداً من جهود التكامل الاقتصادي الدولي. ويسهل ملاحظة هذا التزايد الكثيف في تبني خيار الإقليمية القائم على التعاون المؤسسي خلال العقد الماضي، حيث نجد في أوروبا "الاتحاد الأوربي"، وفي أمريكا الشمالية "النافتا"، وفي أمريكا اللاتينية "الماركسور"، وفي آسيا الباسيفيكية "الآباك"، وفي جنوب شرق آسيا "الآسيان" (1).

إن هذه التحولات السريعة والمطرودة تعطي مساعدة إمبريقية ضئيلة للمتغير الواقعي المستقل "الموقع النسبي للقوة"؛ لأن الدول لم تعد تتنافس من أجل الأمن، فالتهديد الجوهري ببقائها قد زال بانتهاء الحرب الباردة وتراجع احتمال الحرب إلى حد كبير، ولم تعد القوة العسكرية الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف. وهذا ما جعل نقاد الواقعية أكثر بعد نهاية الحرب الباردة يعتقدون بعدم جدوى المقرب الواقعي لتفسير السياسة الخارجية. فهل تنازلت الواقعية الجديدة عن متغيرها التفسيري "الموقع النسبي للقوة" لصالح متغير آخر، أم أنها كفتها وفق التحولات الجديدة؟

يبدو أن للواقعية الجديدة قدرة كبيرة للتعامل مع التحولات الحاصلة على مستوى النظام الدولي إلى الدرجة التي تسمح لها بالاستمرار في الدفاع عن رؤيتها النسقية لطبيعة القيود والحوافز المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية للفواعل، فهي قد استطاعت أن تكيف متغيرها التفسيري "الموقع النسبي للقوة" بالنظر للتحول الحاصل على مستوى ترتيب ميزان القوى العالمي من جهة، وما أفرزه من تحولات في معنى ومتغيرات صنع القرار من جهة أخرى. وفي مؤلف جماعي لمجموعة من الكتاب الواقعيين بعد الحرب الباردة بعنوان: "سياسات الأحادية القطبية: الواقعية وإستراتيجيات الدول بعد الحرب الباردة" *"Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War"* نلاحظ هذا التكيف في المسلمات الواقعية بشكل جلي على مستويين:

### المستوى الأول: سياسات القطبية الأحادية *"Unipolar Politics"*:

تعتقد واقعية ما بعد الحرب الباردة أن التوزيع الأحادي للقوة هو الذي يشكل سلوكيات الدول، وحتى الدولة القطب؛ فالولايات المتحدة تستجيب للتوزيع الجديد للقوى بإتباع استراتيجيات تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقعها المهيمن؛ مثلاً مواجهتها لتهديد الدول النووية، واستخدام المؤسسات الدولية لإضفاء طابع الشرعية على سلوكياتها... الخ. وأهم تحدي يواجه السياسات الخارجية للدول في ظل هذا التوزيع الجديد للقوة هو تعديل سلوكياتها بالنظر لظهور وإمكانية دوام القطبية الأحادية، ولهذا فإن مفهوم توازن القوى كما تصوره والتز قد لا يكون الطريقة الوحيدة التي تستجيب بها الدول لفوضوية النسق الدولي (2)، بل يمكن الحديث عن تبيولوجيا *"Typology"* للسياسات الخارجية الممكنة تتضمن ثلاث استجابات مختلفة للهيمنة الأمريكية على النظام: إما الحياد أو الاندماج أو الرفض (3). فبعض الدول الراضية بالقيادة الأمريكية قررت اللحاق بالركب الأمريكي

(1) Thomas Christiansen, « European Integration and Regional Cooperation », In: John Baylis & Steve Smith, Op. Cit., P. 592.

(2) Ethan B. Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit.

(3) Frédéric Charillon, « Peut- il Avoir Une politique Etrangère Française », *Politique Etrangère*, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2002, Volume 67, № 4, P. 917.

لضمان أمنها، فيما دول أخرى كروسيا والصين وحتى فرنسا تحفظت على هذا الرهان، ولكنها بالمقابل قررت الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يقودها القطب المهيمن بدلا من محاولة تقويض هذا النظام. وتحتاج الواقعية الجديدة بأن كلا الطرفين يجري حسابا دقيقا للثمن الباهظ الذي قد ينجر عن تحدي الهيمنة الأمريكية من جهة، ولل فوائد المرجوة من التحالف معها من جهة أخرى، ووفقا لهذه المعادلة النسقية تشكل جميع الدول سياستها الخارجية. غير أن هذا لا ينفي من منظور واقعي سعي بعض القوى سواء من خلال تحركات فردية أو جماعية إلى موازنة القوة الأمريكية لأجل خلق نظام دولي بديل. ولهذا، يعتقد الواقعيون بأن لا تستمر القطبية الأحادية طويلا، ويتوقعون أنها ستمهد الطريق سريعا نحو عالم متعدد الأقطاب(1).

والحديث عن المحددات النسقية للسياسة الخارجية الفرنسية ضمن هذا السياق (منظور القطبية) يدفعنا إلى الحديث عن الإتحاد الأوروبي؛ كونه يجسد أحد المحاولات الجماعية لموازنة القوة الأمريكية. فالإتحاد هو بعد ضروري من أجل تدعيم موقع فرنسا من القوة في النسق الدولي(2)؛ فموقع فرنسا في النسق الجديد تحكمه بشكل حاسم مدى قدرة الإتحاد الأوروبي على موازنة قوة الولايات المتحدة، وهي عملية صعبة يتداخل فيها التقدم مع التراجع، فأحيانا تبدو القدرة كبيرة بالنظر للوحدة التي ما لبثت تتعمق؛ فلدى الإتحاد مفوضية تعمل كجهاز تخطيط مركزي وبرلمان أوروبي ومحكمة عدل، وهو يسير باتجاه تبني دستور موحد، وهذا ما يؤهله ليصبح مركز ثقل محوري في السياسة العالمية. ولكنها في أحيان أخرى، تبدو ضعيفة بسبب فقدان الإتحاد لسياسة خارجية وأمنية مشتركة فعلية، ما يحول دون حصول أوروبا على هوية سياسية وجاذبية أكثر على النطاق العالمي.

وبالنتيجة، فإن موقع فرنسا من القوة في نسق ما بعد الحرب الباردة -من منظور واقعي- تتنازعه آمال وعراقيل يواجهها الإتحاد الأوروبي في سعيه لموازنة القوة الأمريكية، ورجوح أحد المسارين على حساب الآخر هو الذي سيحدد مدى الاستمرارية أو التغيير في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

### المستوى الثاني: المنافسة على الموقع "Positional Competition":

إذا كانت الرؤية الواقعية التقليدية تهتم بالتنافس العسكري بين الدول على الأمن بسبب التهديد المستمر في بيئة فوضوية سمتها الاعتماد على الذات، فإن بيئة الاعتماد المتبادل كما جسدها عالم ما بعد الحرب الباردة نقلت قوة تأثير العامل العسكري إلى مرتبة أقل، لكنها في المقابل لم تنقل التفسير الواقعي إلى نفس المرتبة الدنيا؛ لأن الواقعيين تكيفوا مع هذا التغيير واستنتجوا متغيرات أخرى -غير العسكرية- محتملة التأثير في تشكيل الموقع النسبي لقوة الدولة.

فالواقعية تتعامل مع المنافسة على أنها ميزة نسقية قائمة ومستمرة، وهي وإن لم تعد عسكرية، فإن المنافسة على الموقع تشمل اليوم، الموارد، الأسواق، النفوذ، الهيبة "Prestige"، التطور التكنولوجي. ورغم أن الأمن هو

(1) Ethan B.Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit.,

(2) Dominique David, Lecture Dans, Pascal Boniface, « La France est- Elle Encore Une Grande Puissance » *Politique Etrangère*, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI) , Année 2002, Volume 67, № 4, P. 540.

أيضا سلعة نادرة في بعض المناطق من العالم، فهو ليس كذلك في مناطق أخرى، كما هو شأن فرنسا في بيئتها الأوربية. وتبعاً لذلك، لم تعد القوة العسكرية صاحبة الفضل في تحديد موقع الدولة من القوة من النسق، فهي قد تراجعت لصالح عوامل أخرى، أهمها القوة الاقتصادية والجاذبية الثقافية<sup>(1)</sup>.

ف رولاند شولر (R. Schweller) مثلاً يرى أن مفتاح فهم المنافسة الدولية اليوم هو الندرة "Scarcity" بدل الأمن، والمتغير الحاسم في تحديد نتيجة اللعبة بين القوى الكبرى على الموارد النادرة هو درجة القوة الاقتصادية للدولة<sup>(2)</sup>.

أما جوزيف ناي (J. Nye) (الذي يحسب على الواقعيين) فيشير إلى أن القدرات المادية ليست بالقدرات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول، واستخدم مفهوم القوة اللينة "Soft Power" التي تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة والأيدولوجيا وجاذبية الأفكار، والتي تمكنها من التأثير في الأولويات السياسية للوحدات الأخرى<sup>(3)</sup>.

وفي حالة فرنسا، فإن استقلالها الدفاعي لن يكون ذا تأثير حاسم في متابعتها لتحقيق المصلحة القومية، فهي حتى تضمن مكانة عالمية تحتاج أيضاً إلى قدر من النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي في الخارج. وبهذا الصدد، تأخذ مفاهيم العظمة والنفوذ والقدرة مكانة رمزية حاسمة في رسم معالم قوة الدول<sup>(4)</sup>، ويدرك الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذا الأمر جيداً في قوله:

« لفرنسا القوة الدولية بموجب وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن والقوة النووية علاوة على ذلك،

من الوزن أكثر مما يتصور الفرنسيون، وستكون اللغة في القرن القادم عاملاً خطيراً من عوامل القوة

الدبلوماسية والاقتصادية في عالم تحظى فيه اللغة الإنكليزية بمهمنة فعلية»<sup>(5)</sup>

قد يعكس المحورين السابقين (قطبية النظام الدولي والمنافسة على الموقع) رؤية متناقضة؛ من جهة، بين صورة لقطبية أحادية يميزها رضا أغلب الفواعل بالهيمنة الأمريكية. ومن جهة أخرى، لصورة المنافسة بين هذه الفواعل على المكانة في شكل صراع على النفوذ والقوة في أشكالها غير العسكرية. ولهذا ينصح الواقعيون أن الدولة الحكيمة هي التي تقبل بالنفوذ الأمريكي، وفي ذات الوقت تحافظ على قدرة الحركة باستقلالية سواءً بتجميع الموارد الداخلية و/أو بتنشيط العلاقات الإقليمية والدولية، وما دامت فرنسا تسعى للعمل على الجبهتين، فإن قدرتها على الموازنة بينهما هو ما سيرسم أولويات ومواقف ومصالح سياستها الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، والتي ستحدد استمراريته و/أو تغييرها على مدى تراجع، ثبات أو تطور موقعها النسبي من القوة.

<sup>(1)</sup> Ethan B.Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit.,

<sup>(2)</sup> Ibid.

<sup>(3)</sup> Reiner Baumann (and Others), Op. Cit., P. 7.

<sup>(4)</sup> Frédéric Charillon, Op. Cit., P. 917.

<sup>(5)</sup> جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996، ص 140.

## المطلب الثاني/ الليبرالية: قراءة في أهداف الفواعل المهيمنة على بيئة صنع القرار الخارجي.

يرفض المقرب الليبرالي الطرح القائل بأولوية البيئة الدولية (العقلانية أو المعيارية) في تفسير توجهات السياسة الخارجية لدولة ما، ويقترح بدلا من ذلك فحص علاقة الدولة بمجتمعها الداخلي كأساس للنموذج التفسيري الذي يقدمه؛ بحجة أن خيارات هذه السياسة إنما تعكس الخصائص الهيكلية والوظيفية لبيئة صنع القرار الداخلية. وبشكل أدق، تعكس أفضليات الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية.

من هذا المنطلق، وعند محاولة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، تشكك الليبرالية النفعية من جهة في فعالية التفسير الواقعي الذي يُعطي دورا حاسما لموقع قوة فرنسا في هذا النسق الدولي الجديد، ومن جهة أخرى في جدوى تفسير البنائية فوق القومية التي ترصد اهتماما خاصا للمعايير الجديدة للإتحاد الأوروبي كمتغيرين (القوة والمعايير) مستقلين للتفسير. وبدلا من ذلك، تدعو الليبرالية النفعية إلى إيلاء اهتمام خاص وحصري لمتغيرات النسق السياسي الداخلي الفرنسي لذات الفترة، ويتضمن ذلك توجيه الاهتمام نحو المتغيرات المؤثرة في صنع القرار سواءً غير المباشرة منها (نظام صنع القرار، اهتمامات الرأي العام) أو المباشرة التأثير (أفضليات الفواعل المهيمنة على صنع القرار الخارجي خاصة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط) كمتغيرات تملك إجابات حاسمة عند محاولة تفسير التوجهات الخارجية لفرنسا، ويتم الاحتكام إليها في تقرير مدى الاستمرارية أو التغيير في هذه التوجهات.

### أولا- متغيرات التأثير غير المباشر:

#### أ- نظام صناعة القرار:

كان مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال "شارل ديغول" قد وضع نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي على السواء، وذلك انطلاقا من اعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، لذا يجب أن تسمو على كل الانقسامات الداخلية، وتمتلك استقلالاً في قراراتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة (1). وقد جسد ديغول هذا التصور في الدستور الجديد لعام 1958 الذي أدخل نظاما رئاسيا محكما، من حيث أنه منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية. ومن بين أهم التعديلات التي تضمنها ما يلي (2):

1- انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الشعب وليس من البرلمان.

2- منح الرئيس حق تعيين رئيس الوزراء وحل مجلس النواب.

(1) الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 28.

(2) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 98-97.

- 3- منح السلطة التنفيذية صلاحية إصدار بعض القوانين/ التنظيمات، فشاركت البرلمان في صلاحية التشريع، بل تم تحديد صلاحيات البرلمان في ميدانه هذا حصراً.
- 4- اتساع رقعة صلاحيته في إعلان الطوارئ.
- 5- منح الرئيس حق المبادرة إلى تعديل الدستور باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.
- بالنتيجة، جاء الدستور الجديد مانحاً سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها مقتصرًا على تنفيذ برنامج الرئيس، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والمراقبة، وفي هذا السياق أصبحت السياسة الخارجية بمثابة "مجال خاص للرئيس" (1)، لا تحض غالباً بمناقشة الحكومة وتتجاوز أي رقابة فعلية محتملة للسلطة التشريعية\*، وأكثر من ذلك يشير الباحث الفرنسي "سامي كوهين" (Sami Cohen) أن هذا الوضع الدستوري غيب حتى دور مستشاري الرئيس؛ بسبب غياب مجلس الأمن القومي (2)، الذي يضطلع عادة بدور واسع في صنع السياسة الخارجية في الدول الكبرى.
- هذا الوضع الذي يعطي امتيازاً واضحاً للرئيس في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، تواصل باستمرار الجمهورية الخامسة ولا يزال كذلك ببقائها، بل أن اليسار الذي درج على انتقاد هذا الوضع تكيف معه استبعاداً لأي محاسبة. وحتى التعديل الدستوري الذي حصل في عهد رئاسة جاك شيراك سنة 1995، والذي وُصف بأنه أهم تغير يطرأ على دستور الجمهورية الخامسة، لم ينل من تفوق الهيئة التنفيذية في مسار صنع القرار، إذ أنه اقترح توسيع نطاق استخدام الاستفتاء من جانب الحكومة بما يؤدي إلى دعم السلطات الرئيسية في مواجهة البرلمان وكذلك المحاكم، والتخاطب المباشر مع الشعب في وقت الأزمات (3).

#### ب- اهتمامات الرأي العام:

يعتقد الليبراليون أنه من بين أهم ما أفرزته تحولات ما بعد الحرب الباردة كان على مستوى الشعوب، فيما سماها جيمس روزنو (J. Rosenau) بثورة المهارة "Skill Revolution" التي جعلت الأفراد -خاصة في الغرب- أكثر تأهيلاً لتقرير مواقفهم من الشؤون الدولية؛ بفضل تطور وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، التي زادت من قدراتهم على التفاعل وتحليل الأحداث الدولية، وقدرتهم على تجميع سلوكياتهم في شكل مخرجات جماعية جد مؤثرة (4)، الأمر الذي غير من مقياس شرعية السلطة الذي أصبح مرتبطاً بشرعية الانجازات؛ أي تلبية الحاجات وتحقيق الأهداف وتوفير الاستقرار للأفراد (5).

(1) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 28.

\* دور الجمعية الوطنية الفرنسية مخالف لما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة؛ حيث للكونغرس سلطات ملحوظة في إعداد السياسة الخارجية ومراقبة تنفيذها، من خلال المصادقة على تعيين كبار الموظفين، والمصادقة على المعاهدات والتصويت على ميزانية الدفاع... الخ

(2) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 204.

(3) نزيهة الأفندي، «شيراك رجل التوازنات الفرنسية»، *السياسة الدولية*، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 124، أبريل 1996، ص 169.

(4) James N. Rosenau, Op. Cit., PP 14-15.

(5) Ibid, P.16.

وعملها، نلاحظ حقيقة هذا التحول في اهتمامات الرأي العام خاصة في الدول الغربية، وبشكل مباشر خلال فترات الحملات الانتخابية، التي كانت في السابق تنصب غالبا على القضايا الداخلية على حساب الخارجية منها. وفي فرنسا تحديدا، أصبحت توجهات السياسة الخارجية [توسيع الاتحاد الأوروبي، حرب الخليج والبلقان، محور الشر...] تستقطب - بشكل جلي - اهتمامات الناخب الفرنسي، ما جعل من هذه القضايا مادة انتخابية فعالة لمرشحي اليمين واليسار. وهذا الموقف هو ما يرجح الأفضلية لصالح التفسيرات المستقاة من البيئة الداخلية على حساب التفسيرات النسقية.

## ثانيا- متغيرات التأثير المباشر:

### أ- الأحزاب السياسية:

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية ثلاثة أقطاب رئيسية هي يمين الوسط الليبرالي، اليسار الاشتراكي واليمين القومي المتطرف. ولما كانت الليبرالية النفعية تفترض بأن أفضليات الفواعل المجتمعية الرئيسة هي التي تشكل خيارات السياسة الخارجية للدولة كمؤسسة تمثيلية، فإن فحصا للخطوط العريضة للبرنامج الخارجي لهذه الأحزاب يشكل مدخلا ضروريا لمعرفة التوجهات الخارجية لفرنسا، مع النظر لدور ومكانة هذه الأحزاب في الشبكة السياسية المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية.

### أ-1 يمين الوسط:

ويتألف -أساسا- من حزبي التجمع من أجل الجمهورية (ديغولي التوجه) والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (اليمين الليبرالي)، اللذين رغم اختلافهما بشأن عدد من القضايا الداخلية، تجمعهما رؤية مقاربة بشأن الأجندة الخارجية تستلهم معظم مبادئها عن الإرث الديغولي، وخاصة مبدأ "الاستقلال الوطني". فاليمين يرى بضرورة بناء علاقات متينة مع الحليف الأمريكي، لكن في حدود أن تضمن قدرا من الاستقلالية والتعددية، كما يلخص شيراك ذلك بقوله:

« إنني أكن للولايات المتحدة الإعجاب وعرافان الجميل؛ لقد حاربت في سبيل حريتنا، ولكن عرفان

### الجميل لا يعني الاستسلام»<sup>(1)</sup>

كما يرى اليمين مستقبل فرنسا في تعزيز جهود الوحدة الأوروبية، بتأكيد على قبول العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"<sup>(2)</sup>، ودفاعه عن الدستور الأوروبي الموحد، مع الحرص على عدم قبول انضمام تركيا للاتحاد<sup>(3)</sup>. وخطاب اليمين ثابت وحازم بخصوص قضايا مكافحة الإرهاب والعنف ومواجهة الهجرة غير الشرعية، وضرورة الحفاظ على تقاليد الجمهورية، وتماسك وحدة الأمة الفرنسية.

(1) جاك شيراك، المرجع السابق الذكر، ص 65.

(2) ريمون ماهر كامل، « الانتخابات التشريعية والرئاسية في فرنسا 1997، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149، أبريل 1997، ص 151.

(3) Nicolas De Boisgrollier, « The French Political Landscape After Non », *US-Europe Analysis Series*, Washington, DC, The Brookings Institution, June 2005, P. 2.

وبخصوص رؤية اليمين لطبيعة الصراع في الشرق الأوسط، فإنه عموماً متمسك بالخط الذي رسمه ديغول في "سياسته العربية" منذ عام 1967، والذي يحاول الموازنة بين الصداقة التقليدية مع إسرائيل، والدفاع عن المصالح الاقتصادية، السياسية والثقافية لفرنسا في العالم العربي، لهذا احتفظ - ولا يزال كذلك - الكثير من رجالات اليمين وفي مقدمتهم "جاك شيراك" بعلاقات جد متميزة مع بعض الأنظمة العربية خاصة في العراق ولبنان وسوريا... الخ وهذا الوضع هو الذي يحدد - في الغالب - مواقف اليمين من الأوضاع في المنطقة العربية.

أ-2 اليسار:

يتعاط اليسار الفرنسي بإيجابية مع السياسة الخارجية ذات الإلهام الديغولي القائمة على أساس "الاستقلال الوطني" كسبيل لتأكيد التميز الفرنسي عن الغطاء الأطلسي، ويتقاطع معه الموقف حول ضرورة بناء أوروبا موحدة وقوية، لهذا لم يلاحظ تحول جذري عن سياسة اليمين الخارجية، حين تولى الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران السلطة عام 1981. غير أن الالتقاء بين اليمين واليسار في الأهداف لا يلحقه اتفاق بينهما حول وسائل تنفيذها؛ لأن اليسار بقطبيه "الحزب الاشتراكي" و"الحزب الشيوعي"، يضع مجموعة من الشروط لقبول الوحدة الأوروبية هي(1):

1- أن تكون العملة الموحدة شاملة لجميع دول الاتحاد.

2- تشكيل حكومة اقتصادية أوروبية لتمثيل الشعوب.

3- ضرورة انتهاز أوروبا لسياسة اجتماعية تحقق التنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل.

4- السماح لدول أوروبا الشرقية بالانضمام للإتحاد حتى تشكل قوة إضافية له.

وفي جانب آخر، يبدي الاشتراكيون انتقاداً أشد للسياسات الليبرالية الانفرادية لإدارة الأمريكية في مجالات التجارة العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي وتسيير العولمة... الخ، ويدافعون لأجل أن تبقى الدولة متمسكة بزمام الأمور في هذه المجالات، ويتبنى اليسار موقفاً أقل حدة تجاه قضية الهجرة والاندماج الاجتماعي، إذ يطالب بإلغاء القوانين المعادية للأجانب التي تتنافى وتقاليد ومبادئ فرنسا العالمية (حرية الإنسان وحقوق المواطنة..)(2).

وفي رؤيته للصراع في الشرق الأوسط، يحتكم اليسار الفرنسي غالباً إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمعها بالحركة الصهيونية، والتي كانت قد ترسخت بسبب عقدة الذنب التي علقت بالرأي العام الغربي عموماً نتيجة ما يُزعم أنه "الاضطهاد" النازي لليهود (الهولوكوست)، وقبل ذلك، أبدى الاشتراكيون الفرنسيون تأييداً صريحاً لوعده بلفور، ثم ضغطوا على حكومة بلادهم كي تقبل قرار التقسيم الأممي 1947، وتوطدت العلاقات بين الحزب الاشتراكي الفرنسي والحركة الصهيونية إلى حد التمازج وتوحيد الأهداف، عندما اشترك مع حزب العمال الإسرائيلي في عضوية "الأممية الاشتراكية" (3).

(1) ريمون ماهر كامل، المرجع السابق الذكر، ص 152.

(2) نفس المرجع.

(3) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص ص 71-90.

### أ-3 اليمين المتطرف:

يمثله حزب " الجبهة الوطنية " " Front National " ، الذي يتزعمه "جان ماري لوبان" ، و تعتبر الجبهة أن المبرر الرئيسي لوجودها هو تمثيلها للهوية والثقافة الفرنسية التي ترى أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عنها بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي تعتبرها أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته، ويتسم برنامج الجبهة بالعداء العلني للأجانب والمهاجرين واللاجئين وخاصة المسلمين منهم، بحجة أنهم يشكلون تهديدا لبقاء الأمة الفرنسي وسلامة أراضيها وثقافتها ولغتها (1). لذلك تطالب بالنهوض بالعلم والثقافة من خلال تحديثها مع التأكيد على الهوية الفرنسية لتكون هي المصدرة إلى العالم وألا تستورد أفكارا أجنبية وخاصة الأمريكية منها. وعلى المستوى الخارجي، يرفض اليمين المتطرف اتفاقية ماستريخت؛ لأنها ضد فدرالية أوروبا وضد فكرة العالمية والوحدة، كما تطالب بسياسة استقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد، وتأمل في استقلالها عن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

### ب- الفواعل الخاصة:

أدت المطالب المتزايدة للفواعل غير الحكومية بالحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بها، وبالتالي توسيع مجال نشاطاتها الخارجية إلى مجالات عديدة، وأخذ آرائها محل الاعتبار في مختلف القضايا (حسب طبيعة اهتمامات كل منها)، محلة بذلك الانفتاح محل الشك الذي طالما ميز رؤية صانع القرار الفرنسي من تدخل فعاليات المجتمع المدني في الشؤون الخارجية (2). ومع تنوع هذه الفواعل بين منظمات ذات الطابع الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي... فإن اهتمامنا ينصرف حصرا إلى تلك الفواعل التي يفترض أن لها مصلحة في توجيه السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي والعراق تحديدا.

### ب-1 اللوبي اليهودي:

يشكل اليهود في فرنسا أهم مجموعة بشرية كفيها، وهم كميًا يحتلون المرتبة الثالثة من حيث العدد بعد كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي سابقا، وتتميز الجالية اليهودية بفرنسا بنشاطها وحيويتها، ويتم تطهيرها من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها، ومن أهمها:

1- الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد: أنشئ سنة 1950، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.

(1) هدى جمال عبد الناصر ، « صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات »، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998، ص ص 9-16.

(2) Samy Cohen, « A Model of its Own? State-NGO Relations in France », US-Europe Analysis Series, Washington, DC, The Brookings Institution, January 2004, P. 2.

2- الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: تعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل.

3- المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا CRIF: ومهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف الأنشطة التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا. لكن هل وجود هذه المؤسسات هو دليل على وجود "جماعة ضغط يهودية" مؤثرة في السياسة الفرنسية؟ قد لا الأمر يصل إلى حد الحديث عن "لوبي يهودي" نافذ كما هو الأمر في الولايات المتحدة، دون أن يستتبع ذلك أيضا التقليل من شأن هذا اللوبي، فاليهود في فرنسا رغم أنهم لا يمثلون سوى 1% من عدد السكان، إلا أن الجالية اليهودية - كما هو معروف عنها في مختلف مناطق العالم - يملكها شعور بالانتماء المزدوج؛ انتماء للبلد الذي تعيش فيه ولها فيه مصالح مختلفة، وانتماء وجداني عاطفي لإسرائيل. وتأسيسا على ذلك، فإن الجالية اليهودية بفرنسا ليست عادية، فهي قادرة - من خلال القنوات والإمكانات التي تملكها - أن تجند نفسها وتسمع مطالبها بشكل متميز، وهي لا تتردد في ممارسة الإرهاب الثقافي لتمرير رغباتها واستجلاب العطف عليها (استرجاع بعض رموزها كالهولوكوست) (1).

## ب-2 الجالية العربية الإسلامية:

كما تضم الجالية العربية الإسلامية في فرنسا - خاصة المغاربية منها - حوالي 5 إلى 6 مليون مسلم، لذا فهي تشكل أول جالية أجنبية من حيث العدد، وتشكل الديانة الإسلامية ثاني أكثر ديانة اعتناقاً، ولكنها كيفيا لا تشكل مجموعة ضغط كافية للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، بسبب ضعف تأطيرها من جهة، وضعف ارتباطها العملي بالوطن الأم من جهة أخرى بسبب نجاح الحكومات الفرنسية في احتواء الكثير من رموزها سياسيا وفكريا.

(1) الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص ص 214-216.

### المطلب الثالث/ البنائية فوق القومية: المعايير الأوروبية ومدى أوروبية السياسة الخارجية الفرنسية.

إذا كانت الواقعية الجديدة لا تزال تصر على عنصر "القوة" المادي كمتغير تفسيري لسلوك الفاعل في عالم ما بعد الحرب الباردة، رغم أنه عالم تزيد ملامحه اللامادية وضوحاً يوماً بعد يوم (1)، فإن هذه الصفة المعيارية ذاتها هي التي ساهمت في إضفاء شرعية أكبر على أطروحات النظرية البنائية، فهي بتركيزها على تأثير الأفكار والقيم والمعايير، استطاعت تفكيك العديد من تفاعلات الأحداث التي سبقت ثم تلت نهاية الحرب الباردة، والتي عجزت النظريات العقلانية عن الاقتراب لها وتفسيرها.

إذ تعتقد البنائية أن مفتاح فهم تفاعلات ما بعد الانهيار السوفييتي لا تكمن في فحص وتفسير اللعبة التي يؤديها اللاعبون بقدر ما تتمثل في استيعاب الطريقة التي تدرك بها مختلف المجموعات هوياتها ومصالحها (2). ورغم أن هذا التحليل لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز أساساً على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكيل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعاً لذلك (3). فالبيئة المعيارية إذن وليست المادية وحدها، هي المسؤولة عن تشكيل خيارات الفاعل؛ حين تميز له السلوك الملائم من ذلك غير الملائم.

وبتوظيف هذا التحليل لفهم حالة الدراسة -وعلى اعتبار الاتحاد الأوروبي مرجعية معيارية هامة للسياسة الخارجية الفرنسية- يتضح أن ما سيشكل هوية، مصالح ومواقف هذه السياسة لعالم ما بعد الحرب الباردة لا ينصرف إلى مدى قدرة باريس على جعل من الاتحاد الأوروبي قوة مستقلة وموازية للولايات المتحدة، بل معرفة ما إذا كانت فرنسا ستنتظر لنفسها بمنظور وطني أم منظور قاري أوروبي هو الذي ينطوي على أهمية تحليلية كبرى في تحليل وتفسير، ومن ثم تقرير أي تغيير ممكن لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية لنفس الفترة.

هذا الاقتراب المتباين لموقع الاتحاد الأوروبي بالنسبة لفرنسا بين الواقعيين والبنائيين يدفعنا للحديث عن الخلفية النظرية لكل منهما في الاقتراب للمنظمات الدولية. فالواقعية تتخذ موقفاً صريحاً حول دور المنظومات الدولية في السياسة الخارجية، إذ تعتقد أن القوة التي تمارس التأثير الحقيقي موجودة داخل هياكل هذه المنظومات وليست المنظومات نفسها، فنظرية الاستقرار بالهيمنة "Hegemonic Stability Theory" كما قدمها كراسنر (Krasner) تعتبر أن المنظومات تنشأ نتيجة رغبة طرف مهيم يملك الموارد لتدعيمها والحفاظ عليها، وبقدر ما استمرت الهيمنة استمر الطرف المهيمن في الحفاظ على مصلحته فيها (4). ولهذا، ففرنسا ستستمر في دعم الاتحاد الأوروبي واعتماده مرجعية في سياستها الخارجية ما استمر في تحقيق مصالحها.

(1) زكي العليدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، القاهرة: سينا للنشر، 1994، ص 19.

(2) نفس المرجع.

(3) Stephan Walt, Op. Cit., P. 30.

(4) Beth Simmons, Lisa Martin, «International Organizations and Institutions», Forthcoming Handbook of International Relations London, Sage Publishers, 2002, In: [www.uibk.ac.at/c4/c432/c43209/inthandbookintro.pdf](http://www.uibk.ac.at/c4/c432/c43209/inthandbookintro.pdf)

أما التحليل البنائي (للبنائية فوق القومية)، فيقدم تفسيراً ذاتانياً للمنظمات؛ أي أنها موجودة لأن أولئك الذين يتحدثون ويتصرفون باسم الدول يفترضون وجودها. فالبنائية تبدي اهتماماً أقل بالمصالح كما في برامج البحث العقلانية، وتهتم بالتفسير الذاتاني الذي يشرح دور المنظمات في الحياة الدولية، التي تضطلع بدور تشكيل معايير أخلاقية ومثالية في السياسة العالمية، فتجبر الدول على إعادة تعريف هوياتها ومصالحها وفقاً لها. فالبنائية لم تعد تدرك بساطة المنظمات الدولية كمتدنى يشكل تفاعلاً بين رؤى متضاربة للدول، ولكنها نسبياً فاعل مستقل لها سلطة تسمح لها بوضع أحداث وتطبيق سياسات، تعدل سياسات الدول المنفردة، وتتخذ قرارات تؤثر على مصالحها(1). لذا وعند دراسة الإتحاد الأوروبي، تنظر البنائية إلى تأثير العضوية في الإتحاد على طبيعة السياسة الخارجية للعضو فيه. والمحاورة النظرية السابقة تفيدنا إمبيريقياً في تقرير كيفية تأثير الإتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية الفرنسية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

وبعد أن عرضنا في مطلب أول للطرح الواقعي، نتطرق في هذا المطلب لطبيعة الطرح البنائي بالتساؤل: كيف وإلى أي مدى يقود تطور سياسة خارجية أوروبية مشتركة إلى تغيير في السياسة الخارجية الفرنسية؟

بداية تعامل البنائية التغيير في السياسة الخارجية على أنه سلوك منشأ اجتماعياً، ولهذا فهي ترفض التسليم بفرضية المقتربات العقلانية التي تدرك السياسة الخارجية في صورة وسائل/ أهداف "Means/Ends" والتي تجعلها تدرك التغيير على أنه سلسلة متواصلة بين تعديل محدود في الوسائل المستخدمة وتحول جذري في دور و سلوكيات الفاعل، فالبنائية تضيف مزيداً من الانعكاسية "Reflexivity" على هذه الفرضية لتؤكد حقيقة أن العقلانية التي تقف خلف سلوكيات السياسة الخارجية، إنما تنشأ عن تمثيل اجتماعي للعالم، لهذا تستخدم -كما وضحنا آنفاً- مفهوم "الخطاب"، الذي يعبر عن تلك الأفكار والقيم الذاتية التي تشكل معنى الهوية والمصلحة الوطنية، وفي الوقت الذي يكون فيه هذا الخطاب معروفاً، فإنه يوفر إطاراً ضابطاً لسلوك الدولة الخارجي. وتبعاً لذلك، فإن إمكانية التغيير في السياسة الخارجية إنما تتوقف على إمكانية ظهور خطاب بديل يتحدى الخطاب القائم. وهنا تتوقع البنائية ثلاث مستويات ممكنة للتغيير (2):

أ- تعديل "Adjustment" في الخطاب القائم، بما يتضمن تغييراً محدوداً في الاستراتيجيات المستعملة.  
ب- تحويل "Transformation" الخطاب القائم، والذي يتضمن تقديم استراتيجيات جديدة لتحقيق مصالح وطنية خاصة.

ج- تبديل "Replacement" للخطاب القائم بشكل مختلف تماماً.

(1) Michael Tierney & Catherine Weaver, « Principles and Principals? The Possibilities for Theoretical Synthesis and Scientific Progress in the Study of International Organizations », In : <http://mjtier.people.wm.edu/papers/principals%20and%20principals.pdf> >

(2) Apostolos Agnantopoulos, « The Europeanization of Greek Foreign Policy Toward The Arab Israeli Conflict », Paper Presented at The **British International Studies Association BISA** Annual Conference, Cork, 18-20 December 2006 , P. 4.

لقد أخذ تطور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة طابعا تدريجيا يعكس استجابة للتطورات الحاصلة في الميدان، وحركية في الطموح نحو تكامل أرسخ، فهذه السياسة كانت قد اقتصرت في البداية على النواحي التجارية والاقتصادية مستهدفة توحيد الموقف الأوروبي في المفاوضات التجارية الدولية، وكان ذلك مدفوعا أساسا بالرغبة في المحافظة على قوة دفع العملية التكاملية.

ومنذ عام 1969 بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية، حيث انبثقت "آلية التعاون السياسي الأوروبي" عن القمم التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء. وخطت هذه الآلية خطوات هامة منذ صدور القانون الأوروبي الموحد لسنة 1987 والذي أشار إلى "التزام الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لبلورة وتنفيذ سياسة أوروبية خارجية وبصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات والتشاور حول قضايا السياسة الخارجية"<sup>(1)</sup>. وكما فرضت نهاية الحرب الباردة مزيدا من التحديات على أوروبا، فإنها أيضا فرضت مزيدا من الدقة في ميدان توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء، فقد تحدثت معاهدة ماستريخت عام 1992 عن التزام الدول الأعضاء ليس "ببذل كل جهد ممكن" كما كان عليه الحال سابقا، وإنما بضرورة "تحديد سياسة خارجية وأمنية مشتركة"<sup>(2)</sup>، وجاءت معاهدتا ماستريخت عام 1997، وبعدها نيس عام 2000 مكملتا لهذا المسار، واللتين أكدتا حرص الاتحاد الأوروبي على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيل سياسته في الخارج على طريق بناء كيان موحد، وذلك ما أكدته عمليا خطوة تعيين مفوض أوروبي للشؤون الخارجية.

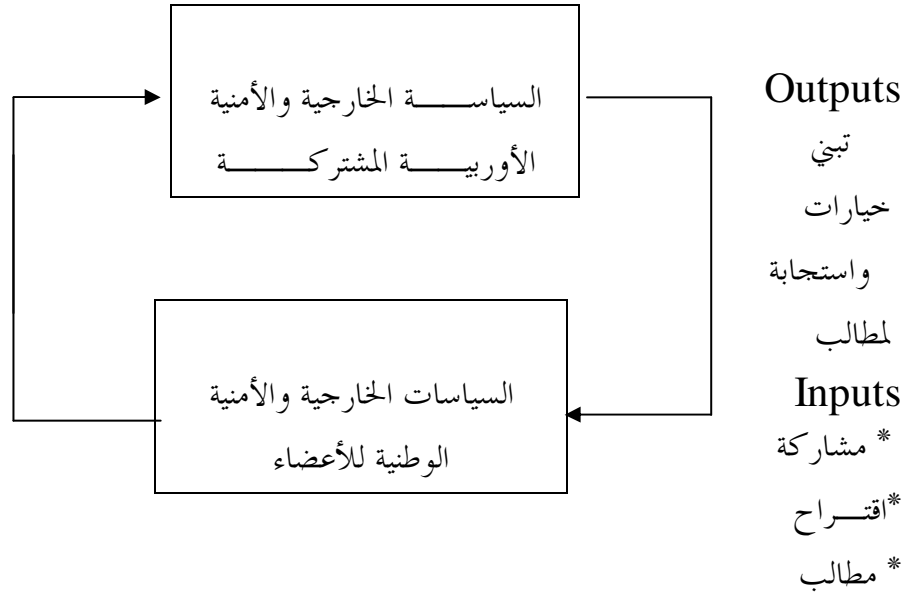
إن دراسة تأثير العضوية في الاتحاد الأوروبي-وتبني الأعضاء للاتفاقيات والمعاهدات السابقة- على السياسة الخارجية الوطنية للعضو تندرج ضمن ما يسمى "الأوربة" "Europeanization". وهو مفهوم على كثرة استخدامه في الدراسات الأوروبية لم يشمل حقل السياسة الخارجية إلا حديثا؛ إذ انصرف الاهتمام بها سابقا نحو دراسة التكيف الإداري الذي استهدف وزارات الخارجية كاستجابة لحاجات التنسيق الأوروبي مع اهتمام ضئيل بتأثير العضوية في الاتحاد على السياسة الخارجية الفعلية لأعضائه؛ وهذا لأن المقتربات السابقة اقترنت للسياسة الخارجية الأوروبية من الزاوية بين-الحكومية "Intergovernmental"<sup>(3)</sup>. غير أن التحليل البنائي مع نهاية الحرب الباردة شكل قطيعة مع هذه المقتربات، فهو اقترح دراسة الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة بعلاقات خارجية متعددة؛ أي من الزاوية فوق القومية "Supranationality"، وتبعا لذلك لا ينظر إلى الدولة العضو على أنها تملك استقلالية مطلقة في سياستها الخارجية، بل "الأوربة" هي تأثير فوق قومي لمسار التكامل الأوروبي على السياسة الخارجية لدول الاتحاد، وفي ذات الوقت، إسهام هذه الدول في مسار صنع السياسة الخارجية على المستوى الأوروبي، وهذا ما يعرف بنظام: المدخلات/ المخرجات "Inputs/ Outputs" كما يوضحه الشكل أدناه:

(1) حسن نفاععة، «أوروبا في مطلع قرن جديد: القضايا والآفاق»، في: وليد عبد الحي وآخرون، أفاق التحولات الدولية الراهنة، عمان: دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، 2002، ص 88.

(2) نفس المرجع.

(3) Apostolos Agnantopoulos, Op. Cit., P.2.

شكل رقم 1: نظام المدخلات / المخرجات في نموذج السياسة الخارجية الأوروبية.



المصدر:

Alister Miskimmon, « The Europeanization of National Strategic Planning: National and European Union level policy adaptation and maladaptation within the framework of the European Security and Defence Policy », Paper Presented at The 47th Annual International Studies Association Convention, San Diego, USA. 22-25 March 2006 ,P .6.

إذن، فالبنائية تسلط الضوء بعيدا عن الاقتراب للسياسة الخارجية الأوروبية كقواعد وإجراءات بين حكومية، بل تدركها على أنها أساسا مجموعة من المعايير التذاتانية التي تقود الدول لاعتبار بعض السلوكات مقبولة وأخرى غير ذلك. وبهذا الصدد تقترح البنائية نموذجا تصوريا من أربعة حالات تصور فيه مختلف التأثيرات الممكنة للإتحاد الأوروبي على أعضائه، وهو نموذج يقدم على بعدين: (1) أما الأول، فيتعلق بـ مصدر تأثير الإتحاد؛ سواء عن طريق إجراءات مؤسسية، أو بفضل تطور وانتشار معايير أوروبية للسلوك الملائم. أما البعد الثاني، فينصرف إلى مستوى تأثير الإتحاد؛ فسواء يأتي تأثيره على جوهر السياسة الخارجية لأعضائه، أم فقط على مسار صناعة قراراتهم الخارجية. وبالنتيجة نكون أمام أربع حالات لتكيف السياسة الخارجية للأعضاء مع معايير الإتحاد الأوروبي (2):

(1) Apostolos Agnatopoulos, Op. Cit., P .6.

(2) Ibid, PP. 6-9.

### 1- تكيف جوهري- تعديلي "Substantive- Regulative Adaptation":

يحصل حين ينصح الإتحاد الأوروبي أعضائه بنهج سياسة معينة أو اتخاذ موقف ما، فيأتي تغيير سلوك الأعضاء نتيجة لعملية تكيف بين الضغوط الأوروبية وأولويات المصلحة الوطنية؛ أي أن قرار إذعان العضو لمطالب الإتحاد الأوروبي يتوقف على حساب دقيق للتكاليف والمكاسب.

### 2- تكيف جوهري- إنشائي "Substantive- Constitutive Adaptation":

يتأتى عن تبني الدولة العضو لمعايير أوروبية توفر لها فهما معينا لمصلحتها الوطنية وتدفع صناعات قرارها إلى تعديل سياستهم الخارجية وفقا لها (المعايير)؛ حتى يُنظر إليها كدولة أوروبية شرعية ومحترمة، هذا المسار يؤدي في النهاية إلى تشكيل هوية أوروبية جماعية قد تؤدي بالدول الأعضاء إلى تغيير نظرتهم لأنفسهم، ومن ثم إجراء تغيير جوهري في المفاهيم المركزية التي تبني عليها سياستهم الخارجية.

### 3- تكيف إجرائي- إنشائي "Procedural - Constitutive Adaptation":

ينبع عن عملية التنشئة الاجتماعية لممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد، بفضل ثقافة الدبلوماسية التعاونية ضمن أجهزة الإتحاد، وهي ثقافة تنشأ عن معايير إجرائية شكلية مثل: (التشاور، أسلوب الإجماع، سرية المفاوضات، حياد الرئاسة...) لكنها قد تؤثر عمليا على السياسة الخارجية الفعلية للأعضاء بإحدى طريقتين أو كلاهما:

أولا: تعزز من رغبة التكيف لدى العضو؛ لأن الدولة العضو تشعر-أخلاقيا- أنها ملزمة بأن تأخذ في الاعتبار إرادة و مصالح الإتحاد في تشكيلها لسياستها الخارجية.

ثانيا: تنتج المشاركة المستمرة للدولة العضو في المفاوضات والمشاورات إمكانية التأثير في القرار النهائي للإتحاد، بما يضمن استقلالية مواقفها وضمنا مصالحها.

### 4- تكيف إجرائي تعديلي "Procedural- Regulative Adaptation":

ينشأ عن وجود مستوى فوق قومي لصناعة قرار السياسة الخارجية يتحدى الرؤية التقليدية لصنع السياسة الخارجية كخاصية وطنية؛ فهو بشروطه ومطالبه يؤثر مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وفي نفس الوقت يمكن لهذه الآلية أن تعزز من قدرات ومكانة الدبلوماسية الوطنية للدولة العضو بفضل زيادة المعلومات، وتبادل الآراء والمشاورات والهبة المتحصل عليها بفضل مجرد الانتماء للإتحاد.

بالنتيجة، فإن السياسة الخارجية لفرنسا - كعضو في الإتحاد الأوروبي - سوف لن يشكلها الموقع النسبي لقوتها بين دول الإتحاد، ولا موقع هذا الأخير ضمن النسق الدولي، بل ستحددها درجة تكيفها مع المعايير النسقية الجديدة بصفة عامة (حقوق الإنسان، واجب التدخل الإنساني...)، ومعايير الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة، والتي تتضمن أربعة حالات ممكنة للتكيف، استنتاج تكيف السياسة الخارجية الفرنسية وإحداها يتم من خلال قراءة في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي نحو الإتحاد الذي يحتمل ثلاثة مستويات ممكنة للتغيير بين التعديل، التحويل أو التبديل.

## المبحث الثاني:

## توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في محيطها الإقليمي والعالمي.

تؤكد قراءة وجيزة في المواقف والسياسات الفرنسية على المستوى الدولي - منذ ظهور الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول - حقيقة الطرح القائل بأن السياسة الخارجية لفرنسا تحكمها مجموعة من المبادئ الثابتة والأهداف التي تتجه نحو الاستقرار مع اختلاف المسائل والمناطق "Issues/ Areas"، فهي عادة ما تجسد بحثاً دائماً عن تكريس سيادة الدولة الفرنسية واستقلالية قراراتها الخارجية، وسعيًا مستمرًا لاسترجاع عزة، عظمة وتاريخ الأمة الفرنسية.

غير أن اختلافًا يبرز بين البنائين والعقلانيين (خاصة الواقعيين) في تصنيف الأهداف النهائية التي تقف وراء ثبات صانع القرار الفرنسي على هذه المبادئ، بعبارة أخرى، فيما إذا كان إتباع هذه الأهداف نابعا عن إتباع أهداف القوة السياسية أو الهوية الوطنية؟ فالواقعية الجديدة -مدركة لهذه الأهداف من زاوية القوة السياسية- تشرح أن ظروف الحرب الباردة وقطبية نظامها الثنائي هي التي تفسر السعي الفرنسي نحو تحصيل مزيد من الاستقلالية والنفوذ كخيارين للقوة السياسية. بينما ترجح البنائية أن يكون السعي نحو تحقيق هذه الأهداف نتيجة مباشرة لحرص فرنسا المتميز في الثبات على معايير الاستقلال والعظمة والعزة كمكونات لهويتها الوطنية.

والفصل لصالح جدارة تفسير على حساب آخر لا يملك تقريره سوى فحص هذا التصور النظري أمام محك الاختبار الإمبريقي. وبهذا الصدد تمنحنا الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل وبعد الحرب الباردة الفرصة العملية المناسبة لإجراء مثل هذا الاختبار؛ لأجل الوصول إلى خلاصة أو فكرة عملية عن السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة.

## المطلب الأول/ البنائية المجتمعية: في العناصر المكونة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية.

لا يتشكل قرار السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار؛ لأن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة والمستمرة وللمعتقدات السياسية والأيدولوجية التي تراكمت لها عبر الزمن، والتي يمكن النظر لها كعوامل مكونة لعقيدة(1) أو هوية السياسة الخارجية. هذه الهوية هي تعبير عن مجموعة من التصورات، المبادئ والمعتقدات التي يعاملها صناع القرار كمسلمات ثابتة تعبر في وقت واحد عن هوية ومصصلحة الدولة. فهي بمثابة حقائق راسخة لصناع القرار الذين يؤمنون بها، لا تتغير عبر الزمان والمكان.

وتتضمن السياسة الخارجية الفرنسية مجموعة من المسلمات الثابتة التي تبلورت عبر الزمن كنتائج لتغيرات داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية شكلت تباعا هوية خاصة بها؛ أي مميزة لسلوكها الخارجي، غالبا ما يتعلق بها صانع القرار الخارجي الفرنسي في تعامله مع مختلف القضايا والموقف. وأخذا في الاعتبار للبعد المجتمعي (الداخلي) الذي تقترحه البنائية كمتغير تفسيري مستقل-والذي يركز على مفهوم الدور "Role Player"-، فإن فهما أفضل لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتحديد اتجاه العراق يمر بالضرورة عبر عرض لأهم مكونات هوية السياسة الخارجية الفرنسية. و يستوقفنا بداية الحديث عن هذه الهوية عند إبداء ملاحظتين على درجة معتبرة من الأهمية بشأنها كما يلي:

1- أن مكونات هذه الهوية إنما هي في مقام أول نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة لعلاقة الدولة بالأمّة "Etat-Nation"، فلا انفصام بين الدولة و الأمّة من منظور فرنسي، يُعرف و يُخدم أحدهما الآخر بشكل متبادل(2)؛ فأهداف الدولة يجب أن تعبر عن هوية وقيم الأمّة كما يجب أن تراعي الأمّة مصالح الدولة. وصانع القرار الفرنسي يرى للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة: فمن جهة، هي وسيلة للتعريف بعراقة الأمّة. ومن جهة أخرى، هي أداة تعبير عن مصالح الدولة. وهذا المعنى هو لب ما أراد الرئيس جاك شيراك إيصاله حين قال:

« على القرار السياسي أن يلبى المصلحة العامة وليس متطلبات رد فعل تقني أو حساب

### سياسي ضيق»(3)

2- إذا كان صحيحا أن هذه الهوية الفرنسية المتميزة هي نتاج لخبرات ومعتقدات سياسية وأيدولوجية تراكمت عبر الزمن، فإن الإرث الديغولي يملك الإسهام الأهم في توظيفها بشكل مباشر في حقل السياسة الخارجية، وتفسير ذلك أن السياسة الخارجية كانت قد احتلت موقعا محوريا في التصور الديغولي لمستقبل فرنسا، فديغول كان يؤمن بأن السياسة الخارجية لبلد كفرنسا تبقى السياسة الحقيقية التي ينبغي أن تستخدم كل الإمكانيات الاقتصادية، الثقافية والمجتمعية لخدمتها، وأن تضل غاية كل تحرك فعال ونشيط للدولة(4).

(1) لويدي جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 83.

(2) Ole Wæver, « Discourse Analysis as Foreign Policy Theory: The case of Germany and Europe », *Center For German and European Studies*, University of California, November 1996, In

[www.ciaonet.org/wps/sites/ucbcges.html](http://www.ciaonet.org/wps/sites/ucbcges.html)

(3) جاك شيراك، المرجع السابق الذكر، ص 95.

(4) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 28.

و كان قد عبر عن ذلك بقوله:

« إن فرنسا لم تعد قوى كبرى، وإذا لم نملك سياسة خارجية قوية، فلن تكون فرنسا شيئاً يُذكر»<sup>(1)</sup>

ويمكن تلخيص العناصر المكونة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية فيما يلي:

## 1- الاستقلال Independence:

تعني الاستقلالية في السياسة الخارجية رؤية الدولة لذاتها مستقلة، قادرة على اتخاذ القرارات التي تعنيها بحرية، والتصرف دون تحمل ضغط الآخرين. وكما تشرح مارغريت هيرمان (M. Hermann)، فإن الدولة تكون مستقلة حين تُعرف مصالحها وسياساتها بشكل يغطي جميع المجالات ويأخذ في الحسبان كل الخيارات<sup>(2)</sup>. بالنسبة لفرنسا، فقد مثل الاستقلال -ولا يزال- عاملاً أساسياً لرؤيتها لذاتها ع، وهو يجسد الاستقلال الكلي لسياستها الخارجية في العالم، دون أن يتضمن عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه ينصرف إلى معنى عدم ترك الأمور تأخذ مجراها لدرجة يحول فيها التعاون دون استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرار<sup>(3)</sup>.

لقد تبلورت هوية الاستقلالية بشكل واضح في عهد الرئيس ديغول، الذي جاءت سياسته الخارجية في مجملها سياسة استقلالية مرتبطة بالمصلحة الوطنية وغير مبالية باعتبارات التحالف، وقد عبر ديغول نفسه عن هذا المبدأ حين قال:

« إن فرنسا، لأنها فرنسا، يجب أن تكون لها سياستها العالمية التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي

المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء»<sup>(4)</sup>

وكما لاحظ الكاتب الفرنسي وارنر روجي (Warner Rouget)، فإن "الاستقلالية" شكلت المفهوم المفتاح عند محاولة فهم وتفسير السياسة الخارجية للجمهورية الخامسة، والتي أصبحت بمثابة اعتقاد راسخ لدى أغلب السياسيين الفرنسيين. يختلف توجهاتهم، الديغولييين، الشيوعيين و الاشتراكيين.

## 2- العالمية Universalisme:

« الحديث عن أمة بحكمتها، تسامحها وجاذبيتها ليس أكيدا توفره في أي دولة عدا فرنسا. وحتى الاستعمار الفرنسي جاء نتيجة لانعدام التوازن ولم يكن شرا في حد ذاته؛ لقد تعدينا البحار لأغراض إنسانية. إن لسياستنا الخارجية نزعة مستمرة نحو حماية الضعفاء، وتتخذ مواقفها بناء على معايير

الرأفة بهم»<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup> Jean-Jacques Roche, « la France et l'Universel », Paris, *Annuaire Française du Relations Internationales (AFRI)*, Vol 1, 2000, P. 392.

<sup>(2)</sup> Ulrich Krotz, « National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared », *Minda de Gunzburg Center for European Studies*, Harvard University, Working Paper № 02/1, P.15.

<sup>(3)</sup> Idem.

<sup>(4)</sup> ليلي مرسي وأحمد وهبان، *حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية-الأوروبية بين التحالف والمصلحة*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، ص 157.

<sup>(5)</sup> Jean-Jacques Roche, Op. Cit., P. 390.

بهذه العبارة يشرح الكاتب الفرنسي جان باتيست دوروزيل (J.B Duroselle) كيف أن الدعوة إلى العالمية لا تشكل مجرد خطاب في الممارسة الدبلوماسية الفرنسية، بقدر ما هي قناعة تحض بإجماع رجال السياسة الفرنسيين. والمميز لنهج العالمية الفرنسي أنه لا يعكس سذاجة الطرح المثالي الطوبوي كما يتصوره المثاليون، بل هو خطاب يعكس سعيًا دائمًا لحل العلاقة الجدلية بين البحث عن آفاق عالمية والدفاع عن المصلحة الوطنية الخاصة، فهو يسجل إصرارًا إلى حد الهوس على "استقلال" و"عظمة" و"استثنائية" فرنسا.

**3- النشاط Activisme:**

تتميز السياسة الخارجية الفرنسية بسعيها الدئوب لإسماع صوتها في محافل الأمم والمشاركة النشطة في النقاشات والقضايا الدولية الكبرى، وهذا انسجامًا مع طموحها في استعادة مجدها التليد ورغبتها في تبوء مركز طلائعي متقدم في العالم كقوة كبرى<sup>(1)</sup>. وقد تبلور هذا المبدأ كمكون لهوية السياسة الخارجية الفرنسية منذ عودة ديغول إلى السلطة عام 1958، فهو في مذكراته (مذكرات الأمل "Mémoires d'Espoir")، عدد ما اعتبره الأدوار والأهداف المناسبة لفرنسا في: أوروبا، الحلف الأطلسي، العالم الثالث، الشرق الأوسط والمؤسسات الدولية، مؤكداً أنه:

« في كل من هذه الدوائر أريد من فرنسا أن تلعب دورًا فعالاً، ومن المهم أن ما نقوله ونفعله يكون

بشكل مستقل عن الآخرين » (2)

و منذ عهد ديغول أصبحت كل الحكومات الفرنسية مقتنعة بحق بل واجب فرنسا في أن توجد و تتصرف على المستوى العالمي. وهذا ما تعكسه بشكل جلي العبارة الشهيرة لوزير الخارجية الفرنسي السابق هيرت فيدرين (Hubert Védrine) : "French Will to Will"

**4- العظمة La Grandeur:**

يعتقد الفرنسيون أن بلدهم يكتسب مكانة عظيمة بين الأمم، وفضلاً عن الانجازات العسكرية، يرجع ذلك إلى انجازات فرنسا الفنية والعلمية، كتابها وعلمائها ومفكراتها، عراقه مدنها، إسهاماتها في إرساء قواعد احترام حقوق الإنسان والحكم الراشد. ولهذا سيطر -ولا يزال كذلك- شعور التفوق والتميز والعظمة على هواجس الفرنسيين إلى حد التماهي، حتى أمام نظرائهم الأوروبيين، بل وانتقل هذا الشعور إلى رجال الدولة الفرنسيين في علاقاتهم مع العالم الخارجي ومواقفهم الدولية، إذ يلاحظ إصرار دائم على عراقه وعظمة فرنسا في خطابات صناع القرار الفرنسي، وسعي متواصل للعودة بها إلى سابق عهدها في ممارساتهم العملية، فهذا ديغول يقول:

« حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة تحكمها عادات عريقة، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان

بطلا للمسرحية إلى الانسحاب من المسرح، في حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، والآن بإمكان

هذه الدولة أن تقف على قدميها » (3)

(1) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 30.

(2) Ulrich Krotz, Op. Cit., P.16.

(3) ليلي مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 155.

ونفس التصور يشاركه فيه شيراك:

« فرنسا بلد عظيم إني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يُكرم وطن

حقوق الإنسان وآداب السلوك » (1)

واستمرار رجال السياسة الفرنسيين منذ عهد ديغول إلى عهد شيراك في إبداء هذا الشعور، جعل من "العظمة" مكونا ثابتا لهوية سياسة فرنسا الخارجية. ولهذا لخص الكاتب الفرنسي موريس فاس (Maurice Vaisse) دراسته المفصلة للسياسة الخارجية الفرنسية في عنوان "La Grandeur" (2).

## 5- المرتبة Rang:

عادة ما يُعبر عنها ضمن خطابات أو مواقف صناع القرار الفرنسيين في عبارات مثل: "يجب على فرنسا أن تأخذ موقعها الطبيعي" أو "يجب أن تضحي من أجل مكانتها" أو "يجب أن تحافظ على مكانتها". ولقد ترسخت هذه القناعة لدى الرأي العام الفرنسي من أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة متقدمة بين الأمم وأن تدعم موقعها التقليدي في أوروبا والعالم كأمة. ويصف الكاتب الفرنسي دانيال فيرني (Daniel Vernet) أن الحفاظ على هذه المكانة أصبح بمثابة الهاجس في السياسة الخارجية الفرنسية، فالحفاظ على مكانة فرنسا كان من بين أهم ما أكد عليه ديغول في أول مناسبة خطب فيها لما عاد إلى السلطة عام 1958: « يجب أن نعيد لفرنسا مكانتها ونبوليتها ». ومن الواضح أن جميع رؤساء الجمهورية الخامسة بعده لم يتولوا عن هذا النهج، فهم لم يكونوا ليرضوا بمرتبة ودور ثانوي لفرنسا مهما اختلفت سياساتهم (3).

## 6- العزة Gloire:

يشير هذا العامل لرؤية فرنسا الثابتة لدورها، أهدافها ومصالحها في الشؤون الدولية. وهي عادة ما تُوظف بالرجوع إلى عزة التاريخ الفرنسي، عزة الأصل والفن والثقافة والأدب والحضارة الفرنسية، فمفاهيم تصورية من هذا الميراث غالبا ما تساهم في تشكيل مواقف الحاضر ووظائف المستقبل الفرنسي (4). وعلى سبيل المثال، فإن القرار الفرنسي باحتلال تونس عام 1881 يُرجح أغلب المؤرخون أنه لم يكن مدفوعا أساسا باستغلال الموارد المادية الضئيلة هناك أصلا، بل الاعتداد بالنفس والاعتقاد بأن الفشل أمام مرأى الدول الأوروبية الكبرى، بما يؤدي إلى إذلال لا يحتمله الفرنسيون، هو الذي كان الحافز الأول لقرار الاحتلال (5).

(1) جاك شيراك، المرجع السابق الذكر، ص 135.

(2) Ulrich Krotz, Op. Cit., P.17.

(3) Ibid., P. 18

(4) Idem.

(5) Ethan B.Kapstein, Michael Mastanduno ( eds), Op. Cit.,

## المطلب الثاني: الاستقلال كعامل محدد في البعد الأوروبي للسياسة الفرنسية.

في كتابه "نشوء وسقوط القوى العظمى" يرجح بول كيندي أنه "إذا قدر لأوروبا أن تملك زعيما أو رجالات دولة، ففرنسا هي المرشح الأملح بين بريطانيا النازعة إلى العزلة وألمانيا المقهورة"<sup>(1)</sup>. وهي رؤية استشرافية تلخص بامتياز مضامين السياسة الفرنسية في محيطها الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ففرنسا تاريخيا، هي الدولة الأوروبية الأكثر نزوعا نحو تحقيق الوحدة الأوروبية؛ فأغلب مشاريع هذه الوحدة منذ القرن التاسع عشر كان وراءها الفرنسيون، إلى أن تحققت فعليا بمقتضى "معاهدة روما" لعام 1957. إن هذا ما جعل من أوروبا أولوية قصوى ومتغيرا حاسما في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية. لذلك يكون فحص السياسة الفرنسية على هذا المستوى ذا أهمية إمبريقية في تقدير استمراريته و/أو تغييرها في عالم ما بعد الحرب الباردة. وغالبا ما تركز الدراسات التي تعنى بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه محيطها الأوروبي على ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

1- الرؤية الفرنسية لطبيعة التكامل الأوروبي.

2- علاقة المجموعة الأوروبية بالولايات المتحدة.

3- التعامل الفرنسي مع حلف شمال الأطلسي.

أما المحور الأول، فإن فرنسا طالما كانت تعتقد في جهود التكامل الأوروبي وسيلة لتكون للدول الأوروبية سياسة موحدة إزاء كافة القضايا الدولية وفي مختلف المجالات الدبلوماسية والتجارية والأمنية، على أن تكون فرنسا زعيمة لهذه الوحدة من خلال قيامها بدور الموجه لتلك السياسة (2)؛ تجسيدا لعقيدة العظمة. ثم أن لا تمنح هذه الوحدة اختصاصات فوق قومية تنتقص من سيادة فرنسا؛ تجسيدا لعقيدة الاستقلالية. ولأجل هذا الهدف عملت الدبلوماسية الفرنسية طيلة فترة الحرب الباردة على إرساء قواعد متينة للتكامل في مجالات غير الاقتصادية أي نحو الأمن والسياسة الخارجية، لكن مع ضمان -إلى أقصى حد ممكن- وضعية قيادية متميزة لفرنسا تحول دون فقدانها لاستقلالية قراراتها، وهذا ما قصده ديغول في قوله "إن مشكلة أوروبا تكمن في كيفية اندماج فرنسا دون أن تذوب فيها" (3).

أما محور العلاقات الأوروبية- الأمريكية، فإن فرنسا كانت دائمة الانتقاد لما تسميه الخضوع الأوروبي للولايات المتحدة، معتبرة تستر واشنطن وراء شعار الأطلسية محاولة لإذابة الكيان الأوروبي وإخضاعه لإرادتها، لذا كانت فرنسا السباقة في رفع شعار "أوروبا للأوروبيين"؛ لأجل إبعاد ما كان يسميه ديغول الهيمنة الأنجلوسكسونية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الأوروبية. ولهدف ضمان أوروبانية أوروبا عملت الدبلوماسية الفرنسية على جبهتين: أولهما، محاولة كسب ثقة ألمانيا وتوثيق علاقاتها بها؛ لأنها كانت ترى في محور باريس-بون محور الانعتاق

(1) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص 652.

(2) ليلي مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 156.

(3) فؤاد نهرا، «فرنسا والتوازنات الدولية، حوار مع باسكال شينيو»، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 111، صيف 2003، ص 145.

عن الهيمنة الأمريكية. وثانيهما، هو رفضها- إلى غاية عام 1972- انضمام بريطانيا للسوق المشتركة؛ لأنها كانت تشكك في ولائها لأوروبا.

أما محور العلاقة مع الحلف الأطلسي، فجسد -بأكثر وضوح- النهج الاستقلالي للسياسة الفرنسية أوروبيا. فباريس كانت تعتقد أن المنظمة لم تعد قادرة على مواجهة الظروف الدولية لما بعد 1949، خاصة بعد أن تمكنت الدول الأوروبية من استعادة قوتها الاقتصادية على نحو أكسبها قدرة أكبر للدفاع عن نفسها، ثم أنها اعتبرت الإتحاد السوفييتي جزءاً من أوروبا سيعود إليها في وقت ما كما عبر عن ذلك شعار ديغول "أوروبا من الأطلسي إلى الأورال"، وقد كان ديغول يعتقد بأن حربا عالمية ثالثة مرجحة إذا ما وقعت أن تكون بسبب "الطيش الأمريكي" وليس العدوان السوفييتي(1). ولقد ربطت فرنسا بقائها في الحلف بتعديل جوهرى لجهازه العسكري، بحيث تكون القيادة فيه لمجلس ثلاثي مكون من فرنسا، الولايات المتحدة وبريطانيا، يتم فيه التشاور حول كافة القضايا العالمية، واستنادا إلى موقعها القيادي بين دول غرب أوروبا يجب أن ينال كل قرار متعلق بأوروبا موافقة فرنسا، وأن يوكل إليها أمر تنفيذه(2). وأمام الرفض الأمريكي لهذا الشرط راحت فرنسا في خطوة أولى تسعى إلى امتلاك قوة نووية مستقلة رافضة الانضمام إلى "القوة النووية متعددة الأطراف"، ثم أعلنت في خطوة أخرى انسحابها من مؤسسة حلف الناتو في 12/03/1966(3).

باختصار، فإن السياسة الخارجية الأوربية لفرنسا في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة عكست البحث الدائم عن ضمان سيادة واستقلالية فرنسا واسترجاع عظمة الأمة الفرنسية، وهي عناصر رغم اختلاف السياسات بقيت حوافز ثابتة في السياسة الفرنسية(4). فهل جاءت معطيات عالم ما بعد الحرب الباردة لتغير أولويات وأهداف السياسة الفرنسية على المحاور الثلاث؟

## 1- مسار الوحدة الأوربية:

واجهت الدبلوماسية الفرنسية على هذا المستوى مسارين متميزين بين التعمق والتوسع؛ أي بين مسار تعميق وتوكيد الوحدة السياسية للإتحاد من جهة. ومسار توسيع رقعته الجغرافية من جهة ثانية(5). والتعامل مع المسارين أرسى مضامين سياستها الخارجية الأوربية منذ سقوط جدار برلين.

فمن جهة أولى، اعتبرت فرنسا نهاية الحرب الباردة الفرصة المواتية لتعزيز مسار الاندماج الأوربي، لهذا واصل "فرانسوا ميتران" (F. Mitterrand) سياسة أسلافه تحت شعار "أوروبا مجتمعة وحرّة"،

(1) ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بل حرب، ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ص 213.

(2) ليلي مرسى وأحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 158.

\* نشأت هذه الاتفاقية بموجب اتفاق ناسو Nassau Agreement 1962/12/19، التي عرفت انضمام بريطانيا إلى القوة المتعددة الأطراف، وقد دعت واشنطن إلى إنشائها لمواجهة فكرة قيام كل دولة من دول غرب أوروبا ببناء قوتها النووية المستقلة.

(3) ليلي مرسى وأحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 181.

(4) John Baylis, « French Defense Policy », in John Baylis (eds), Contemporary Strategy: Theories & Policies, London: Redwood Burn, 1981, P. 287.

(5) فؤاد نهر، المرجع السابق الذكر، ص 144.

فاستمرت السياسة الفرنسية على نهج تعزيز التحالف مع ألمانيا، باعتبار الحرك الألماني الفرنسي الحافز الدافع لتأكيد "أوربانية أوروبا"، لكن هذه المرة باتخاذ قرارات ملموسة وإجراءات مؤسسية لدعم خيارات الوحدة، تتعدى المجال الاقتصادي نحو مجالات الأمن والدفاع، وهذا ما جسده فعلياً معاهدة ماستريخت 1992/02/07 التي نقلت الجماعة الأوروبية نحو الإتحاد الأوروبي، وجعلت من أحد أهم دعائمه وضع "سياسة خارجية وأمنية مشتركة". وخلال القمم والمؤتمرات اللاحقة عملت الدبلوماسية الفرنسية بثبات على تأكيد الهوية الأوروبية المشتركة في مجالات السياسة الخارجية والأمن. و من جهة ثانية، شغل توسيع الإتحاد الأوروبي نحو شرق ووسط أوروبا اهتمام صناع القرار الفرنسي. وفرنسا كانت سابقاً من الدول معارضة لانضمام دول هذه المنطقة مفضلة التعمق على حساب التوسيع وذلك لثلاثة أسباب رئيسية هي (1):

➤ تخوفها من فقدان مسيرتها القيادية التاريخية للإتحاد.

➤ تخوفها من تبعية اقتصادية لهذه الدول لدول غرب أوروبا.

➤ التخوف من تبني هذه الدول لسياسة خارجية أطلسية التوجه.

لكن التوافق الحاصل بين قادة الإتحاد فرض على فرنسا تعديل موقفها والقبول بانضمام هذه الدول رغم ما لذلك من خطر على قدرة فرنسا على فرض آرائها داخل الإتحاد، وقد أثار هذا الوضع نقاشاً حاداً في فرنسا تضمن ثلاثة اقتراحات هي (2): هل من الأفضل إنشاء تحالفات قوية ومنظمة حول أغلب القضايا؟ أم الأفضل إقامة تحالف يجمع فرنسا بألمانيا والدول المتوسطة للإتحاد؟ أم إنشاء تحالفات لغرض خاص "Ad-Hoc" حسب طبيعة القضايا والمواقف؟ وعموماً يبدو أن السياسة الفرنسية تحبذ الخيار الثاني كاستجابة لمطلب الموازنة بين خيار التعمق والتوسيع.

## 2- العلاقات الأوروبية- الأمريكية:

تنظر فرنسا إلى نهاية الحرب الباردة كمبرر منطقي لضرورة إنهاء الهيمنة الأطلسية على الإتحاد الأوروبي؛ لأنها تعتقد بأن أوروبا ستكون قادرة -بفعل تضامنها- على شق طريقها الخاص نحو التعامل المستقل مع المسائل الدولية سياسياً، وأن تضمن حماية أمنها تدريجياً بعيداً عن الحماية الأمريكية أمنياً، زيادة على كونها قطب من الأقطاب العالمية الثلاثة اقتصادياً. لذا تتزعم فرنسا دول ما يعرف بتيار "الأوربانية" "Europeanization" في الإتحاد، والتي تضع هدفها النهائي جعل الإتحاد الأوروبي أداة قوية تحل محل عالم القطب الواحد الراهن عالم متعدد الأقطاب، وتأمل من وراء ذلك خلق وزن مقابل الولايات المتحدة، وبالتالي تعزيز سيادة الدول الأوروبية وفي نفس الوقت دعم مصالحها الخاصة (3).

(1) Pernille Rieker, « French Foreign Policy and The Limits of Europeanization », *Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)*, Oslo, №.692-2005, P. 8.

(2) Frédéric Charillon, « Politique Etrangère De La France: L'heure Des Choix » *Politique Etrangère*, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2007, №1, P. 141.

(3) إيريك رولو، « سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي »، *المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 319، سبتمبر 2005، ص 49.

### 3- التعامل الفرنسي مع حلف الناتو:

أثارت نهاية الحرب الباردة نقاشاً أمنياً في فرنسا دار حول سبل التكيف مع معطيات التهديد الجديدة، وحصل ذلك بين تيارين رئيسيين، فدافع الأول عن الاستمرار في الاستقلال الدفاعي. فيما دعا الثاني إلى التخلي عن إغراء الاستقلالية لمصلحة دور أفضل في حلف الناتو بحجة صعوبة تحديد العدو ووجهة الخطر، وكذا موقف الدول الأوروبية كعوامل تجعل فرنسا مجبرة على تغيير استراتيجياتها الدفاعية (1). ولقد وصل هذا النقاش إلى حل وسط عبر إجراء مصالححة بين الرغبة في الاستقلال الوطني والتضامن مع الحلفاء كما لخصه مبدأ المشاركة دون الاندماج "Participation Sans Intégration" (2)؛ فمن جهة، قررت فرنسا العودة إلى اللجنة العسكرية للحلف والمشاركة في هيئة الأركان الدولية. ومن جهة ثانية، ما لبث الخطاب والممارسة الفعلية الفرنسية تدعو إلى ترسيخ الهوية الدفاعية الأوروبية بعيداً عن المظلة الأطلسية، ففرنسا لا تزال تعتقد بأن ضمان أمن أوروبا يستوجب أن يكون للأوروبيين مسؤوليات أكبر في ميدان حفظ السلم والأمن في القارة، وأن يملكوا وسائل تدخل مستقلة وبقرارات من المجموعة الأوروبية نفسها، وبقيادات عسكرية أوروبية، لهذا تدافع فرنسا باستمرار من أجل أن تُسند هذه المهام إلى إتحاد غرب أوروبا "U.E.O" الذي تعمل باتجاه أن تجعل منه الذراع العسكري للإتحاد. وقد واصلت الدبلوماسية الفرنسية منذ اتفاقية ماستريخت (1992)، مروراً باتفاقية أمستردام 1997، وقمة سان مالو 1998 (بين فرنسا وبريطانيا)، وقمة المجلس الأوروبي بنيس 2000 إلى غاية قمة بروكسل\* 2003، الدفاع عن رؤيتها في ضرورة بناء دفاع أوروبي مستقل عن حلف الناتو يمكن من هوية أوروبية مشتركة للدفاع.

إن مقارنة بين خطاب وسلوك الدبلوماسية الفرنسية تجاه أوروبا بين مرحلتين قبل وبعد سقوط جدار برلين، تسمح بتأكيد فرضية الاستمرارية في السياسة الأوروبية لفرنسا، فمن الواضح أن أهداف: الاستقلال والسيادة والعظمة بقيت ذات قيمة مركزية عند صياغة صناع القرار الفرنسي للمواقف والسلوكات الخارجية في السياق الأوروبي. ورغم التعديل الذي طرأ على وسائل تحقيق ذات الأهداف نتيجة تبني بعض المعايير الأوروبية، فإن مؤشرات عدة -لعل أهمها رفض الفرنسيين المصادقة على الدستور الأوروبي- تؤكد أن فرنسا لا تزال تسعى إلى الحفاظ على توازن بين اندماج فوق قومي متعلق بالقضايا التقنية الاقتصادية والتجارية، وتركيز حكومي في الميادين التي تُعرف بالسيادة، العدل، السياسة الخارجية والدفاع.

(1) عمرو عبد الكريم سعداوي، «فرنسا وتوسيع الناتو»، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 129، يوليو 1997، ص 106.

(2) Stanley Hoffman , « La France Dans Le Monde 1979-2000 ». Politique Etrangère, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2000, No2, P. 308.

\* قمة مصغرة انعقدت في 2003/4/29 في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، حضرها زعماء أربع دول وهي: فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، الليكسمبورغ، أعلنوا فيها السير نحو تحقيق المشروع العسكري الأوروبي، وقد أكدت القمة على ضرورة تطوير القرارات الأوروبية للتدخل السريع، وإنشاء مركز قيادة مشتركة لها في بروكسل.

ورغم أن كلا من المقتربات النظرية الثلاث تقدم تبريراتها ساعية لتفسير هذه الاستمرارية في السياسة الخارجية الفرنسية، فإن المقترب الواقعي يحوز على أفضلية حاسمة؛ فأهداف الاستقلال في المواقف والسلوكات وتحقيق النفوذ على المستوى الأوروبي وخلق توازن للقوى بين أوروبا والولايات المتحدة، تبدوا أكثر انسجاما ومطلب تحقيق المصلحة القومية على حساب الانسجام ومطالب معايير الاتحاد الأوروبي أو مطلب المصالح الخاصة للفواعل المجتمعية؛ فمن جهة أولى، تبني بعض معايير الاتحاد الأوروبي مثل القبول بانضمام دول أوروبا الشرقية يندرج ضمن التعديل التكيفي الذي يعني استمرار نفس الأهداف مع تغير محدود في الوسائل. ومن جهة ثانية، فإن التفسير الليبرالي يدحضه استمرار على نفس مبادئ السياسة الخارجية رغم التغيير في الحكومات.

### المطلب الثالث: فحوى خطاب التعددية في التوجه الفرنسي من سياسة الانفرادية الأمريكية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومسألة العلاقة مع الولايات المتحدة تشغل حيزا مهما في أجندة اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية. وقد هيا ذلك بشكل مباشر التدهور التدريجي الذي كان قد انتاب العلاقات الفرنسية-الأمريكية مطلع عقد الخمسينات، والذي رده الفرنسيون حينها للمواقف الأمريكية المناوئة لمصالح فرنسا خلال أزمات حاسمة في الهند الصينية، والحرب الجزائرية [1954-1962]، وأزمة السويس 1962. فجاء أن أشرت هذه الفترة لسلوك سياسة خارجية فرنسية قوامه مواجهة كل تبعية للولايات المتحدة، وهو الذي أصبح مع مرور الوقت بمثابة سلوك مميز للدبلوماسية الفرنسية في علاقاتها مع واشنطن عن غيرها من الحلفاء الأوروبيين.

واللافت أن الاتجاه المناهض للنموذج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأمريكي أصبح ظاهرة متفشية بين أوساط النخب والرأي العام الفرنسي للنموذج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأمريكي، وبين الكتاب والباحثين الفرنسيين الذين غالبا ما ينتقدون منطق القوة الأمريكي وإدارتها الانفرادية للعولمة، ويرزون مخاطرها على النظام الدولي. وهذا ما جعل الأمريكيين يميلون لوصف هذه الظاهرة بـ العداة لأمريكا "Anti Americanism"؛ أي العداة الفرنسي لكل ما هو أمريكي. وينصرف اهتمامنا حصرا عند الاقتراب لهذه الظاهرة إلى مجال السياسة الخارجية، أين ترسخت لدى الأمريكيين قناعة مؤداها أن فرنسا هي الحليف الأكثر احتمالا لتهديد المكانة الأمريكية ومعارضة قيادتها العالمية سعيا وراء معادلة القوة الأمريكية في جميع المجالات (1)، إذ تلاحظ -بشكل جلي- مواقف التحفظ، المعارضة أو الامتناع في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من السياسات الأمريكية بشأن قضايا عديدة في المنظمات الدولية، وفي إفريقيا، البلقان، الشرق الأوسط، إدارة الاقتصاد العالمي، تسيير مسائل العولمة (البيئة، التنمية...).

والمفارقة في هذا الخطاب والسلوك الفرنسيين، هو أن ما يجمع باريس بواشنطن من قيم ومصالح مشتركة أكبر بكثير مما قد يفرقها؛ فالدفاع عن قيم الليبرالية من مبادئ الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وحرية التجارة، من جهة. والدفاع عن وحدة الأهداف والمصالح المشتركة للغرب من جهة ثانية (2)، يستتبعه منطقيا أن تكون العلاقة بينهما علاقة تعاون وانسجام في السلوكات والمواقف، على الأقل دفاعا عن تلك القيم والمصالح المشتركة. لكن واقع الحال يشير لعكس ذلك؛ فحتى الانتقادات الفرنسية للسياسة الأمريكية لا تبدو مجرد اقتراحات بديلة لمشاكل يُختلف حولها كما يفهم ذلك من الانتقادات الألمانية أو البريطانية لواشنطن مثلا (3)، فهي غالبا ما تعكس -كما سيأتي- خروجها واضحا عن اعتبارات التحالف وتجسد أحيانا معارضة صريحة للمصالح الأمريكية.

(1) Philip H.Gordon, « The French Position », *The National Interest*, fall 2000, In:

[http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall\\_ni.htm](http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall_ni.htm) <>

(2) Philip H.Gordon, « The Internal French- American Quarrel: An Update », In:

< [http://www.brookings.edu/fp/cusf/events/20000524\\_gordon.htm](http://www.brookings.edu/fp/cusf/events/20000524_gordon.htm) >

(3) Philip H.Gordon, « The French Position », Op. Cit.

خلال فترة الحرب الباردة، جسدت الدبلوماسية الفرنسية هذا التوجه، وبشكل لافت خلال عهدي الرئيس ديغول، هذا الأخير الذي يُنظر إليه على أنه أول من أرسى هذا التقليد في السياسة الخارجية الفرنسية من منطلق رفضه التام لفكرة سيطرة "الأنجلوسكسيون" على اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الغرب، فترجم ذلك التفكير في سلوكات سريعة ومباشرة كان أهمها انتهاجه لسياسة مستقلة ومغايرة للسياسات التقليدية التي كانت تنتهجها الدول الغربية تجاه الاتحاد السوفييتي، إذ راح يمد جسور التقارب مع موسكو من خلال تبادل الزيارات وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون في مجالات متنوعة، تجسيدا لرؤيته للإتحاد السوفييتي بأنه دولة أوربية بغض النظر عن أيديولوجيته(1). وفي مسائل أخرى، رفض ديغول الاستجابة لدعوة الولايات المتحدة بفرض حظر تجاري على كوبا، كما اعترفت فرنسا في عهده رسميا بجمهورية الصين الشعبية سنة 1964، وانتقدت بشدة التدخل الأمريكي في الدومنيكان في أبريل 1965، وانسحبت في نفس السنة (ماي 1965) من حلف جنوب شرق آسيا "SEATO"، وأدانت التدخل الأمريكي في الفيتنام... الخ(2). وفي الجانب الاقتصادي، طالبت فرنسا منذ منتصف الستينات بالتخلي عن استخدام الدولار كوحدة دفع دولية، والعودة إلى قاعدة الذهب "Gold Standard"، وقد حولت باريس فعلا أغلب احتياطاتها من الدولار إلى الذهب، كما قرر ديغول بناء قاعدة لـ "صناعة وطنية مستقلة" لمواجهة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية (الشركات الأم) التي كانت قد امتلكت استثمارات ضخمة في فرنسا.(3)

و لم تنته السياسة الاستقلالية التي انتهجها ديغول تجاه واشنطن بتركه للحكم سنة 1968، بل بقيت غالبية على توجهات الحكومات الفرنسية المتعاقبة، فـ "فاليري جيسكارديست" رفض منذ حرب أكتوبر 1973 (العربية - الإسرائيلية) القيادة الأمريكية للسياسة الطاقوية العالمية، ورفض أثناء أزمة الصواريخ 1977 نشر صواريخ الناتو على الأراضي التي لم تكن جزءا من السيطرة العسكرية للحلف، ورفض تغيير الخطاب تجاه الاتحاد السوفييتي حتى بعد تدخله في أفغانستان 1979، وتواصل نفس النهج مع الرئيس "فرانسوا ميتران" الذي انتقد سياسة ريغان الهجومية (حرب النجوم)، وعارض سياسة واشنطن في أمريكا الوسطى(4).

وعموما، بدا واضحا أن التوجه الفرنسي من السياسة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة عكس رغبة فرنسية في موازنة القوتين العظميتين، لأجل هدف خلق عالم متعدد الأقطاب تكون فرنسا -على اعتبار زعامتها لأوروبا- أحد أقطابه، بما يؤهلها للعب دور عالمي نشيط يتلاءم والدور الذي تعتقده يتلاءم ومكانتها، بما يجسد واقعا مبادئ الاستقلال، العظمة، والعالمية في سياستها الخارجية. لكن نزوع تفاعلات نهاية الحرب الباردة نحو

(1) ليلي مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 172.

(2) نفس المرجع، ص ص 174-179.

(3) Philip H.Gordon, « The French Position », Op. Cit.

(4) Idem.

ترسيخ الأحادية القطبية بقيادة أمريكية يثير التساؤل عما إذا كان ذلك قد قلص أم زاد من حدة خطاب التعددية الفرنسي تجاه واشنطن؟

لقد جاءت نهاية الحرب الباردة بقضايا وأزمات عالمية وإقليمية جديدة، أثارت من جديد الخلافات القديمة في العلاقات الفرنسية-الأمريكية، ولعل أظهرها تكمن في طبيعة القيادة الأمريكية للعالم. ففرنسا تحفظت على السياسة الأمريكية في البلقان، وعارضت بشدة سياستها في مواجهة الدول المسماة بالمارقـة "Rouge States"، فانتقدت أسلوب استخدام القوة الصلبة "Hard Power" ضد العراق وإيران وليبيا... ولم تستجب للدعاء الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية ضدها (مشروع دامتو 1995)، ودعت باستمرار إلى استخدام أساليب الحوار والقوة اللينة "Soft Power". كما تحفظت فرنسا على كيفية القيادة الأمريكية للعولمة وعلى ممارساتها في شؤون مثل البيئة (برتوكول كيوتو)، والتنمية والتجارة العالمية، وتدعو إلى ضرورة تبني طريقة التفكير والاقتراح الجماعي لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل، من خلال مؤسسات تعددية كطريقة مثالية لحل المشاكل العالمية (1).

ورغم التعاطف الذي أبدته فرنسا مع الولايات المتحدة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، كما جسده بوضوح عنوان اليومية الفرنسية "Le Monde" (2001/11/12) "نحن كلنا أمريكيون"، فإن سياسة واشنطن الانفرادية بعد تلك الأحداث كما حملها شعار "من لم يكن معنا فهو ضدنا" سرعان ما دفع فرنسا إلى العودة لخطابها السابق وبشكل أكثر حدة، فهي أصبحت تؤكد في كل مرة على ضرورة عدم اختزال مشكلات العالم في مكافحة ظاهرة الإرهاب، وترافع لأجل تأجيل استخدام الوسيلة العسكرية أمام الحوار السياسي وتعاون المجتمع الدولي في مسائل العراق وإيران وكوريا الشمالية... وبعبارة أخرى، الدعوة إلى مقارنة متعددة الجوانب للمشاكل العالمية وعدم الانسياق وراء المقاربة الأحادية التي تفسرها باريس باستسلام الإدارة الأمريكية لإغراء القوة الوحيدة (2).

إذن -وبشكل متنامي- أصبح انتقاد القطبية الأحادية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب أمراً ثابتاً في خطاب السياسة الخارجية الفرنسية، يردده أغلب الدبلوماسيين ورجالات الدولة، فهذا وزير الخارجية السابق هيرت فيدرين يصرح:

«لا تقبل فرنسا عالم أحادي القطب سياسياً، ولا عالم موحد ثقافياً ولا سيطرة دولة عظمى وحيدة» (3).

(1) « The United States and France After The War In Iraq », *Center on The US & France*, The Brookings Institution, Conference, May, 12, 2003, Washington, D.C. , P. 4.

(2) ناظم عبد الرحمن الجاسور، « الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر »، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003، ص 46.

(3) Philip H.Gordon, « The French Position », Op. Cit.

ويبرر السفير الفرنسي لدى واشنطن دافيد لوفيت (Jean David Levitte) المنطق وراء هذا الخطاب بأن العالم هو اليوم متعدد الأقطاب اقتصاديا بوجود كل من الولايات المتحدة، اليابان والإتحاد الأوروبي، ورغم ما تنتجه هذه التعددية من منافسة، فإنها لا تؤدي إلى الصراع، بل أن الإقتصاديين الأمريكي والأوروبي مندجين أكثر، ونفس الشيء سيحصل إذا ما تحول العالم نحو التعددية السياسية (1).

إن استخدام الدبلوماسية الفرنسية لخطاب التعددية بشكل مستمر، يثير تساؤلا مشروعا حول: لماذا ترفع فرنسا هذا الشعار دون غيرها من الدول الأوروبية؟ فهي ليست الدولة الأوروبية الوحيدة التي قلصت الولايات المتحدة إشعاعها الثقافي وحضورها العالمي، فألمانيا-رغم قوتها العسكرية التي تعدت كثيرا القوة الفرنسية- لم يكن لها طموح بارز بعد الحرب العالمية الثانية في استرجاع أمجادها، وبريطانيا مع ما امتلكتها من مزايا قوة تعدت القوة الفرنسية، وبقوة تأثير أكبر على الولايات المتحدة لا ترفع اليوم لأجل عالم متعدد الأقطاب، أما فرنسا فتعد حالة فريدة في سعيها الدؤوب لاسترجاع حضورها ونفوذها العالمي. فهذه المقارنة تضعنا في صورة أن سياسة فرنسا الخارجية أكبر من أن تكون مجرد بحث عن تحصيل المصلحة القومية، فالامتعاظ الفرنسي من القوة الأمريكية مصدره أساسا أن فرنسا لا تريد أن تضطلع بدور ثانوي في الشؤون العالمية في عالم تقوده الولايات المتحدة بانفرادية، في حين أن هذه الأخيرة لا تريد تغيير هذا النهج الأحادي.

ووفق هذا المنطق الأخير، يقدم فيليب غوردن\* (Philip Gordon) تفسيراً معيارياً في شرحه لأسباب الخلاف العميق بين فرنسا والولايات المتحدة، فهو يعتقد أنها ترجع -وبشكل مفارق- إلى التشابه أكثر منه للتناقض بينهما؛ فكلاهما يرغبان في أن يكونا قوة عالمية، وكلاهما يبحث عن الاعتراف الدولي بذلك، وكلاهما يعتبر نفسه مسؤولاً عن عديد القضايا في مختلف أنحاء العالم، وكلاهما يعتبر أنه يملك تقاليد -بسبب ثورتيهما العالميتين الفرنسية (1789) والأمريكية (1776)- تسمح له بفرض تصورات الخاصة للعالم. أما الاختلاف الجوهرى بينهما، فهو أن كلاهما يقدم رؤية مختلفة لما يجب أن يكون عليه العالم ويقترح الاستجابة بطريقة مختلفة للمشاكل العالمية (2).

ففرنسا طورت ثقافة سلوك سياسة خارجية تحاول من خلاله التعايش مع المشكل بدل محاولة حله بسرعة "We Have To Live With This Problem"، لهذا تبدو سياستها أكثر سماحا في حال الخسارة وأكثر صبرا عندما لا تأتي الحلول سريعة، فهي تفضل مواصلة المسار على حساب النتيجة السريعة معتبرة أنه في النهاية تطور المسار سيؤدي حتما إلى النتيجة. وعكس ذلك، فإن ثقافة السلوك الأمريكي تبحث دوما

\* فيليب غوردن هو رئيس "مركز الولايات المتحدة- فرنسا" للدراسات بمعهد بروكينز الشهير بواشنطن.

(1) « The United States and France After The War In Iraq », Op. Cit., P. 4.

(2) Philip H.Gordon, « The French Position », Op. Cit.

عن الحلول السريعة للمشاكل "We Can Fix This Problem" (1)، لهذا تترع بسرعة نحو استخدام وسائل القوة: فرض العقوبات، إعلان الحروب... كأفضل سلوك، وترفض العمل عبر المؤسسات الدولية والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة، وهي دائمة التشكيك في القانون الدولي، حتى أنها تتصرف خارج أطر هذه المؤسسات إذا ما اعتبرت الأمر ضروريا أو ببساطة فعال.

غير أن روبرت كاغان (Robert Kagan) -منسجما و الفرضية الواقعية عن الموقع النسبي للقوة- يفسر الاختلاف في المقاربتين الفرنسية والأمريكية للقضايا العالمية بمنطق "القوة والضعف" (2)؛ فاعتماد فرنسا على وسائل القوة المرنة "Soft Power" راجع إلى ضعفها وعدم امتلاكها وسائل القوة الضرورية لممارسة النفوذ العالمي، ففرنسا ضعيفة منذ الحرب العالمية الثانية التي حطمتها كقوة عالمية، وأجبرتها على التراجع، غير أن هذا الضعف كان خافيا بسبب ظروف الحرب الباردة التي جعلت من أوروبا محورا جيوبوليتيكيا، ما أطال لها فترة القيادة وسمح لها بالحفاظ على جزء من تأثيرها الدولي -رغم أن قوتها لم تكن تسمح لها بذلك-، لكن ظهور نسق جديد بقيادة أمريكية أحادية أظهر موقع فرنسا المتواضع من القوة، وهذا ما جعلها تستتر وراء شعار التعددية كحل وحيد لإخفاء ضعفها. أما الولايات المتحدة فتترع نحو السلوك الانفرادي معتمدة في ذلك على وسائل القوة الصلبة "Hard Power"؛ لأن موقعها من القوة عالميا يسمح لها بفرض رؤيتها الأحادية للعالم، تماما كما فعلت فرنسا عندما كانت قوة عالمية عظمى.

عموما، فإن وضع التفسيرين الأخيرين أمام نماذج عملية لسلوكات ومواقف للسياسة الخارجية الفرنسية يسمح بالقول أن توليفة بين الإجابات العقلانية (المرتبة والاستقلال) والإجابات المعيارية (العظمة والعالمية) تقدم لنا تفسيراً متكاملًا مقنعا لشرح المنطق وراء خطاب التعددية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه سلوك الانفرادية الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

(1) Philip H.Gordon, « The Internal French- American Quarrel: An Update », Op. Cit.

(2) Robert Kagan, « Power and Weakness Why the United States and Europe see the world differently », *Policy Review*, Hoover Institution, Stanford University, No 113, June /July 2002, In: <http://www.hoover.org/publications/policyreview/3460246.html> >

## المبحث الثالث:

## توجهات السياسة الخارجية الفرنسية إزاء العالم العربي

أسس الجنرال ديغول منذ توليه للسلطة عام 1958 لتحول ملفت في توجهات سياسة بلاده الخارجية. وقد بدت ملامح هذا التحول بشكل واضح وسريع في مضامين مواقف وسلوكات السياسة الفرنسية في القضايا المتعلقة بالعالم العربي وخاصة الصراع العربي-الإسرائيلي. فقد أشرت المواقف الفرنسية الجديدة لتحول جذري في طبيعة إدراك القضايا العربية كما دلت على ذلك سلسلة من التحركات الدبلوماسية والتصريحات السياسية، والتي اتضحت بعد ذلك بشكل صريح في مواقف فرنسا من مسائل مثل حربي جوان 1967 وأكتوبر 1973، و تأسيسها لعلاقات ثنائية متقدمة مع دول عربية تقدمية كالعراق.

إن هذا التغيير جعل محللي السياسة الخارجية الفرنسية لفترة الحرب الباردة يصفون هذا التحول الجذري في السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بـ "السياسة العربية لفرنسا" لسببين رئيسيين هما :

- 1- التبرم عن السياسات الفرنسية السابقة تجاه العالم العربي، والتي حكمتها النظرة الاستعمارية التاريخية والأيدولوجية الرأسمالية الامبريالية.
- 2- تجاهل السياسة الفرنسية لقيود النظام الدولي الثنائي القطب، والذي كان يفترض له أن يحول دون تفكير فرنسا في الخروج عن وحدة وتماسك الموقف الغربي.

والملفت أن نهاية الحرب الباردة لم تحل دون تراجع فرنسا عن التمسك بهذا النهج رغم تداول الاشتراكيين والليبراليين على السلطة في فرنسا، وبقيت باريس تحتفظ بتلك السمة المميزة لسياستها العربية منذ أسس لدعائمه الجنرال ديغول. وعلى اعتبار العراق جزءاً من العالم العربي، فإن تضمين البحث عنصر التطور التاريخي للسياسة العربية لفرنسا عبر المقارنة بين مرحلتين قبل وبعد نهاية الحرب الباردة -عبر هذا المبحث- هو مجرد وسيلة لغاية هي تأكيد المعطيات المسبقة التي انطلق منها البحث كما يلي:

- 1- تأكيد الحكم المسبق الذي افترضناه بداية للسياسة الخارجية الفرنسية في العراق من أنها في حالة تناقض مع المرجعيات التاريخية، الأيدولوجية والحضارية التي يفترض أن تحكمها.
- 2- التأكيد على ميزة الاستمرارية الاستثنائية للسياسة الخارجية الفرنسية في العالم العربي رغم تغيير الظروف الدولية والداخلية.

## المطلب الأول: مضامين السياسة العربية لفرنسا في فترة الحرب الباردة.

أنهت الحرب العالمية الثانية وضعاً متميزاً للوجود الفرنسي في العالم العربي وخاصة في مشرقه، وكان قد مهد لذلك الوضع الداخلي غير المستقر الذي أعقب هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في بداية الحرب، والذي أفرز حكومة فرنسية موالية، تلك المعروفة بـ "حكومة فيشي". إذ تراجعت مكانة فرنسا في المنطقة العربية؛ فرغم احتفاظها بوجود ثقافي واقتصادي مؤثر، إلا أن وضعها السياسي أصبح مهدداً في المشرق والمغرب العربيين على السواء (1). ولم تحل نهاية الحرب العالمية الثانية دون استمرار التراجع في الدور الفرنسي، إذ أن موقع العالم العربي جنوب الاتحاد السوفييتي شجع الولايات المتحدة على مواصلة جهودها لضمان السيطرة على حساب المستعمرين التقليديين هناك فرنسا وبريطانيا. وبذلك ترسخ الوجود الأمريكي في المنطقة مع بقاء فرنسا على هامش المنطقة راضية بالوضع القائم، القاضي بأن تدافع الولايات المتحدة وحدها على المصالح الحيوية الشاملة للغرب (2)، خاصة بعدما اصطدمت فرنسا بمعارضة القوتين العظميين كلما ارتكبت تجاوزاً سافراً في مواجهتها مع العالم العربي، كما في قضيتي العدوان الثلاثي على مصر في 1956 والاعتداء على "ساقية سيدي يوسف" بين الجزائر وتونس في 1958/02 (3).

إبان الجمهورية الفرنسية الرابعة، اتسمت السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بعدم الثبات والتردد بين اعتبارات التحالف الغربي والدفاع عن مصالحها الخاصة. غير أن الواقع الدولي حينها تضافر مع الوضع المؤسسي للجمهورية ومع الأطر الأيديولوجية التي حكمتها، ليرسم ملامح سياسة خارجية في المنطقة قوامها دعم صريح لإسرائيل ومواجهة الحركة العربية القومية الصاعدة، فلم تكتفي فرنسا باعترافها بإسرائيل عام 1949 وراحت توقع عام 1950 "البيان الثلاثي"، الذي تلتزم بمقتضاه كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة بحماية أمن ووجود إسرائيل واحترام خطوط الهدنة بينها وبين العرب (4). كما أرست فرنسا في عهد حم الاشتركيين (حكومة غي موليه) علاقات وطيدة وحيوية مع الكيان الإسرائيلي، فكانت فرنسا مصدراً مهماً للسلاح الإسرائيلي، فضلاً عن المساعدة الحاسمة للخبراء الفرنسيين في برنامجها النووي أثناء بنائها للمفاعل "ديمونا" في صحراء النقب. وجلياً أن هذا التحالف قد بلغ مداه بتنسيق فرنسي-إسرائيلي للعدوان على مصر عام 1956 (5). في عام 1958 حدث تغيير داخل مركز صناعة القرار الفرنسي على مستويين: أولهما سياسي مؤسسي، وثانيهما فكري أيديولوجي، فكانا كفيلاً بتغيير توجهات السياسة الخارجية الفرنسية نحو العالم العربي.

(1) علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 115.

(2) سمير أمين، "جيواستراتيجية الإمبريالية المعاصرة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 310، ديسمبر 2004، ص 43.

(3) مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 92.

(4) علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 116.

(5) توفيق المدني، "هل هناك سياسة عربية لفرنسا"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 95، ماي 2000، ص 88.

على المستوى السياسي، كان وصول شارل ديغول (Charles De Gaulle) للحكم إيذانا بسقوط الجمهورية الرابعة أمام الجمهورية الخامسة، هذه الأخيرة الذي أدخل دستورها الجديد لعام 1958 تعديلا جذريا عزز من هيمنة السلطة التنفيذية ومنحها سلطات واسعة، الأمر الذي مكن رئيسها ديغول من توفير شروط الاستقرار السياسي(1) الذي وفر له شروط التوافق الضروري لتحقيق الطموحات الوطنية بغض النظر عن الانقسامات الحزبية. فيما اكتملت الشروط الأيديولوجية للتغيير مع استقلال الجزائر سنة 1962؛ حيث ساعد تحصيل الجزائر لاستقلالها على تغيير صورة فرنسا الاستعمارية في العالم العربي، فبدأ تطبيع العلاقات معها تمهيدا لاسترداد مكانتها السياسية والاقتصادية في المنطقة. و قد جاءت أول خطوة في هذا الاتجاه من الجامعة العربية التي أصدرت بيانا في أبريل 1962 تدعو فيه إلى إقامة علاقات جديدة مع فرنسا(2).

وفي مستوى آخر، كونت ظروف الحرب الباردة -التي ميزها التنافس الأمريكي السوفييتي- إصرارا لدى ديغول بضرورة البحث عن خط أوروبي عالمي ثلاث تزعمه فرنسا؛ ولأن العالم العربي كان من مسارح الصراع بين المعسكرين، فقد جاء الاهتمام به محوريا في الإستراتيجية الديغولية للعالم، لاتجاه أن تضطلع فرنسا بدور مستقل في عملية البحث عن تسوية -جنبا إلى جنب- مع القوتين العظميين.

لقد جاء تضافر المعطيات الآنفة ليؤشر لتطورات ايجابية في العلاقات الفرنسية-العربية منذ 1958، حيث أصبحت لسياسة ديغول في العالم العربي خاصية مميزة حتى سُميت بـ "السياسة العربية لفرنسا" "La Politique Arabe de la France"، وهي مقولة ابتدعها ورثة ديغول لوصف التغيير الجذري الذي ميز الدبلوماسية الفرنسية في العالم العربي منذ بداية ستينيات القرن الماضي(3). وبدأت هذه السياسة بسلسلة من التحركات الدبلوماسية والتصريحات السياسية، جاء أولها محاولة ديغول تحرير السياسة الخارجية لبلاده من الارتباطات غير العادية مع إسرائيل، فراح يجسد هذا التصور بوضع حد "لبعض مظاهر التعاون المبالغ فيها على الصعيد العسكري بين تل أبيب وباريس، وأدت إلى إدماج بعض المسؤولين الإسرائيليين في جميع درجات القيادة العامة و المخابرات الفرنسية"(4). و شهد عام 1959 إجراءات عملية دلت على هذا المنحى، فقد توقفت المساعدات الفرنسية لإسرائيل في مجال بناء مفاعلها النووي "ديمونا"، و تقلص تدريب الخبراء الإسرائيليين في ميدان الطاقة النووية. كما أوقفت شركة السيارات الفرنسية "رونو" نشاطها في إسرائيل بعد تهديد جامعة الدول العربية بمقاطعة نشاطها في البلدان العربية(5).

(1) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص ص 97-98.

(2) علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 117.

(3) توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 88.

(4) الحسان بوقنطار، لمرجع السابق الذكر، ص 36. عن: Charles De Gaulle, *Mémoires d'Espoir*, Paris :PLAN, 1969 P.279.

(5) نفس المرجع، ص 37.

و يُتفق على عام 1967 -الذي شهد الحرب العربية-الإسرائيلية الثانية- كسنة حاسمة لعودة الدبلوماسية الفرنسية بقوة إلى العالم العربي، وهذه المرة عن طريق الدفاع المباشر عن الحقوق العربية. فباريس صوتت لصالح القرار 242 مُدنية العدوان الإسرائيلي، ومطالبة بالانسحاب غير المشروط لإسرائيل من الأراضي التي احتلتها. وفي سابقة لزعيم غربي راح ديغول يُشكك في شرعية الوجود الإسرائيلي ذاته حين قال:

« إن أساس قيام هذه الدولة يبدو زائفا »<sup>(1)</sup>. ولم يقتصر الموقف الفرنسي على الإدانة، بل انصب أيضا على الوضع الجديد، فعبرت فرنسا عن تأييدها لحق عودة اللاجئين، وجاء موقفها أكثر حزما تجاه قضية القدس؛ حين اعتبرت الأمر متعلقا بسيادة المدينة المقدسة وحق سكانها المتعددي الأديان في تقرير مصيرها. لذا- واستجابة لمطالب عربية- دعت في أوت 1967 لاجتماع خاص لمجلس الأمن لدراسة القضية<sup>(2)</sup>.

ورغم أن "السياسة العربية لفرنسا" ارتبطت غالبا بالقضية الفلسطينية و بالموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أنها اتخذت مواقف أخرى أكثر ملائمة للنهضة القومية الجديدة ومنها<sup>(3)</sup>:

❖ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتخلي عن إستراتيجية اختراق الدولة. فنقرأ مثلا في البيان الذي توج لقاء وزير الدفاع المصري بالمسؤولين الفرنسيين سنة 1965:

« إن العلاقات الدولية ينبغي أن تعتمد على مبدأ عدم التدخل وحق الدول في تقرير مصيرها، فعلى هذا الأساس وحده يمكن أن نأمل في تصفية أسباب الصدام، وترسيخ وحدة و سيادة واستقلال

#### الدول «(4)

❖ مبدأ التعامل مع الوطن العربي ككتلة حضارية موحدة، وذلك باستخدام دبلوماسيتها لمصطلح العالم العربي "Le Monde Arabe"، بدلا عن مصطلحي "المشرق" و"الشرق الأوسط"، وهذا اعترافا بالترابط بين القضايا العربية. وقد كان ديغول في خطبه الموجهة للقادة العرب يتفادى الحديث عن دول بنفسها، ويستخدم غالبا مصطلح "العالم العربي" أو "العرب".

❖ تغيير نمط التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ذات الاقتصاد الموجه، والإعداد لأساليب جديدة في مشاريع التعاون الاقتصادي، يُعترف فيها بالدور الريادي لقطاع الدولة في إبرام العقود و تسيير الاقتصاد.

وتأسيسا على الارتباط الواضح بين الديغولية و السياسة العربية لفرنسا، سرى الاعتقاد بأن هذا التوجه سيتغير مع ترك ديغول للحكم؛ بحجة أن هذه السياسة إنما تعكس اجتهادا شخصيا للرئيس استطاع فرضه بفضل شخصيته الكاريزمية. غير أن هذا الطرح تأكد مع الوقت انطواؤه على فهم خاطئ؛ لأن سياسة خلفائه طوال فترة الحرب الباردة (بومبيدو، جيسكار ديستان، ميتران) اتسمت بمواصلة ذات النهج الذي بدأه ديغول في سياسته العربية، مع فوارق جزئية غير مؤثرة على المسار العام للسياسة.

(1) ليلي مرسي و أحمد وهبان، المرجع السابق الذكر، ص 179.

(2) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 67.

(3) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 100.

(4) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 40.

خلال عهدي جورج بومبيدو (J. Pompidou 1969-1973) وفاليري جيسكار ديستان Giscard (1973 Destine - 1981)، استمرت الدبلوماسية الفرنسية على نفس توجهاتها العربية ضمن إستراتيجية شاملة تتحرى البحث عن مركز قيادي لفرنسا في العالم العربي. ورغم فارق أن كلا من الرئيسين حملا شعارين مختلفين (المتوسطة) بالنسبة للأول و (العالمية) بالنسبة للثاني، فقد جاء واضحا أن البعد الأوروبي أصبح قاسما مشتركا في السياسة العربية لكل منهما(1). إذ أدركت القيادة الفرنسية الجديدة حدود دور فرنسا و ضعف تأثيرها أمام الوقتين العظميين، فسعت إلى إشراك أوروبا في مشروعها الساعي إلى تعزيز النزعة الاستقلالية الأوروبية، وذلك بخلق نوع من التناسق بين السياسات الأوروبية المكونة للجماعة الأوروبية.

ضمن هذا السياق، جاء التأثير الفرنسي حاسما بشأن الاتفاق على مبدأ التنسيق السياسي الأوروبي أثناء قمة لاهاي 1969، إذ استطاعت باريس حينها إقناع بعض الدول الأوروبية بطبيعة رؤيتها للصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى سبيل المثال، بدأت الدبلوماسية البلجيكية تُظهر استياءها من السياسة التوسعية الإسرائيلية. وتبلور الموقف المشترك أكثر إثر اجتماع وزراء خارجية الدول الست عام 1971، أين تم الاتفاق على وثيقة شومان "Schuman"، التي دعت إلى: انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، تدويل قضية القدس، جعل الضفة الغربية متروعة السلاح، الإقرار بحق اللاجئين العرب في العودة أو التعويض. و تطور الموقف المشترك إثر إعلان كوبنهاغن (11/1973)، أين أُضيف تعديلات على الوثيقة السابقة، فتم الاعتراف بشعب فلسطيني له حقوق، كما أُنقِص على المطالبة بمحادثات سلام بضمانات دولية. ولعل التأثير الفرنسي الأبرز على الموقف الأوروبي المشترك -باتجاه دعم الطرح العربي- جسده "إعلان البندقية" لسنة 1980؛ حيث تم الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وكذا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي - غير وحيد- للشعب الفلسطيني(2).

ولم يحل التعاون السياسي الأوروبي دون أن تتخذ فرنسا مواقف مستقلة عن الجماعة الأوروبية كلما رأت ذلك ضروريا، لذا نجدها رفضت -دون الدول الأوروبية- إدانة الهجوم العربي على إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، فصرح الوزير الأول حينها بيير مسمير (P. Messmer) : « إنه من الطبيعي أن تحارب الدول العربية من أجل أن تحرير أراضيها، طالما أن إسرائيل ترفض الحل السلمي »(3). وعبر وزيره للخارجية ميشيل جوبير (M. Joubert) على ذات الموقف، عندما "استبعد توجيه اللوم إلى أناس يريدون استرجاع أراضيهم"(4). وجاءت نتائج هذا الموقف أن صنف الدول العربية فرنسا ضمن الدول التي لم يشملها قرار الحظر النفطي. وبعد الحرب، اتقدت فرنسا بشدة -عكس باقي الدول الأوروبية- المسار الإسرائيلي-المصري للسلام،

(1) لتفصيل أكثر حول السياسة العربية لكل من الرئيسين بومبيدو و ديستان أنظر: الحسان بوقطار، المرجع السابق الذكر، ص ص 51-71.

(2) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص ص 157-160.

(3) الحسان بوقطار، المرجع السابق الذكر، ص 60.

(4) نفس المرجع.

مصرة على ضرورة حل سلمي شامل لا يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، بل وصل الامتعاض الفرنسي من المبادرة إلى درجة رفض معها بومبيدو لقاء الرئيس المصري أنور السادات، الذي ذهب حد نعتة بـ "لافال العرب" \* بسبب التنازلات التي قدمها لواشنطن.

و بقي جيسكار ديستان متمسكا بهذا الخيار، فوافقت فرنسا على قرار الجمعية العامة الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية - كممثل للشعب الفلسطيني - للمشاركة في المناقشات حول فلسطين سنة 1974، ثم بادرت في 1979/10/31 إلى السماح بفتح مكتب إعلامي لمنظمة التحرير كإجراء للدلالة على رفضها للخطة الأمريكية لإقرار السلام في المنطقة وفق أسلوب "الخطوة خطوة". وبناء على ذلك، تحفظت باريس على معاهدة "كامب ديفيد"؛ لأنها لا تسوي جوهر القضية الذي هو القضية الفلسطينية(1).

ورغم ما كان يُتوقع من تغيير في السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بعد وصول الاشتراكي فرانسوا ميتران (F. Mitterrand) إلى الرئاسة سنة 1981 - بسبب المعارضة الشديدة التي كان يبديها الاشتراكيون لسياسات الحكومات السابقة في المنطقة تأكيداً لتعاطفهم التقليدي مع إسرائيل - فإن الممارسة الفعلية لميتران لم تشكل تحولا جذريا في سياسة فرنسا العربية؛ لأن سياسته حاولت اعتناق سياسة توافق بين تحسين الروابط التقليدية مع إسرائيل والمحافظة على الرؤية العربية الإيجابية للدور الفرنسي في المنطقة. ولقد جاءت الاستمرارية في السياسة الفرنسية في قوالب عدة، كإيفاد مبعوثين إلى بعض الدول العربية معروف عنهم تعاطفهم مع العرب، وتضمن الحكومة الاشتراكية لشخصيات عُرف عنها تفهمها لقضايا العام العربي كوزير الخارجية ميشيل جوير ورئيس الوزراء بين عامي [1986-1988] جاك شيراك (Jaques Chirac). وعمليا أكدت القيادة الجديدة احترامها للالتزامات عقود بيع السلاح للدول العربية، و التي كانت قد عارضتها سابقا، كما أدانت بشدة ضرب إسرائيل للفاعل النووي العراقي في 1981، واجتياحها للبنان في 1982، كما عارضت و أدانت الحظر الأمريكي على ليبيا في 1986 (2).

\* نسبة إلى "بيير لافال" الذي كان يترأس الدولة الفرنسية المتعاملة مع الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.

(1) الحسان بوقنطار، المرجع السابق الذكر، ص 64.

(2) لمزيد من التفصيل حول السياسة الخارجية العربية للاشتراكيين أنظر: الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص ص 71-90.

## المطلب الثاني: انعكاسات التحولات الدولية على السياسة الفرنسية في العالم العربي.

أدت التحولات الدولية والإقليمية التي صاحبت نهاية الحرب الباردة إلى بروز هيكلية جديدة لنمط التفاعلات الدولية في المنطقة العربية. فالنجاح العسكري والسياسي الذي حققته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية جعلها تحض بحضور جد مؤثر في هذه المنطقة من العالم؛ فضلاً عن موقعها الدبلوماسي التقليدي هناك القائم أساساً على علاقات الامتياز مع إسرائيل، اكتسبت واشنطن أيضاً اعتقاد الأنظمة العربية الراسخ من أن تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وباقي القضايا العربية لن يتم دون وجود إرادة و مباركة أمريكية. و بات واضحاً أن هذا الوضع الجديد سترك هامشاً ضئيلاً للدبلوماسية الفرنسية من أجل التحرك وممارسة نفوذها التقليدي في العالم العربي (وخاصة في مشرقه)، فتجلى ذلك مباشرة في إقصاء فرنسا من المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام 1991، رغم إصرارها على ضرورة وجود ممثل أوروبي رئيسي في المؤتمر.

غير أن المفارقة جاءت أن السياسة الخارجية الفرنسية -وبدل أن تقبل حقيقة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وهو الموقف الذي أجبرت واشنطن أغلب الدول، حتى روسيا، على نهجه - راحت تبدي تمسكاً أكبر بسياساتها ومواقفها تجاه العالم العربي تلك المعروفة بـ "السياسة العربية لفرنسا". فقد ساعد وصول الرئيس جاك شيراك للسلطة عام 1995 -وهو صاحب التوجه الديغولي "Néogaulliste"- على انتهاج خط دبلوماسي يتسم بالترعة الهجومية لجهة استعادة مكانة فرنسا الديغولية في العالم العربي(1). فهو سعى إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية وصياغتها بالشكل الذي يتناسب والمعطيات الشرق-أوسطية الجديدة، في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على دور فعال و مستقل لفرنسا في المنطقة(2). ولم يكن مفاجئاً أن اختار شيراك القاهرة في أبريل 1996 ليوضح الخطوط العريضة لسياسته الخارجية في المنطقة حين صرح:

« سياسة فرنسا العربية يجب أن تكون ركناً مهماً في سياستنا الخارجية، إني أرغب في إعطائها بعداً

### جديداً» (3)

وفي خطاب له أمام البرلمان الأردني في أكتوبر 1996 صرح -في سابقة أوروبية وغربية- بأن عملية السلام في الشرق الأوسط لن تتحقق دون قيام دولة فلسطينية مستقلة(4).

ومن المفيد الإشارة إلى أن التقارب الفرنسي-العربي في عهد شيراك لم يقتصر على البعد السياسي، فقد ساهم في تعزيزه أيضاً البعد الاقتصادي و التجاري. فمع نهاية عام 2002، جاءت فرنسا ضمن أحد أول ثلاث

(1) توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 92.

(2) رانيا عبد العزيز المعين، "التقارب السوري-الفرنسي: معاني و دلالات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 237.

(3) Olivier Guitta, «The Chirac Doctrine », Middle East Quarterly, Vol 7, № 4, Fall 2005. In, <http://www.meforum.org/meq/issues>

(4) Abdallah Al-Ashaal , « Quelles Réflexions Sur la Politique de la France dans le Monde Arabe », Paris , Annuaire Française du Relations Internationales(AFRI), Vol 1, 2000, P.361.

شركاء اقتصاديين وتجارين للدول العربية، فاحتلت المرتبة الأولى بالنسبة لأغلب دول المغرب العربي، والثانية بالنسبة للعراق، والثالثة بالنسبة لدول الخليج العربي ومصر، فضلا عن كون الشركات الفرنسية إحدى أهم شركات الاستثمار في أغلب البلدان العربية(1).

إن السمة المميزة لسياسة فرنسا العربية منذ نهاية حرب الخليج الثانية هي نجاحها في إضفاء بعد أوروبي هام على توجهاتها بفضل آلية "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" "PESC"، التي أدخلتها اتفاقية ماستريخت 1992 وهدفت إلى إنعاش الدور الأوروبي كقطب للاستقرار في العالم في سياق الشعار الذي رفعه الأوروبيون عن الاتحاد الأوروبي كـ "قوة مدنية". إذ نجحت فرنسا في إقناع دول الاتحاد بتبني العديد من مواقفها ومشاركتها رؤاها لطبيعة الأزمات التي يثيرها الشرق الأوسط، وكان هذا النجاح قد تعزز أساسا بفضل اضطلاع فرنسا بدور الوسيط في الحوار الأوروبي-العربي الذي تزايدت أهميته بعد المصادقة على مسار برشلونة (2) عام 1995، والذي كان لفرنسا وباقي الدول الأوروبية المتوسطة الدور الحاسم في تجسيده.

لقد كان نفوذ فرنسا فائقا في إقناع دول الاتحاد الأوروبي بتبني رؤية جديدة للشرق الأوسط، خاصة ما تعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، فجاءت البداية من خلال مؤتمر "تورمينا" فبراير 1992، عندما حاول الأوروبيون إرساء المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية في الشرق الأوسط مستقلة عن السياسة الأمريكية التي أقصتهم عن المشاركة الفعلية في مؤتمر مدريد للسلام. وفي أعقاب مؤتمر أوسلو للسلام سبتمبر 1993، أصبح جليا أن الاتحاد الأوروبي أصبح يقبل بشكل أكثر يسرا حقوق الفلسطينيين، عندما راح يتحمل مسؤولية تمويل إدارة السلطة الفلسطينية(3). و شهدت الفترة التي تلت وصول اليكود إلى الحكم في إسرائيل عام 1996 تكثف الجهود الأوروبية للتوسط-خاصة بعد العجز الأمريكي عن ممارسة ضغط نسي على الحكومة الإسرائيلية الجديدة-، وبذلك أصبح الاتحاد الأوروبي طرفا دبلوماسيا بفعالية أكبر، خاصة بعد أن عين المجلس الأوروبي مبعوثا خاصة للاتحاد في الشرق الأوسط، وهو الاسباني "ميغال موراتينوس"، ثم التعديل الهام الذي أحدثته اتفاقية أمستردام 1997، حين تم استحداث منصب الممثل السامي للسياسة الخارجية الأوروبية، والذي تقلده الاسباني الآخر "خافيير سولانا"، فكان من شأن ذلك أن أعطى دفعا حاسما باتجاه تفعيل الدبلوماسية الأوروبية في المنطقة(4).

وعمليا، تُرجم هذا التطور المؤسسي المتواصل داخل أجهزة الاتحاد إلى دور أوروبي متزايد في الشرق الأوسط؛ من خلال عدة مواقف ومبادرات. فكانت المبادرة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مارس 1998 لإحياء

(1) Idem.

(2) مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 105.

(3) جون ماركو، "أوروبا و الشرق الأوسط : رغبة تنتظر القدرة [ رؤية فرنسية ]"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أبريل 2002، ص ص 73-75.

(4) سعيد عكاشة، " المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خريشات في جدار صلب"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أبريل 2002، ص 79.

عملية السلام المنهارة، وأصدر في أعقابها بيانا أعلن فيه أن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي ومناف للقانون الدولي، بما في ذلك القدس الشرقية -التي لا يعترف الاتحاد بالسيادة الإسرائيلية عليها- وقد سارع الاتحاد إلى معاقبة إسرائيل بعد اختراقها لمسار السلام بتجميد اتفاق الشراكة الذي أبرم معها(1)، بل أن الاتحاد أبرم اتفاقا مرحليا مع السلطة الفلسطينية هدف للتوصل تدريجيا إلى التبادل الحر. وعموما، تسهل ملاحظة التميز الأوروبي عن نظيره الأمريكي في بيانات الاتحاد الموجهة لطرفي النزاع و في قمم المجلس الأوروبي خاصة في برلين 1999 ونيس 2000 أثناء مناقشة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط.

ويؤشر ما سبق إلى أن الخط الفرنسي فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي قد تبناه -إلى حد ما- الاتحاد الأوروبي، ففرنسا تمكنت من إقناع الدول الأوروبية بمجذوى مواقفها تجاه عدد من قضايا هذا الصراع، ومنها:

- ❖ وحدة المسار السوري و اللبناني في عملية السلام؛ أي تبني موقف التسوية الشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي، عكس الموقف الأمريكي القائم على فكرة التسوية الجزئية بين إسرائيل وكل دولة عربية (2).
- ❖ إقناع دول الاتحاد الأوروبي برفض المقاطعة الأمريكية-الإسرائيلية لياسر عرفات، لذا زارت عدة شخصيات ووفود أوروبية الزعيم الفلسطيني في "رام الله" رغم احتجاجات إسرائيل و تحذير واشنطن(3).
- ❖ التصويت بالإجماع من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جويلية 2004 بالتبديد بـ "الجدار العازل" الذي بنته إسرائيل في الأراضي المحتلة (4).
- ❖ رفض التصنيف الأمريكي لحركة "حماس" و تنظيم "حزب الله" كمنظمات إرهابية.

و إذا كانت الدبلوماسية الفرنسية قد نجحت في إضفاء هذا البعد الأوروبي على مواقفها تجاه القضايا العربية -خاصة المسار الفلسطيني-الإسرائيلي للسلام-، فإن ذلك لم يكن يعني اختزال مواقفها في مواقف الاتحاد، فهي كثيرا ما اتخذت مواقف خارج الإجماع الأوروبي كتعبير عن التميز المعهود في سياستها العربية. فالخطاب الفرنسي في مقام أول، غالبا ما يعامل البلدان العربية كقوة مهمة في منطقتها، ويخاطبها من منطلق تاريخها وحضارتها كقوة فاعلة ومؤثرة في صيرورة عالم اليوم، وعادة ما يركز هذا الخطاب على مفاهيم مثل مشروعية الاختلاف وليس الخلاف والتحالف الخلاق في سياق تعدد الثقافات، والتفريق بين المقاومة والإرهاب، والإسلام والجماعات الإسلامية المتطرفة(5). وفي مقام ثان، تُرجم هذا الخطاب عمليا في عدة مواقف مساندة للقضايا العربية؛ ففرنسا دائمة المطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وهي تتبنى حق سوريا في استعادة كافة أراضيها المحتلة (الجولان) كشرط للسلام، كما اشتهرت بمعارضتها للسياسة الأمريكية تجاه العراق، وبإدانتها للاعتداءات الإسرائيلية

(1) « Les États-Unis et l'Europe Face Au Conflit Israélo-Palestinien », *Questions Internationales*, La Documentation Française, Paris, № 9, Septembre-Octobre 2004, P. 4.

(2) مصطفى كمال و فؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 135.

(3) إيريك رولو، "سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة و الوطن العربي"، *المستقبل العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 319، سبتمبر 2005، ص 51.

(4) نفس المرجع.

(5) Abdallah Al-Ashaal , Op. Cit., P. 361.

المتكررة ضد لبنان...الخ. وعلى سبيل التوضيح أكثر، فإنه في عام 2004، ومن ضمن 18 قرار أممي يدين إسرائيل، صوتت فرنسا لصالح 13 قرار وامتنعت خمس مرات فقط عن التصويت، دون أن تستعمل أي مرة حقها في النقض لإبطال قرار الإدانة (1).

لقد جاءت مواقف و سلوكات السياسة العربية لفرنسا في أحيان كثيرة غير مبالية باعتبارات التحالف الأطلسي مع الولايات المتحدة، ولا لاعتبارات التعاطف التاريخي مع إسرائيل، ما جعلها محل انتقاد شديد من لدن واشنطن وتل أبيب، اللتين فسرتا السياسة الفرنسية على أنها تجسيد لـ العداء لأمريكا "Anti-Americanism" بالنسبة للأولى، و العداء للسامية "Anti-Semitism" بالنسبة للثانية. وقد انجر عن ذلك خلافات دبلوماسية حادة بين الطرفين في فلسطين و العراق و إيران دون أن يثني ذلك فرنسا -غالبا- عن التمسك بمواقفها. في المقابل، أكسبت "المواقف العربية" لفرنسا شعبية كبيرة لها في العالم العربي، سواء كان ذلك بين أوساط الرأي العام العربي أو في الإعلام ولدى النخب، وحتى لدى الرسميين من صناع القرار في الدول العربية وفي الجامعة العربية. وفي سبر للآراء أجراه معهد زغبي "Zogby" الأمريكي عام 2004 في ستة بلدان عربية ( المغرب، مصر، الأردن، لبنان، السعودية، الإمارات المتحدة)، تبين أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك هو القائد السياسي الأكثر شعبية بين قادة العالم لدى العرب (2). وقد بدا ذلك جليا غداة زيارة شيراك للجزائر في مارس 2003 والاستقبال الجماهيري المميز الذي لقيه هناك -رغم حساسية العلاقة التاريخية الموجودة بين البلدين-. وحتى في الخطاب العربي الرسمي يُلاحظ أن فرنسا تُعامل على أنها الدولة الغربية الوحيدة القادرة على مواجهة الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل.

وفي المحصلة، فتح هذا الشعور العام المجال واسعا باتجاه دعم الطرح القائل بأن فرنسا بمعارضتها الغالبة للسياسة الأمريكية في العالم العربي تشكل قوة معادية للولايات المتحدة، يمكن الاعتماد عليها -سياسيا- في مواجهة المشروع الأمريكي للهيمنة في المنطقة، وبأنها مدافع تقليدي عن القضايا العربي، كما هي الولايات المتحدة حليف طبيعي لإسرائيل في المنطقة، وهو الرأي الذي أصبح رائجا في الأوساط الرسمية العربية وحتى بعض الكتابات العربية الصحفية منها والأكاديمية. فهل يملك هذا الطرح مصداقية مقبولة من خلال فحص أهداف الموقف الفرنسي من معارضة السياسة الأمريكية في العراق؟

إذن فالتحولات الداخلية والخارجية التي غيرت أحيانا من توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في مناطق مختلفة من العالم وتجاه قضايا مختلفة، لم تشمل الاستمرارية المميزة لمواقف الدبلوماسية الفرنسية من مختلف قضايا العالم العربي. ومن أجل محاولة تفسير هذه الاستمرارية، يتعامل البحث -حصرا- مع مضامين السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية كما سيتناول ذلك الفصل الثالث.

(1) Olivier Guitta, Op. Cit.

(2) Ibid.

# الفصل الثالث:

التفسيرات النظرية  
للموقف الفرنسي من  
السياسة الأمريكية في  
العراق منذ حرب  
الخليج الثانية

بعدما اقتصررت مهمة الفصلين الأول والثاني على تقديم معطيات نظرية وعملية ضرورية لخدمة موضوع البحث والإحاطة بعناصر الإشكالية، فإن الفصل الثالث يتجه نحو أن يكون جوهر البحث بتوظيفه لتلك المعطيات بالشكل الذي يسمح بإضفاء مزيد من الدقة والتخصيص، والمعالجة المباشرة لإشكالية البحث والأسئلة المتعلقة بها، من أجل استخلاص النتائج النظرية والإمبريقية الملائمة. ولأجل هدف تغطية متكاملة لهذه المطالب الرئيسة سيقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

أما المبحث الأول، فتتلخص وظيفته -أساساً- في عرض لتطور مواقف وقرارات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المسألة العراقية منذ حرب الخليج الثانية، وانتهاءً بالعدوان الأمريكي الأخير على العراق، مع الحرص على إبراز عنصري الاستمرارية والاستثنائية الذين ميزا هذه السياسة.

أما المبحث الثاني، فيحاول الإفادة من مقترحات المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية المعتمدة في الفصل الأول؛ سعياً وراء تحصيل إجابات مؤصلة، محايدة، مبررة، وبذلك تكون قابلة للفحص الإمبريقي.

ويعمل المبحث الثالث على استيفاء المطلب التقييمي لتمام الغرض التفسيري للموضوع؛ أي استنتاج النتائج الملائمة والإجابة على الأسئلة النظرية والعملية التي أثارها البحث.

### المبحث الأول: تطور مواقف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق.

لقد أسست السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق في فترة الحرب الباردة لعلاقة متينة جمعت بين نظامين متناقضين إيديولوجيا، لم يحل استقطاب الحرب الباردة دون جعل التعاون يتطور بينهما ليصل إلى مرحلة متقدمة يوصف معها بـ"الاستراتيجي". فالتعاون التجاري والاقتصادي المكثف بين الدولتين في مجالات عديدة خاصة النفطية منها تطور سريعا نحو علاقات إستراتيجية، فجاءت فرنسا في مقدمة الدول المزودة للعراق بالأسلحة التقليدية، ثم ساهمت في امتلاكه التكنولوجيا النووية بفضل خبرائها الذين ساهموا في وضع أسس برنامج "تموز" النووي، ورغم ما كانت تتوقعه من خطر عراقي يهدد حليفها إسرائيل. وجاء التأييد الفرنسي شبه الصريح للعراق في حربه ضد إيران ليرجم هذا التصور الفرنسي إلى سلوك واقعي يؤكد التزام فرنسا بهذه السياسة.

ولم تتغير هذه النظرة الفرنسية للعراق بعد حرب الخليج الثانية، ففرنسا شاركت على مضض ضمن القيادة الأمريكية للتحالف الدولي ضد العراق في حرب 1991 وكان ذلك بعد نقاش داخلي شديد بين مؤيدي المشاركة و دعاة المعارضة. وطوال عقد التسعينات عارضت الدبلوماسية الفرنسية سياسة الحظر والعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد العراق، واستنكرت الضربات العسكرية الجوية التي كانت تستهدفها الولايات المتحدة وبريطانيا من حين لآخر. وأصبح الأمر أكثر وضوحا بمعارضة فرنسا للحرب الأمريكية الأخيرة (2003) ضد العراق، وقيادتها لمعارضة دولية واسعة ضد الحرب، بتشكيلها تحالفات دولية وإقليمية ضمت قوى دولية فاعلة (روسيا، ألمانيا)، بل وتهديدها الولايات المتحدة في سابقة تاريخية باستخدام حق النقض لمنع مثل هذه الحرب.

وتتلخص وظيفة هذا المبحث في عرض أهم قرارات ومواقف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، وتحديد اتجاه المسألة العراقية بعد حرب الخليج الثانية مع تركيز خاص على مظاهر الرفض والتحدي الفرنسي للسياسة الأمريكية. وذلك لأجل هدف إثبات المعطى المسبق الذي انطلق منه البحث؛ أي استثنائية السياسة العراقية لفرنسا -نسبة للخلفيات التي يفترض أن تحكمها- التي تحتاج إلى التفسير.

## المطلب الأول: طبيعة العلاقات الفرنسية العراقية قبل حرب الخليج الثانية.

لم تكن لفرنسا مصالح كبرى في العراق منذ أن منحت اتفاقية "سايكس بيكو" 1916 لبريطانيا حق انتدابه مقابل الانتداب الفرنسي لسوريا ولبنان، واقتصر الاهتمام الفرنسي بالعراق على إقامة علاقات دبلوماسية لتسهيل عمل شركات النفط الفرنسية العاملة هناك، ولم تلبث هذه العلاقة أن قطعت بسبب مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. لكن عام 1958 شكل محطة هامة نحو تحقيق التقارب الفرنسي العراقي<sup>(1)</sup>؛ فشهر جويلية من ذات العام عرف تزامن قيام الثورتين الفرنسية والعراقية اللتين أظهرتا للوجود كلا من الجمهورية الفرنسية الخامسة والجمهورية العراقية الأولى\*، واللتين عُرفتا بالتوجه القومي الاستقلالي الذي تجسد في انسحاب فرنسا من حلف الناتو عام 1966، وانسحاب العراق من حلف بغداد عام 1959. غير أن هذا التوافق لم يكن من شأنه تعزيز التقارب الفرنسي-العراقي؛ وذلك خاصة بسبب استمرار الاحتلال الفرنسي للجزائر.

كان لتحصيل الجزائر استقلالها عام 1962 أثر حاسم على نوعية العلاقات الفرنسية-العربية والعراقية تحديداً؛ إذ شجع هذا الحدث الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين باريس وبغداد معلناً بأنه: « بيننا وبين الشعب الفرنسي أواصر صداقة لا ينبغي لطارئ أن يؤثر عليها »<sup>(2)</sup>، مؤشراً بذلك لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، جاءت بدايتها بالتوقيع على اتفاقية ثنائية ثقافية وفنية، لتتطور سريعاً نحو العلاقات الاقتصادية والتجارية. فبعدما كانت فرنسا الشريك التجاري رقم 23 للعراق عام 1963 تقدمت إلى المرتبة 13 عام 1966 ثم إلى المرتبة الخامسة في عام 1968<sup>(3)</sup>.

منذ عام 1967 أصبح النفط أهم العوامل المتحكمة في طبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين، فموقف ديغول المؤيد للعرب في حرب جوان 1967 شجع الحكومة العراقية على مراجعة سياستها النفطية تجاه فرنسا ودفعها إلى الموافقة على عودتها إلى استغلال خط أنابيب النفط العراقية في التسويق، في حين التزمت بحضرتها عن الدول الغربية الأخرى وامتنعت عن تزويد كل من بريطانيا، الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية بالنفط العراقي. وفي جويلية 1967 قرر العراق تسليم فرنسا المصالح البريطانية والأمريكية في العراق فوقع معها على اتفاقية اقتصادية بباريس في 19 سبتمبر 1967، وأصبحت بعد ذلك شركة النفط الفرنسية "Compagnie Française Des Pétroles" جزءاً مهماً من شركة النفط العراقية (IPC) "Iraqi Petroleum Company"<sup>(4)</sup>.

(1) David Styan , **France and Iraq : Oil Arms and Foreign Policy Making in the Middle East**, Paris: Library of International Relations, 2006 , P. 69.

\* جاءت الجمهورية الفرنسية بقيادة شارل ديغول، أما الجمهورية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم.

(2) كريس كوتشيرا ، الكتاب الأسود لصادق حسين، ترجمة : خسرو بوتاني ، باريس: 2005، في :

< [http:// www.krg.org/ Article \\_Print. Asp? Article N: 7835.](http://www.krg.org/Article_Print.Asp?ArticleN:7835)>

(3) نفس المرجع.

(4) David Styan, Op. Cit., P.69.

وانتهج الرئيس العراقي اللاحق عبد الرحمن عارف ذات السياسة حين منح شركة النفط الفرنسية -ELF ERAB حق تطوير وإنتاج حقول الجنوب العراقي، فوَقعت شركة النفط العراقية عقداً مع نفس الشركة في فبراير 1968 ينص على اعتبارها "متعاقدة عامة"، بما يسمح لها المباشرة في استكشاف النفط في مناطق مختلفة من العراق بمسافة تقدر بـ 10800 كلم<sup>2</sup>(1). وقد برر الرئيس عبد الرحمن عارف هذا الموقف بقوله:

« عكس الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين توصلان التدخل في شؤون العالم العربي، فرنسا ليس لها طموح استعماري أو رغبة في الهيمنة الاقتصادية، ولهذا السبب على الخصوص يبقى العراق مهتما بتطوير العلاقات معها »<sup>(2)</sup>

وأخذت العلاقات الفرنسية-العراقية أبعاداً متميزة جديدة بعد زيارة عبد الرحمن عارف الرسمية لباريس عام 1968، خاصة كونها أسست للرغبة العراقية في إمضاء عقود طويلة المدى لشراء الأسلحة الفرنسية. لكن العام نفسه شهد قطيعة عن الأنظمة العراقية السابقة حين استولى النظام البعثي على الحكم، فهل كان لذلك تأثير على رؤية كل طرف للآخر؟

الحقيقة أن النظرة الايجابية لفرنسا لم تتغير مع وصول البعثيين للحكم، وذلك بفضل نهجها الاستقلالي ومواقفها الحيادية في العالم العربي، لذلك قرر النظام الجديد مواصلة تدعيم العلاقات المتميزة مع باريس، وهذا ما نقرأه بوضوح في خطاب نائب الرئيس العراقي صدام حسين:

« لا نريد فقط علاقات وثيقة مع فرنسا بل علاقات استثنائية؛ لأن سياسة فرنسا ليست امبريالية، ومواقفها تجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية مختلفة تماماً عن مواقف دول كالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، الذين قطعنا علاقاتنا بهم بسبب عدائهم لنا »<sup>(3)</sup>

ولأن موقف فرنسا كان أكثر مرونة وتفهما لقرار تأمين شركة النفط العراقية (تم ذلك في 13. 06. 1972) فقد كافأها بغداد بأن اقترحت على حكومتها فتح مفاوضات للحفاظ على مصالحها، خاصة وأن فرنسا اعتمدت في ثلث وارداتها النفطية على العراق، وقد وقع الطرفان فعلاً اتفاقية تفضيلية يُسمح لفرنسا بموجبها تحصيل 12 مليون طن من النفط خلال عشر سنوات، وهي ذات الكمية التي كانت مخصصة لها قبل التأمين وبسعر تفضيلي منخفض نسبياً<sup>(4)</sup>.

ومن الجانب الفرنسي، اضطلع السفير الفرنسي لدى بغداد بيير سارلس ( Pierre Cerles ) بدور بارز نحو دفع العلاقات الفرنسية-العراقية قدماً، وتُرجم ذلك سريعاً في زيارة صدام حسين إلى باريس في 15 جوان 1978، وقد حصل العراق حينها على تعهد فرنسي بالمساعدة في "تحقيق مشاريع صناعية وإبراز أهمية المصادر الطبيعية الأخرى"، فضلاً عن توقيع عقود مهمة لشراء أسلحة فرنسية، لهذا لخص الكاتب الفرنسي دافيد

(1) كريس كوتشيرا، المرجع السابق الذكر.

(2) David Styan, Op. Cit., P.69.

(3) Ibid, P. 95.

(4) كريس كوتشيرا، المرجع السابق الذكر.

ستيان (David Styan) جوهر العلاقات الفرنسية-العراقية في هذه المرحلة في عبارة "النفط مقابل السلاح"، لكن هذه العلاقة تطورت تدريجياً نحو تعميق التعاون الاقتصادي والفني، وتوجت بتشكيل لجنة مشتركة للتعاون تجتمع مرة على الأقل سنوياً، وكان لها دور كبير في إقناع الشركات الفرنسية بالاستثمار في العراق في قطاعات خارج قطاع المحروقات<sup>(1)</sup>.

في عهد وزير الخارجية "ميشيل جوبير" (الديغولي التوجه)، أخذت النظرة الفرنسية للعراق أبعاداً إستراتيجية أملت ضرورة استرجاع النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط عبر العراق، وغذتها مخاوف تكرار حصر النفط العربي على بعض الدول الغربية في حرب 1973، وقد أكد جوبير حينها:

« علينا البدء ببناء أساس للحوار ومن ثم الحضور على الساحة مباشرة لكسب ثقة الآخرين، العمل على إنجاح السياسة التي اتبعتها فرنسا منذ عام 1967 وفتح آفاق صناعية وثقافية كانت مسدودة في وجهها سابقاً »<sup>(2)</sup>

لأجل ذلك، جاء جوبير بمشاريع سياسية جديدة، فقد اقترح من جهة على بغداد إطلاق مبادرة لعقد مؤتمر عالمي حول الطاقة يجتمع فيه المستهلكون بالمنتجين. ومن جهة ثانية، طرح عليها -وبتركيز خاص- مشروع "الحوار الأوروبي-العربي"، وذلك كإستراتيجيتين لمواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة سياسياً واقتصادياً (مصادر الطاقة).

وأخذت العلاقات الفرنسية-العراقية بعداً نوعياً إثر وصول فاليري جيسكار ديستان للرئاسة خلفاً لـ جورج بومبيدو (المتوفى في 2 أبريل 1974)، ويرجع الفضل الأهم في ذلك إلى رئيس وزرائه آنذاك "جاك شيراك" كأحد أبرز المدافعين عن سياسة ديغول العربية، والذي كان معجباً بالنهج القومي العلماني للنظام البعثي، وجمعبه صداقة شخصية مميزة مع صدام حسين، وقد كان شيراك أول رئيس وزراء فرنسي يزور العراق رسمياً في ديسمبر 1974<sup>(3)</sup> وقد صرح حينها قائلاً:

« القومية العراقية بأروع معانيها والاشتراكية كوسيلة لتعبئة الطاقات وتنظيم مجتمع الغد هما شعوران قريبان من قلب الشعب الفرنسي »<sup>(4)</sup>

ودفعت الروابط الشخصية المتينة والاستثنائية بين شيراك وصدام بالعلاقات الثنائية للبلدين إلى درجة متقدمة من التطور، خاصة بعدما بدأ التعاون بين بغداد وباريس يتجه إلى المجال النووي، ففي 9 سبتمبر 1975، وخلال زيارته لمركز كاراداتش "Karaddache" الذري، وقع نائب الرئيس العراقي صدام حسين على اتفاقية للتعاون النووي بين البلدين تنص على إنشاء مركز للأبحاث النووية بقيمة 1.5 مليار فرنك مجهزة بمفاعل ذري تجريبي من نوع أوزيريس "OSIRIS" يعمل على اليورانيوم المركز، وفتحت هذه الاتفاقية المجال أمام بناء مركز "تموز" للأبحاث النووية. وفضلاً عن السلاح النووي، شملت الاتفاقية صفقة لإستيراد العراق للأسلحة التقليدية من مواد وأجهزة عسكرية خاصة ومعدات للقوة الجوية العراقية<sup>(5)</sup>.

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

(3) Olivier Guitter, « The Chirac Doctrine », Op. Cit.,

(4) David Styan, Op. Cit., P. 109.

(5) كريس كوتشيرا، المرجع السابق الذكر.

ورغم تخوف القيادة العراقية من تغير في السياسة الخارجية لفرنسا وتوجهها لأطلسيا بترك جاك شيراك لرئاسة الحكومة، فإن الحكومة الجديدة بقيادة ريمون بار (Raymond Barre) ووزير خارجيته كيرنكو (Guirinkoud) لم تغير من خطابها وسلوكها تجاه العراق، من خلال استمرار بيعها لبغداد أسلحة فرنسية متطورة، ومن خلال تنوع وتعدد زيارات الوفود الفرنسية للعراق بين 1977-1979 لدرجة أن الصحافة الفرنسية علقت حينها بأن "أعضاء الحكومة يعرفون طريق بغداد" <sup>(1)</sup>.

وباختصار، فقد أرست مرحلة ما بين عامي 1967-1987 قواعد تعاون وثيق بين فرنسا والعراق، خاصة في مجالي النفط والسلاح. ولم يتأثر سلوك السياسة الفرنسية تجاه العراق -غالبا- بقيود المحيط الدولي، وخاصة انتقاد حلفائها الغربيين، ولم تغيره تحولات البيئة الداخلية رغم تعدد الرؤساء والحكومات، فهل تجسد هذا التعاون واقعا أثناء الحرب العراقية-الإيرانية؟

رغم الحياد الظاهر الذي بدا عليه الموقف الفرنسي من الحرب العراقية-الإيرانية التي انطلقت عام 1980، فإن اعتبارات التعاون الوثيق بين فرنسا والعراق، إضافة إلى غياب توافق أوروبي-فضلا عن التوافق الدولي - بشأن حل النزاع سلميا، شجع فرنسا على نهج سلوك يعزز من موقع العراق في الحرب، وكما أشار الكاتب جوزيه جارسون (Jose Garçon)، فإن قوة المساندة الفرنسية للعراق قد أعطت انطبعا بأن فرنسا في حالة حرب مع إيران <sup>(2)</sup>. حتى أن اقتراحا أوريا بحضر تصدير الأسلحة الكيميائية ومكوناتها لم يعتمد داخل المجلس الأوروبي بسبب معارضة فرنسا. واللافت في هذا الشأن أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة وهي ثلاث حكومات اشتراكية وواحدة يمينية قد التقت في موقفها الداعم للعراق، وأعلنت صراحة عن استمرار صفقات الأسلحة معها <sup>(3)</sup>، فرغم أن اليسار درج على رفض أي تعاون عسكري استثنائي مع العراق، فإنه لم تجد بدا من تزويد العراق بالأسلحة في مواجهة إيران، بل أن الرئيس فرانسوا ميتران صرح أنه لا يمكن لفرنسا القبول بهزيمة العراق؛ بحجة أن ذلك من شأنه أن يعصف بالاستقرار السائد في المنطقة <sup>(4)</sup>.

إذن، رغم المصالح الفرنسية التي تضررت في إيران، والصورة غير الإيجابية التي ارتسمت حولها من لدن حلفائها، ورغم التغير المستمر في الحكومات الفرنسية، فإن باريس لم تجد من دوافع تثنيها عن خيار تأكيد المحاور الرئيسية لسياستها العربية وخاصة في العراق.

(1) نفس المرجع.

(2) جوزيه جارسون، "فرنسا والصراع الإيراني العراقي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 91، جانفي 1988، ص 311.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، المرجع السابق، ص 182.

(4) الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص 177.

## المطلب الثاني: التعامل الفرنسي مع تطورات المسألة العراقية عقب حرب الخليج الثانية.

أكد الموقف الفرنسي خلال حرب الخليج الأولى على تلك الخصوصية التي ميزت الرؤية الفرنسية للعراق، خصوصية كانت قد تمت على أرضية "السياسة العربية" التي اعتمدها اليمين الديغولي منذ عام 1967 كنهج لتأكيد استقلالية الدور الفرنسي عن سياسات القطبين على الأقل كما تفترض النظرية الواقعية ذلك. لكن العالم الذي شهد مع نهاية الثمانينات تحولات جذرية بانتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية يكون قد قلص من مصداقية التفسير النسقي السابق؛ ما دامت الولايات المتحدة قد أحكمت الهيمنة على المناطق العالمية للنفوذ وخاصة في الشرق الأوسط. فهل سيقود ذلك تباعاً إلى تغير في خطاب السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق؟ أم أن هناك متغيرات أخرى غير المتغير النسقي تتحكم في طبيعة التوجه الفرنسي نحو العراق. مما يؤدي إلى استمراريتها؟ والإجابة عن مثل هذه التساؤلات ستتم من خلال عرض لطبيعة التعامل الفرنسي مع تطورات القضية العراقية منذ حرب الخليج الثانية.

أشر العراق بغزوه للكويت في 2 أوت 1990 لتحولات دولية واسعة لا يزال تأثيرها على التفاعلات الدولية قائماً إلى اليوم، وينصرف اهتمامنا حصراً إلى الأثر الذي تركه هذا الحدث على العلاقات بين القوى الكبرى التي لها مصالح دائمة في المنطقة، وتحديدًا تطورات الموقف الفرنسي على امتداد إفرات المسألة العراقية؛ أي مضامين السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق قبل، أثناء وبعد القيادة الأمريكية للتدخل الدولي في العراق عام 1991.

إذا ما تم النظر إلى سلوكيات ومواقف الدبلوماسية الفرنسية تجاه العراق منذ غزوه للكويت، فسوف يلاحظ أن فرنسا ومنذ مشاركتها ضمن قوات التحالف في الحرب على العراق قد انتهجت سياسة تقوم على ثلاثة مبادئ مرجعية، وهي كما يلخصها جاك بالتران (Jaques Beltran)<sup>(1)</sup>:

### المبدأ الأول/ الحفاظ على الاستقرار في المنطقة:

لقد حكمت المشاركة الفرنسية في الحرب ومساهمتها بحوالي 10.000 جندي أهداف مثل: إجبار العراق على الخروج من الكويت وإرغامه على الاعتراف باستقلاله وسلامة أراضيه، وتفادي عدم الاستقرار السياسي والاهتزاز الاقتصادي في أسواق النفط. لذا شددت باريس على ضرورة احترام العراق لالتزاماته الدولية وخاصة التخلص من أسلحته النووية، الكيميائية والبيولوجية، وقبلت الاقتراح الأممي بإرسال المفتشين الدوليين لمراقبة ذلك.

### المبدأ الثاني/ ضمان سلطة مجلس الأمن الدولي:

مع الاستعداد الأمريكي لغزو العراق شددت فرنسا على ضرورة نهج مقترب تعددي لحل الأزمة وإجبار العراق على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة، لأجل ذلك رافعت باستمرار لصالح تحقيق مبدأي احترام السيادة الوطنية العراقية وحصر تفسير القانون الدولي كما توضحه قرارات مجلس الأمن، وكان يعني ذلك -بتعبير وزير الخارجية الفرنسي - رولاند ديماس (Roland Dumas):

<sup>(1)</sup> Jaques Beltran, « French Policy Toward Iraq », *The Brookings Institution*, Washington, Center on the Us/ France, September 2002, PP. 1-3.

« وجوب أن لا تتعلق مهمة الأمم المتحدة بإسقاط حكومات الدول الأعضاء، ولكن أن تضمن احترام استمرار سيادة الدول والقانون الدولي الذي يجب أن يخضع له الجميع »<sup>(1)</sup>

عملياً، أدى هذا الموقف إلى بروز عدة خلافات بين فرنسا والولايات المتحدة، فقرار الحظر الدولي رقم 687 مثلاً كان موضوع تباين شديد بينهما؛ فبينما حاولت واشنطن -تنفيذاً لقرار الحظر- فرض الحصار البحري لمنع السفن القادمة من وإلى العراق من حرق الحظر كوسيلة لإسقاط نظام الحكم، اعتبرت باريس الحصار عملاً عسكرياً يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية<sup>(2)</sup>.

### المبدأ الثالث/ تفادي كارثة إنسانية في العراق:

تعلق هذا المبدأ بحماية المدنيين خلال الحرب وطوال فترة الحصار، وبهذا الصدد أكدت فرنسا باستمرار على ضرورة أن تهدف أية عقوبات عسكرية أو اقتصادية إلى فرض احترام النظام العراقي لالتزاماته الدولية، مع الحرص قدر الإمكان على حماية المدنيين. وهذا في نفس الوقت الذي دعت فيه باريس إلى إعادة تقييم سياسة العقوبات الشاملة والضربات الجوية ضد العراق لما يحمله من تهديد لأرواح المدنيين. كما كانت أيضاً وراء اقتراح التدخل العسكري لحماية أكراد الشمال بدعوى "حق التدخل الإنساني"<sup>(3)</sup>، والذي اتخذ على أساسه القرار رقم 688 الذي أجاز التدخل لحماية الأقليات ولا سيما أكراد الشمال<sup>(4)</sup>.

ويلاحظ أن هذه المبادئ في الخطاب الفرنسي تجاه المسألة العراقية كانت قد توزعت عبر مراحل أزمة الخليج الثانية، وجاءت غالباً تترع إلى التأكيد على خصوصية الموقف الفرنسي وتميزه التقليدي فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، لذا بينما اعتبر الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة أن فرنسا هي "الحلقة الأصعب" في سلسلة التعاون الدولي في مواجهة أزمة الخليج، جاءت القراءة العربية للمواقف الفرنسية أكثر إيجابية.

إن بداية الاهتمام الفرنسي بالأزمة جاء إبان الفترة التي سبقت الغزو الأمريكي، حينها عملت باريس باتجاه تحويل مجرى الأحداث عن مسارها المحتوم وهو الصدام المسلح، لذا أكدت باستمرار عن رغبتها في إرجاع العراق إلى الجماعة الدولية في أقرب وقت ممكن، ودافعت باتجاه دفع الجهود الدولية نحو تحقيق تقارب تدريجي مع النظام العراقي. وفي هذا الإطار، ظل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يشجع أي مبادرة فردية أو دولية تُطرح من أجل استمرار الحوار مع الرئيس العراقي صدام حسين، وأكد وزير دفاعه جون بيار شوفنمان أنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام والعمل على الحل السلمي؛ لأن التجربة أثبتت أن جميع الحروب في العالم الثالث

(1) Alex Macleod, « Just Defending National Interest ?Understanding French Policy Toward Iraq Since the End of the Gulf War », *Journal of International Relations and Development*, Vol 7, N°: 4, 2004, P.366.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، « مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج »، *السياسة الدولية*، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 106، ص. 17.

(3) Jaques Beltran, Op. Cit, p.4.

(4) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 189.

فشلت كما كان حال فرنسا في الجزائر، والولايات المتحدة في فيتنام<sup>(1)</sup>. وفي هذا الاتجاه، استمرت فرنسا في الدفاع عن قرارات مجلس الأمن التي تجبذ الخيار السلمي، بل وأكدت أن أي دولة (تقصد الولايات المتحدة) تحاول استخدام مجلس الأمن لتحقيق أهداف أخرى كتغيير النظام أو إضعاف العراق عسكرياً أو اقتصادياً، فإن عليها أن لا تنتظر مساعدة ودعم من فرنسا<sup>(2)</sup>. ووصلت مرونة الموقف الفرنسي إلى حد إعلان الرئيس فرانسوا ميتران مبادرة دبلوماسية، تلك التي عُرفت باسم "الفرصة الأخيرة للسلام"، وقد مثلت حلاً وسطاً لمشكلات المنطقة باشتغالها على أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، وتضمنت النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

- 1- اشتراط الانسحاب العراقي من الكويت وقبوله لقرارات مجلس الأمن.
- 2- إعطاء ضمانات للعراق بعدم الاعتداء عليه إذا انسحب، وهي ضمانات لم تقدمها واشنطن؛ فالتفسير الفرنسي لقرار الانسحاب (رقم 678) جاء مختلفاً عن نظيره الأمريكي الذي اشترط انسحاب العراق قبل 15 جانفي 1991 وهو شرط مستحيل التحقيق في المهلة المعطاة.
- 3- تنظيم لقاء بين رئاسة الجماعة الأوروبية ووزير خارجية العراق.
- 4- تنظيم مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية فور الانسحاب.

وفي ظل فشل فرنسا في إقناع المجتمع الدولي بجدوى تصوراتها لحلها للأزمة سلمياً، ولأنها امتلكت خياراً صعباً لمعارضة الإجماع الدولي الذي أعطته الأمم المتحدة الشرعية الضرورية حول ضرورة تحرير الكويت، فقد اضطرت لأن تسلم بقرار الحرب وتلتحق بالقيادة الأمريكية للتحالف العسكري ضد العراق. واستند قرار المشاركة في الحرب على القرار الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية باستخدام القوة ضد العراق إذا ما فشلت جميع المحاولات الأخرى<sup>(4)</sup>. وجاءت الموافقة بأغلبية 93% من الأصوات\*، مع معارضة اليسار الشيوعي التي تجسدت في استقالة وزير الدفاع جون بيار شوفمان الذي عُرف باعتراضه المبدئي لفكرة خوض حرب كحل لأزمة الخليج<sup>(5)</sup>.

مع ذلك، فإنه ومنذ بداية الحرب كرست الدبلوماسية الفرنسية جهودها لإزالة الغموض حول مشاركتها في الحرب، وخاصة أمام الدول العربية، فهي بإرسالها 12 مبعوثاً إلى 24 عاصمة عربية وإسلامية - لتبرير إرسالها قطعاً بحرية لمنطقة الخليج - حرصت على الرد على الذين يصورون الحرب ضد العراق وكأنها حرب الغرب ضد

(1) جمال علي زهران، " أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 103، 1991، ص 81.

(2) Alex Macleod، « Just Defending National Interest ?Understanding French Policy Toward Iraq since the End of the Gulf War », Op. Cit., P.367.

(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، المرجع السابق الذكر، ص 185.

(4) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص 18.

\* جاءت المعارضة أساساً من الشيوعيين والجيبة الوطنية التي تميز موقف زعيمها " جون ماري لوبان" بتأييده للعراق، معتبراً الكويت دولة مصنعة خلقتها الخارجية البريطانية، مقارنة بالعراق الذي له آلاف السنين من الوجود.

(5) محمد سيد أمين، «حول إشكاليات النظام الدولي الجديد»، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 101، 1991، ص 24.

العرب، مؤكدة أن الحرب هي لتحرير بلد عربي احتل من قبل بلد عربي آخر، وبأن العديد من الدول العربية نفسها شاركت إلى جانب الحلفاء في الحرب<sup>(1)</sup>. ويعكس ذلك محاولة من فرنسا لتأكيد أن أمر مشاركتها في الحرب لا يتعلق بتحول جذري في سياستها العربية بقدر ما أملت ضرورة فشل جميع الجهود الدبلوماسية، وعدم كفاية الحضر المفروض على العراق. وهذا ما أثبتته عمليا المواقف الفرنسية لما بعد الحرب.

لقد جاءت نهاية الحرب على العراق لتفسح المجال واسعا أمام عقوبات دولية شاملة ضد بغداد، وفي هذا الشأن اضطلعت فرنسا بدور نشيط في معارضتها لسياسة العقوبات الأمريكية، فهي دعت منذ البداية إلى إعادة تقييم تلك السياسة لتحول دون أن تصبح حصارا شاملا، ورفضت خطة الضربات الجوية المفاجئة ضد العراق، بما تحمله من تهديد لأرواح وسلامة المدنيين، وقد تأسس هذا الموقف على خلفية أن فرض العقوبات هو أمر غير مقبول أخلاقيا فضلا عن كونه عديم الفعالية؛ لأنه بتعبير وزير الخارجية رولان ديماس (Rolan Dumas) «يُعطي الانطباع بأن التحالف الدولي كان ولا يزال باستمرار ضد العراق»<sup>(2)</sup>. هذا الرفض كان يعني اتخاذ باريس لمجموعة من الإجراءات العملية باتجاه تخفيف العقوبات، وقد حصل ذلك على مستويين: فعلى مستوى العلاقات الثنائية المباشرة، فضلا عن إسهامها بمساعدات إنسانية هامة، أرسلت فرنسا طائرات مدنية إلى بغداد ضمت مسئولين فرنسيين رفيعي المستوى، كما استضافت سنة 2000 رئيس المجلس الوطني العراقي "سعدون حمادي" - كأول زيارة لمسؤول عراقي رفيع إلى دولة غربية منذ عام 1990- و جاء ذلك كمحاولة من فرنسا لفك الحصار الدولي على العراق<sup>(3)</sup>. أما على المستوى الدولي، فعملت الدبلوماسية الفرنسية على إقناع أكبر عدد ممكن من الدول بجدوى تخفيف العقوبات، كما كانت دائمة الانشغال بأعمال اللجنة الأهمية الخاصة المشرفة على إزالة أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية في العراق UNISCOM<sup>\*</sup>، وانتقدت خطوة توسيع مناطق الحظر الجوي التي لم تنظم إليها، بل رفضت حتى المصادقة على إنشائها<sup>(4)</sup>.

وباختصار، لخص وزير الخارجية الفرنسي اللاحق - هيرت فيدرين - مبررات الرفض الفرنسي لنظام العقوبات في ثلاثة عناصر هي أنها "قاسية"، غير فعالة وخطيرة<sup>(5)</sup>؛ فهي قاسية لأنها تعاقب الشعب العراقي، وغير فعالة لأنها لا تؤثر في النظام الذي لا يجد ما يشجعه على التعاون، وخطيرة لأنها بتكرير نقمة جيل الحصار تساهم في تقويض المجتمع العراقي وتهدد الاستقرار الإقليمي للمنطقة الذي يجب ضمانه بوسائل أخرى غير الحصار.

لقد دافعت فرنسا على هذا الموقف أول ما أتيحت لها الفرصة في مارس 1994، أثناء تصويت مجلس الأمن على قرار تحديد العقوبات، فأعلنت حينها أنها تعتبر أن العراق أحرز تقدما كافيا فيما يتعلق باحترام قرارات

(1) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص ص 17-18.

(2) Alex Macleod, « Just Defending National Interest ?Understanding French Policy Toward Iraq since the End of the Gulf War », Op. Cit., P.387.

(3) "فرنسا والعراق عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي" في: [http://: www.islamonline online.net/Arabic/politics/2002](http://www.islamonline online.net/Arabic/politics/2002)

\* لقد شككت فرنسا في مصداقية وفعالية ونزاهة عمل هذه اللجنة، لهذا وفي جانفي 2000 انضمت الى روسيا برفضها ترشيح السويدي " رولت ايكوموس" رئيسا للجنة جديدة للتفتيش على الأسلحة في العراق حملت اسم " لجنة الرصد والتحقيق والتفتيش" UNMOVIC.

(4) Alex Macleod, « Just Defending National Interest ?Understanding French Policy Toward Iraq since the End of the Gulf War », Op. Cit., P- P, 367-368.

(5) فرنسا والعراق: "عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي"، المرجع السابق الذكر.

مجلس الأمن خاصة في مسألة الحد من التسلح، لهذا دافعت عن اقتراحها بتقديم فترة اختبار حسن نية لبغداد يؤدي إلى التعليق النهائي التدريجي للعقوبات، وفي نفس الوقت اقترح وزير خارجيتها الجديد (آلان جيبى Alain Juppé) اقتراحا حول فرض العقوبات، باشرط أن يطبق على دول تنتهك القانون الدولي، وأن يبقى فرض العقوبات امتيازاً خاصاً لمجلس الأمن، وأن يكون موضوع ضغط على حكومة معينة لا لإسقاطها، ولكن لتغيير موقفها، كما تضمن هذا الاقتراح ثلاثة شروط<sup>(1)</sup>:

- 1- يجب أن تُستنفذ كل الطرق الدبلوماسية قبل فرض العقوبات.
- 2- يجب أن يتضمن قرار العقوبات بوضوح أي الخطوات الواجب على الدولة المعاقبة إتباعها لرفع العقوبات.
- 3- إبقاء العقوبات يجب أن يخضع لإعادة تقييم منتظمة ونزيهة.

بعد ذلك، جاءت المواقف الفرنسية أمام تطورات القضية العراقية منسجمة في أغلبها مع مطالبها في احترام المبادئ السابقة، لذلك وفي صيف 1994 أعلنت دعمها للمقترح الأممي بإعطاء فترة اختبار مدتها ستة أشهر للعراق، والذي سيسمح بتطبيق الفقرة 22 من القرار الأممي 687 الذي يتيح للعراق تصدير نسبة من احتياطاته النفطية مقابل وارداته الغذائية، وهو البرنامج الذي تكفل بتفصيله قرار آخر هو القرار رقم 986\*. ورغم مصادقة مجلس الأمن على القرار الأخير في أبريل 1995، فإن فرنسا نقلت اهتمامها إلى مسألة أخرى متلازمة وتطبيق البرنامج، وهي الحالة الإنسانية "الكارثية" في العراق، والتي عبر عنها وزير خارجيتها هيرفي دي شاريت (Herve-De Charrette) بأنها: « يمكن أن تؤثر على الجماعة الدولية إذا لم تفعل شيئاً لتحسين الوضعية»<sup>(2)</sup>. وفي هذا الشأن اضطلعت فرنسا بدور نشيط، فهي من جهة حاولت إقناع العراق بقبول القرار رقم 986. ومن جهة ثانية، عملت على مستوى الأمم المتحدة بإقناع مجلس الأمن إرسال بعثة إلى بغداد لتقييم الوضعية، مقترحة أن تقدم الأمم المتحدة مساعدات مباشرة للعراق، وقد نجحت أخيراً في الحصول على تطبيق القرار 986 الذي تم في ديسمبر 1996.

وتحدد الخلاف الفرنسي-الأمريكي حول العقوبات الجديدة ضد العراق في أكتوبر 1997، فالولايات المتحدة تذرعت بالصعوبات التي واجهها المفتشو اليونيسكوم أثناء أدائهم لعملهم في العراق من أجل فرض عقوبات أخرى، فيما انضمت فرنسا إلى روسيا والصين في مجلس الأمن لرفض مشروع العقوبات الأمريكي الجديد وامتنعت عن التصويت على القرار 1134 الذي لا يفرض فقط عقوبات جديدة على العراق في حال رفضه التعاون مع اليونيسكوم، ولكنه يحافظ على العقوبات السابقة لمدة ستة أشهر. بعد ذلك جاء التوجه الجديد للسياسة الأمريكية في العراق عسكرياً، عندما لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى استخدام ضربات عسكرية جوية مفاجئة منذ 1998 لإقناع نظام صدام بقبول شروط التسوية التي أنهت حرب الخليج الثانية، فجاء الانتقاد

<sup>(1)</sup> Alex Macleod, « French Policy Toward Iraq since the Gulf War : A realist Dream Case », Op. Cit.

\* للاطلاع على القرارات الأممية المتعلقة بالعراق أنظر: جيف سيمونز، إستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004. خاصة الصفحات 151-171.

<sup>(2)</sup> Alex Macleod, « Just Defending National Interest ? Understanding French Policy toward Iraq since the End of the Gulf War », Op. Cit., P. 368.

الفرنسي شديدا لهذا التوجه، وتحولت فرنسا إلى الاهتمام من جديد بالأبعاد الإنسانية في العراق مع فارق أنها دعت في هذه المدة إلى إبطال نظام العقوبات نهائيا<sup>(1)</sup>، لذا ورغم الحصار الدولي والضغط الأمريكية حاولت فرنسا أن تعامل العراق كعضو شرعي في الجماعة الدولية من خلال الإبقاء على نفس مستوى حجم المبادلات التجارية، وتوفير مزيد من المساعدات الإنسانية وتبادل الزيارات لمسؤولين رفيعي المستوى- وإن كانت غالبا غير رسمية- كمؤشر على رفضها للسياسة الأمريكية في العراق. وقد استمر الأمر على هذا الحال إلى غاية وصول بوش الابن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، التي غيرت إدارته من خطابها نحو العراق لتفتح فصلا جديدا من المسألة العراقية، فهل حدث هناك تغير تباعا في مواقف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق؟

<sup>(1)</sup> Paul Gallis, « French : Factors Shaping Foreign Policy ,and Issues in US- French Relations », *Congressional Research Service*, the Library of Congress ,Washington DC, May 2006, P.22.

### المطلب الثالث: الموقف الفرنسي من العدوان الأمريكي على العراق في 2003.

سجل وصول الرئيس جورج والكر بوش (G.W. Bush) إلى الرئاسة في جويلية 2001 تحولا ملفتا في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة حين قرب إليه أنصار اليمين الديني المتطرف أو المحافظون الجدد. وظهر ذلك بشكل واضح وسريع في تبنيه لعدة مواقف تدل كلها على الانفرادية التي ستميز لاحقا السلوك الخارجي الأمريكي، فواشنطن أقرت من جديد مشروع الدرع الصاروخي الذي يحمي فضاء الولايات المتحدة من أي هجوم صاروخي، وتخلت عن عدة موافقات دولية عقدتها سابقا (اتفاقية كيوتو البيئية، اتفاق خفض الأسلحة الصاروخية)، وأعادت عمل مؤسسات دولية ساهمت في تأسيسها كمحكمة الجزاء الدولية<sup>(1)</sup>، وخالفت قواعد مؤسسات دولية كانت تعتبرها أساسية للسوق الحرة كمنظمة التجارة العالمية. وإذا كان هذا التوجه قد أدى إلى نفور دولي واسع ومعارضة متصاعدة على الصعيد الدولي، فإن ذلك ما لبث أن تراجع؛ لأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعادت ترتيب التفاعلات الدولية من جديد بما يعيد الولايات المتحدة إلى قلب الشؤون الدولية، فواشنطن استغلت ضخامة وفجائية التفجيرات وردود الأفعال المتعاطفة معها ليس لأجل فك العزلة التي كانت قد وصلت إليها فحسب، بل للانطلاق في تطبيق ذلك المشروع الخارجي الذي أحكم المحافظون الجدد التخطيط له.

لقد تمحور الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة للمحافظين الجدد في رسم معالم خريطة جديدة للشرق الأوسط، فكان هدفهم الأول تحطيم نظام صدام حسين وتنصيب نظام جديد في العراق<sup>(2)</sup>، وفعلا بدا واضحا -منذ إصالحهم بوش للرئاسة- تصعيد الإدارة الأمريكية من مستوى انتقادها للنظام العراقي بحجة عدم احترامه لالتزاماته الدولية. وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتضمن بطريقة ما الخيارات الإستراتيجية لهذا التيار، فباسم محاربة الإرهاب أعلنت الولايات المتحدة حربا وقائية مفتوحة بدأت بأفغانستان لتنتقل بعد ذلك إلى العراق.

بالرجوع إلى فرنسا، فقد أيدت وبشكل لم يحدث منذ فترة طويلة التفسير الذي أعطته الإدارة الأمريكية لأحداث 11 سبتمبر، فإذا تم النظر إلى الموقف الفرنسي بعدها مباشرة سنجد أن باريس ساهمت وبشكل قريب إلى العمل في تبرير التدخل الأمريكي في أفغانستان. لكن إذ اتضح أن أفغانستان ليست الهدف النهائي للمشروع الأمريكي، وبعد أن راحت واشنطن تبحث عن تحالف دولي يقف إلى جانبها في شن الحرب على العراق وإلى تفويض أممي يضيفي الشرعية على هذا التدخل، بدأت فرنسا تعلن تحفظاتها وترجح تدريجيا خطاب المعارضة الذي طبع قرارات سياستها الخارجية تجاه المسألة العراقية منذ 1991.

الواقع أن الموقف الفرنسي من الأزمة العراقية الجديدة حكمته -رسميا- نفس تلك المبادئ التي حكمت خطاب الدبلوماسية الفرنسية تجاه العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية، مع فارق أنه في هذه المرة تجلى موقف المعارضة والتحدي للسياسة الأمريكية أكثر وضوحا مدعما خاصة بالموقفين الألماني والروسي، ولاح أشد صلابة حين وصل الأمر بفرنسا إلى درجة التهديد باستخدام حق النقض ضد أي قرار يجيز استخدام القوة ضد العراق.

(1) Gustav Lindstrom and Others, **Shift or Rift: Assessing US- EU Relations After Iraq**, Paris: European Union Institute For Security Studies, 2003, P.15.

(2) William Richaed Smyser, « Les Etats -Unis et L'Europe : Une Relation Turbulente , Un Point De Vue Américain », **Questions Internationales**, La Documentation Française, Paris, N°9, Septembre- Octobre 2004, P. 18.

في مقام أول - بثبات فرنسا على مبدأ الاستقرار الجهوي - فهي كانت تشك في جدوى خطة إسقاط النظام العراقي خاصة وأنها لا تقدم رؤية واضحة حول ما سيكون عليه عراق ما بعد صدام، فاستخدام القوة سيكون مجازفة إذن؛ لأنه قد يجعل من الاستقرار الجهوي أسوأ حالا. وفي مقام ثان، -بإتباعها لمبدأ ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن- اعتقدت فرنسا أنه يتجاوز الحلفاء للسلطة التي تمنحها إياهم قرارات مجلس الأمن في التعامل مع العراق، فإنه لا يمكن توقع إذعان النظام العراقي، ثم أن هدف تحصيل تعاون العراق مع المجتمع الدولي سيكون صعب التحقيق إذا ما اعتقد صدام حسين بأنه المستهدف شخصيا. و في مقام ثالث، ارتبط الموقف الفرنسي بمبدأ حماية المدنيين، ولذلك رحبت فرنسا بمقترح وزير الخارجية الأمريكي **كولين باول** (Collin Powell) تضيق الحظر على العراق إلى عقوبات تستهدف مسؤولي النظام العراقي فقط، وقد وصلت فرنسا والولايات المتحدة إلى صيغة مناسبة بهذا الصدد، كانت تلك التي حملها القرار 1404 الصادر في 14 ماي 2002<sup>(1)</sup>.

لقد نشأ الخلاف الفرنسي الأمريكي الجديد حول العراق أساسا عن طبيعة إدراك كل منهما لدرجة التهديد الذي يشكله الأخير على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وخاصة فيما إذا كان البرنامج النووي العراقي قد تطور أم لا، فبينما كانت الولايات المتحدة تجادل بأن العراق يمكنه تطوير برنامج نووي من جديد خاصة إذا تلقى دعما من الخارج، اعتقدت فرنسا أن لجنة مفتشي الأسلحة الأتمية "اليونيسكوم" قد تمكنت من تعطيل البرنامج، أو على الأقل تأخيرته، فهي لم تتقبل فكرة أن المفتشين الأتمين لم يكونوا قادرين على مراقبة المصانع النووية العراقية، وعلى العكس من ذلك اعتبرت أن فريق تفتيش بالوسائل المناسبة وبحرية معقولة بإمكانه أن يكون ضامنا ضد انبعاث البرنامج النووي العراقي من جديد. وانتقل النقاش السابق إلى مجلس الأمن الذي أصبح ميدانا لصراع سياسي بين الدولتين، وبعد مفاوضات طويلة اقتنعت فرنسا بفكرة إمكانية محاولة العراق إعادة إنتاج أسلحته الكيميائية والبيولوجية بعد انسحاب المفتشين في عام 1998، لذا -وخوفا من إمكانية انتقال مثل هذه الأسلحة إلى دول أو جماعات متطرفة- قبلت فرنسا مشروع القرار الأمريكي [القرار رقم 1441 (نوفمبر 2002) الخاص بعمليات التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل]، وأصررت على العراق أن يقبل العودة غير المشروطة للمفتشين، وإن كانت قد حصلت على تنازلات من الولايات المتحدة في صياغة القرار عندما أبعدت شبح الرد العسكري التلقائي حيال أي مخالفة عراقية<sup>(2)</sup>.

بعد ذلك دخلت العلاقات الفرنسية-الأمريكية -على خلفية مواقفهما المتعارضة نحو العراق- إلى أسوأ أزمة عرفتتها منذ 1966، تاريخ الانسحاب الفرنسي من حلف شمال الأطلسي، فمع بداية عام 2003 أعلنت الإدارة الأمريكية أن العراق أصبح يعيق عمل المفتشين الأتمين، ويخفي أسلحة دمار شامل، وأنه بذبك في حالة "حرق مادي" للقرار رقم 1441، ومثل هذا الخرق يبرر -من وجهة نظر أمريكية- إمكانية تحرك إضافي يتضمن فرضية استخدام القوة العسكرية لضمان استجابة عراقية لمطالب المجتمع الدولي. أما الحكومة الفرنسية فرأت أن

(1) Jaques Beltran, Op. Cit., PP.3-4.

(2) فؤاد نهرا، « دول الإتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق »، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 111، صيف 2003، ص 139.

يواصل المفتشون عملهم خاصة في غياب دليل واضح يؤكد امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل<sup>(1)</sup>، كما اعتبرت أن القرار رقم 1441 لا يخول لأي دولة أو مجموعة من الدول التدخل أحادياً، وأن خرق العراق لالتزاماته الدولية أمر يملك تصنيفه مجلس الأمن حصرياً، وهو المخول الوحيد بترخيص اللجوء المحتمل للقوة<sup>(2)</sup>. إن هذا ما كان يعني أن فرنسا كانت لتقبل مبدأ تدخل عسكري يقره مجلس الأمن في حالة ما إذا امتلك المفتشون أدلة واضحة على خرق العراق لالتزاماته الدولية، أو ثبت أنهم تلقوا صعوبات أثناء أدائهم لعملهم؛ بعبارة أخرى، أن فرنسا لم تستثن إمكانية استخدام القوة إذا اتخذ قرار بهذا الشأن من قبل مجلس الأمن الدولي.

وجاءت المرحلة الحاسمة من الخلاف الفرنسي-الأمريكي حول العراق في شهري فيفري ومارس 2003 على التوالي. في شهر فيفري، روجت الإدارة الأمريكية لمسودة قرار في مجلس الأمن يتيح لها التدخل العسكري في العراق، وذلك في الوقت الذي وافق فيه المجلس على مواصلة التفتيش على أسلحة دمار شامل ممكنة في العراق، وغيّرت الإدارة الأمريكية خطابها حين صرحت بأن الهدف من تغيير النظام في العراق هو تأسيس ديمقراطية تكون نموذجاً للأنظمة في الشرق الأوسط. فكان هذا الموقف محل انتقاد شديد من قبل فرنسا التي اعتبرت أن مسألة الإصلاح في العراق أو في أي مكان آخر لا يمكن أن تفرضها قوة أجنبية، واعتبرت في نفس الوقت أن السعي الحصري وراء تحقيق هذا الهدف يعد نوعاً من الابتعاد عن الهدف الرئيسي وهو ضرب الإرهاب الدولي، وأن الأولى في هذه المنطقة هو معالجة الصراع العربي-الإسرائيلي من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وتجنّب الدول الغربية هجمات إرهابية يتبناها إرهابيون من المنطقة<sup>(3)</sup>.

وتأكد الهجوم الأمريكي على العراق يقيناً لدى فرنسا حين طلبت الإدارة الأمريكية من شمال حلف الأطلسي تزويد تركيا بأنظمة دفاعية لمواجهة أي خطر لهجوم وشيك على العراق، كما تضمن الطلب دعوة أعضاء الحلف إلى تعويض القوات الأمريكية في البلقان تحسباً لذات الهجوم. فكان أن جاء الرد الفرنسي سلبياً، فباريس اعتبرت أن القيام بهذا العمل يكون مرادفاً للاعتراف بأن العراق يعوق عمل المفتشين الأميين ويكون ذلك بالنتيجة مرادفاً للاعتراف بشرعية الحرب، وهو الأمر الذي لا تعترف به فرنسا. ورغم أن الموقفين الألماني والبلجيكي أصبحا في الأخير أكثر مرونة أمام المطلب الأمريكي، فإن فرنسا أصرت على موقفها الرفض، وكان ذلك بشكل حاسم حين ردت على واشنطن بأن اتخاذ مثل هذا القرار يمكن أن يتم في المؤسسات الدولية التي لا تملك فرنسا فيها العضوية<sup>(4)</sup>!

في مارس 2003، قررت الولايات المتحدة الذهاب إلى الحرب حتى من دون الحصول على قرار أممي جديد يجيز لها ذلك، وهو الموقف الذي رفضته فرنسا مطلقاً لدرجة أنها هددت باتخاذ إجراء غير مسبوق في تاريخ علاقاتها مع الولايات المتحدة وهو التلويح باستخدام حق النقض لعرقلة ذلك الاقتراح الذي تبنته الولايات المتحدة، بريطانيا وإسبانيا، والذي يسمح باللجوء إلى القوة ضد العراق. وبذلك استخدمت فرنسا آخر ما تملكه من

(1) Paul Gallis, Op. Cit., p. 22.

(2) Xavier Pacreau, « la France E L'Allemagne A Travers La Crise Iraquienne , Objectifs et Mobiles », *Annuaire Française du Relations Internationales(AFRI)*, Vol 5, 2004, P. 224.

(3) هدى راغب عوض، « سياسة الانفرادية الأمريكية في مواجهة العمل المشترك الأوربي »، *السياسة الدولية*، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 152، أبريل 2003، ص. 351.

(4) Paul Gallis, Op. Cit., P. 23.

الوسائل الدبلوماسية؛ أي استغلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن كمحاولة أخيرة لعزل الموقف الأمريكي وإرغامه على التعامل مع الأزمة العراقية بالطرق الشرعية. ومع ذلك، فقد استطاعت بموقفها هذا تصوير السلوك الأمريكي كسلوك مناف للشرعية الدولية وعمل غير أخلاقي في أوساط الرأي العام العالمي<sup>(1)</sup>.

وبعد نجاح الإدارة الأمريكية في إسقاط النظام العراقي في 09 أبريل 2003، فإن فرنسا لم تسلم مباشرة ببساطة الأمر الواقع، فهي وضعت شروط مسبقة أرادت استيفائها قبل أن تنخرط ضمن جهود المجتمع الدولي لإعادة الاستقرار في العراق والمنطقة، وقبل أن تساهم بمساعدات عسكرية أو غيرها من المساعدات لإنجاح هذه الجهود. لهذا كان أول موقف فرنسي رسمي لما بعد الحرب هو دعوتها لإرجاع السيادة فوراً إلى العراقيين، مع أهمية الحفاظ على وحدة العراق الترابية، والتأسيس لمسار استقرار في المنطقة يكون فيه للأمم المتحدة دوراً مركزياً<sup>(2)</sup>، وقد لخص وزير خارجيتها دوفيلبان الموقف في قوله:

« التعامل مع مشاكل العراق لا يتطلب مزيداً من القوات، ولكن حكومة مؤقتة حقيقية تحصل على شرعيتها من الأمم المتحدة، ومن تأييد دول المنطقة »<sup>(3)</sup>

لذا، لم يكن غريباً أن تنتقد الحكومة الفرنسية وجود الولايات المتحدة وحلفائها في العراق بعد الحرب، وأن تصوره على أنه "احتلال"، خاصة أنه تواجد من دون خطة عمل ولا جدول زمني لإنهاء الاحتلال وإرجاع السيادة للشعب العراقي. وقد أعلن شيراك هذا الموقف صراحة حين قال في سبتمبر 2003:

« إنه من الصعب على العراقيين أن يقبلوا وضعية هي بطريقة أو أخرى احتلال، ولا يمكنها أن تسير إلا نحو الأسوأ »<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> David C. Gompert, « What Does America Want of Europe », In, Gustav Lindsrom, Op. Cit., P. 46.

<sup>(2)</sup> Xavier Pacreau, Op. Cit., P. 227.

<sup>(3)</sup> Paul Gallis, Op. Cit., P. 23.

<sup>(4)</sup> Idem.

## المبحث الثاني: التفسيرات النظرية لأهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق.

تبدو مواقف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، في حالة تناقض بالنسبة لمرجعيتها الحضارية، التاريخية والأيدولوجية -وما تضمنه من عداء غير خفي للهوية العربية-الإسلامية قد تتعدى به حتى العداء الأمريكي- التي كان يفترض لها أن تحكم السلوك الفرنسي تجاه المسألة العراقية؛ فيأتي حينها التأيد الفرنسي للولايات المتحدة في سياستها تجاه العراق سلوكا عاديا ومنطقيا لا يحتاج إلى تفسير. لكن وقد جاءت السياسة الفرنسية عكس ذلك، فإن الأمر يتطلب تفسيراً يتحرى إجابة موضوعية تنير الصورة المبهمة التي تبدو عليها إلى الآن السياسة العراقية لفرنسا.

لقد وجدت عدة قراءات وتفسيرات، خاصة بعد الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، تحاول الاقتراب لحقيقة الموقف الفرنسي. فالبعض صنف هذه السياسة بأنها تعبير عن اختلاف في الوسائل لا في الأهداف النهائية مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وأنه لو أتيح لباريس التعامل مباشرة مع قضايا الشرق الأوسط لتبنت مواقف سياسة خارجية تعكس الخلفية الحضارية والتاريخية لفرنسا على نحو صريح. فيما ذهبت تفسيرات إلى أن الحافز وراء هذه السياسة هو مصالح فرنسا التجارية والاقتصادية التي لم تكن لتحقيق بشكل أفضل في حالة تبنيها لسياسة إنخراطية مع الحليف الأمريكي، لذا آثرت باريس خيار المعارضة. فيما يدرك طرح ثالث الموقف في كونه رغبة فرنسا تأكيد تميزها التقليدي في مواجهة الهيمنة الانغلو سكسونية على المنطقة.

وأمام هذه المجموعة المتراكمة والمتناقضة أحيانا من التفسيرات ليس أمام الباحث سوى اللجوء للنظرية. فالنظرية هي دليل لا غنى عنه في اختيار المسالك والطرق التي سيعبرها الباحث؛ حيث تسمح له بتنظيم الملاحظات الكثيرة وتبرر له الأدوات المستخدمة و تقدم له نسقا من المعلومات المرتبة، والتي تسمح للباحث -إذا ما انطلق منها- أن يمتلك فهما أفضل للظاهرة موضوع الدراسة، وبذلك يضع صياغات جديدة وتفسيرات أكثر دقة وعمقا، ومقولات مؤصلة حولها. فليست النظرية سوى مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات، التي لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها. وكما يشرح ستيف سميث، فإن النظرية ليست سوى نوع من الوسيلة التبسيطية تسمح للمرء بتقرير أي من الوقائع قهمة و أي لا قهمة.

لهذا، سنأخذ في هذا المطلب موقع المحايد تاركين لكل مقترح نظري الحرية في الدفاع عن فرضياته وحججه، متتبعين البناء النظري التي تقترحه لتحصيل إجابات نظرية محايدة (لا نقصد حياد النظرية في ذاتها ولكن حيادها نسبة إلى موضوع بحثنا) وقابلة للتقييم والفحص، على أن نسترجع الوظيفة التقييمية في المطلب الموالي.

## المطلب الأول/ التفسير الواقعي: الربط بين المصلحة الوطنية وأهداف القوة السياسية.

في تفسير مضامين المعارضة الغالبة على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من السياسة الأمريكية في العراق منذ حرب الخليج الثانية، يؤسس التحليل المرتكز على فرضيات المقرب الواقعي دعواه على مجموعة من الفرضيات العامة التي يعزوها الواقعيون لسلوك الفاعل في نسق دولي فوضوي كالذي يشهده عالم ما بعد الحرب الباردة. ويستهل هذا التحليل الدفاع عن موقفه بالمسلمة الواقعية المفتاحية "Realist Key Assumption" التي مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية عموماً وتجاه العراق على وجه التحديد، إنما هي نتيجة لإتباع أهداف القوة السياسية التقليدية "Power Politics"؛ أي أن فرنسا تسعى بحزم لخدمة مصلحتها الوطنية، وأن الأهمية التي تعطيها سياستها الخارجية لأهداف الاستقلال و النفوذ و المكانة إنما هي مصالح متصلة اتصالاً وثيقاً بمفهوم القوة.

وسيثبت متبنو التحليل الواقعي تباعاً على هذا الطرح بالتأكيد على فرضيات عقل الدولة ووحداية الفاعل وفوضوية النسق الدولي وإستراتيجية الموازنة، وإيعازها مباشرة للسلوك الخارجي الفرنسي، كركائز ثابتة لأي تفسير لسياسة خارجية قوامه أهداف القوة السياسية.

● فالواقعية ستصنف فرنسا بأنها تلك الدولة التي لا تزال تنتهج سياسات عقل الدولة "Raison d'Etat"، وتتبنى الحساب العقلاني الدقيق للتكاليف و المكاسب الناجمة عن أي بديل تختاره، ومنشغلة بشكل متواصل بمكاسبها النسبية مقارنة بالقوى المنافسة لها في إقليمها (بريطانيا و ألمانيا) وفي العالم (الولايات المتحدة)، وتسعى لتحقيق أهدافها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية الدبلوماسية منها والاقتصادية وحتى العسكرية. وبالتالي، فحقيقة الاستمرارية المتميزة لسياستها الخارجية في العراق أنها تلت إتباع هدف خدمة مصالحها القومية بدلا عن إتباع انسجام مجرد، و الذي جاء في النهاية عرضياً.

● وسيزعم الواقعيون أن نهج فرنسا لهذا السلوك العقلاني سيوافق كل المقاييس لاعتبارها "فاعلاً موحداً"، ففرنسا عرفت منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 أربع حكومات مختلفة، حتى أنها تضمنت رئيسين أجبراً كلاهما على التعايش مع حكومتا ائتلاف تزعمتهما المعارضة. ومع ذلك، فإن تغييراً ضئيلاً طرأ على مواقفها وسياساتها تجاه العراق<sup>(1)</sup>. ويؤشر ذلك -من منظور واقعي- للمركزية شبه المطلقة للنظام السياسي الفرنسي بحسبة خاصة في السلطة الواسعة الممنوحة للرئيس، وبما يفيد أن مسار صنع قرار السياسة الخارجية الفرنسي هو مجرد تعاضد وتنسيق وثيق بين الإليزي Elysée (قصر الرئاسة) و Quai d'Orsay (مبنى وزارة الخارجية)، الأمر الذي يجعل من الخطأ النظر إلى الرئاسة و مكتب رئاسة الحكومة و وزارات الخارجية، الدفاع و المالية على أنها كيانات منفصلة يلتزم كل منها بأهداف خاصة و متنوعة، بل هي أجهزة متكاملة تجمعها انشغالات واحدة وتحكمها اتصالات منتظمة لتحقيق أهداف واحدة. و عملياً، فإن قادة هذه الأجهزة تجمعهم علاقات التكامل والانسجام بدل علاقات التنافس والصراع، وهم يحاطون علماً بنفس الأحداث ويستقون المعلومات من نفس

(1) Alex Macleod, « French Policy Toward Iraq Since the Gulf War: A Realist Dream Case? », Op. Cit.

المصادر<sup>(1)</sup> - غالباً قبل أن تصنع هذه المعلومات رأياً عاماً - وبالنتيجة، فأعضاء هذه الأجهزة يتقاسمون رؤى و مصالح مشتركة دائمة تسمح بالحكم على أنهم يشكلون فاعلاً موحداً.

● وستجادل الواقعية بأن صانع القرار الفرنسي يدرك النسق الدولي على أنه نسق فوضوي يدفع فيه العداء والتهديد إلى ضرورة الاعتماد على الذات، والقيود التي يفرضها على سلوك فرنسا الخارجي مستقلة تماماً عن مطالب و/أو معايير بيئتها الداخلية، وهذا ما يجبرها على مواجهة كل التهديدات الخارجية التي تهدد سلامة أمنها و تستهدف استقلالها وحتى بقائها. وهذه الفرضية حقيقة يؤكدتها حتى الخطاب الفرنسي، ومن ذلك ما قاله الرئيس جاك شيراك:

« إننا نعيش في عالم فقد شعاراته وهو يمر بفترة من التغيير وعدم التوازن و انبعاث الصراعات الناجمة عن الخلافات العرقية... و عند أبوابنا المتطرفون »<sup>(2)</sup>

● وفي مواجهة الهيمنة الأمريكية الأحادية، فإن صناع سياسة فرنسا الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية سيتجهون لزماً نحو تبني إستراتيجية الموازنة من أجل تحقيق هدف الاضطلاع بدور عالمي قيادي، وذلك بمباشرة سياسات تحالف متعددة، مع التأكيد على أهمية استقلالية فرنسا في النسق الدولي. ولأن فرنسا مدركة للتطور النوعي الذي حملته بيئة الاعتماد المتبادل بين الدول و خاصة مسار التكامل الأوربي -الذي لا يمكنها تجاهله لأنها قد تتحمل خطر العزلة- ، فإن خلق "القدرة على التجميع"<sup>(3)</sup> تبدو أفضل وسيلة لتطبيق إستراتيجية الموازنة؛ أي قدرة الدولة على حشد حلفاءها وحتى الدول الأخرى حول المبادئ الرئيسة لسياستها الخارجية. وعلى سبيل المثال تعزو الواقعية ذلك التوافق الغالب بين فرنسا و روسيا حول عديد القضايا الدولية إلى رغبة فرنسا في الموازنة؛ بجلب الدولة التي يمكنها أن تتحدى الموقع الأمريكي المهيمن في أوروبا، ليس بالضرورة كبديل للولايات المتحدة ولكن على الأقل كموازن ضروري للحضور الأمريكي في القارة.

إذن، تضع هذه المعطيات الأولية فرنسا في صورة ذلك الفاعل الواقعي الذي تشكل سياسته الخارجية: أولاً، وقوفاً حصرياً أمام حوافز وقيود النسق الدولي. ثم ثانياً، استجابة عقلانية لها بناءً على حساب عقلائي دقيق للتكاليف والمكاسب المتوقعة. وثالثاً، لجهة تحقيق أهداف القوة السياسية في صور الاستقلال و النفوذ و المكانة. وفي ضوء ذلك، يزودنا المقرب الواقعي بإجابات عقلانية عند سؤاله تفسيراً لسر الاستمرارية الملحوظة و الاستثنائية لمواقف وسلوكات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ 1991، فالمعارضة الفرنسية للسياسة الأمريكية طوال هذه الفترة ابتغت تحقيق أهداف المصلحة الوطنية المرتبطة بالقوة كما تلخصها النقاط التالية:

<sup>(1)</sup> Pernille Rieker, « Power, Principles and Procedures: Reinterpreting French Foreign Policy Towards the USA (2001-2003) », *Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)*, Oslo, Issue number 672, 2004, P. 2.

<sup>(2)</sup> Alex Macleod, « French Policy Toward Iraq Since the Gulf War: A Realist Dream Case? », Op. Cit.

<sup>(3)</sup> Piero Ignazi, « French Dissent to the Iraq War: A significant "No" », Working Paper for the course on *Analisi della Politica Estera*, In: <http://www.foreignpolicy.it/cgi-bin/news/adon.cgi?act=doc&doc=2198&sid=19>

## 1/ الاستقلال عبر الأطلسي و النفوذ على المستوى الأوروبي:

أثار التوجه السياسي الأوروبي إزاء المسألة العراقية نقاشات نظرية و عملية حول طبيعة الإتحاد الأوروبي الذي عمق أكثر وحدته الداخلية ورسخ دعائم اقتصاد متكامل بل وأنشأ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، ورغم ذلك أصيب الهيكل الأساسي لسياسته الخارجية بشلل شبه تام نتيجة التباين الشديد في مواقف أعضائه حول مسائل الحرب الأمريكية لتحرير الكويت، ونظام العقوبات ضد العراق، ثم مسألة تغيير النظام العراقي بالقوة. من وجهة نظر واقعية، يؤكد هذا التناقض أن عنصر الاختلاف في البناء الأوروبي هو الذي يبدو سائدا بدلا عن خطاب الوحدة المزعوم. ونظريا، يشير ذلك إلى أن أطروحات النظرية الواقعية لا تزال قابلة للتوظيف وصالحة لغرض التنبؤ رغم بيئة الاعتماد المتبادل الأوروبية المتقدمة<sup>(1)</sup>؛ فالمصلحة الوطنية على حساب المصلحة الجماعية، والقوة السياسية بدل قوة الاعتماد المتبادل، والفوضى بدل النظام تبدو المدخل النظري الملائم لتفسير فحوى السلوك الفرنسي تجاه العراق. وفي ضوء ذلك يمكن للواقعية أن تجادل من دون تردد بأن فرنسا في معارضتها للسياسة الأمريكية في العراق قد تصرفت كدولة تملك القيادة في الإتحاد الأوروبي، وأنها في ذلك أرادت أن تؤثر لنقطة تحول في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ هادفة إلى بناء أوروبا قوية بزعامة فرنسية (النفوذ)، لتعبر عن نسق دولي متعدد الأقطاب تستقل فيه أوروبا عن الهيمنة الأمريكية (الاستقلال).

من جهة أولى، بدا واضحا أن فرنسا لم تكن مهتمة بكون معارضتها للسياسة الأمريكية قد تعرض العلاقات عبر-الأطلسية للخطر عكس أغلب الدول الأوروبية الحليفة التي كانت العلاقة مع الولايات المتحدة محل الانشغال الرئيس ثم وبدرجة أقل الوضعية في العراق، فرغم كون فرنسا حليف تقليدي وثيق للولايات المتحدة، فإنها بدت مستعدة لمواجهة الهيمنة الأمريكية وتحمل التكاليف المصاحبة لمثل هذا الخيار لأجل هدف تراه مركزيا في سياستها الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة هو ضمان الاستقلال في المواقف والقرارات. ولأن صناع القرار الفرنسي يدركون أن فرنسا تبقى غير قادرة وحدها على اقتراح سياسات مستقلة بديلة، فإنهم يرون في الإتحاد الأوروبي أهم وسيلة لتجسيد هذا الطموح؛ أي سبب إرادة أو شخصية أوروبية موحدة تخاطب العالم بعيدا عن تأثير الإدارة الأمريكية، والمنطق الفرنسي لتحقيق هذا الهدف بسيط؛ حتى نجعل الولايات المتحدة تصغي لآرائنا وتأخذنا في الاعتبار كشريك متساو، فإن أوروبا تحتاج إلى استعراض قدراتها على معارضة السياسة الأمريكية<sup>(2)</sup>. ولذلك، يعتقد الواقعيون أن هذا هو المنطق الوحيد الذي بإمكانه تفسير الإرادة الفرنسية المعلنة في تحويل السيادة نحو الإتحاد الأوروبي رغم تعارض ذلك مع هوية الاستقلالية الفرنسية.

باختصار، تشرح الواقعية الموقف الفرنسي كما يلي: لما كان تأثير السياسة الأمريكية على خيارات أغلب الدول الأوروبية تجاه المسألة العراقية منذ حرب الخليج الثانية بالاتجاه الذي لا يخدم هدف الاستقلال في السياسة الخارجية الفرنسية، فقد جاء رد الفعل الفرنسي بالرفض والمعارضة؛ لأن الانخراط في السياسة الأمريكية يعني في هذه الحالة التخلي عن هدف الاستقلال.

(1) Ibid.

(2) Andrew Moravcsik, « Striking a New Transatlantic Bargain », *Foreign Affairs*, j u l y / a u g u s t 2003, Vol 82 , № 4 , P. 80.

من جهة ثانية، لا ينبغي النظر للموقف الفرنسي -تضيف الواقعية- حصرا كتحدٍ للهيمنة الأمريكية في الشؤون الدولية، بل يجب أيضا أن يُفحص في إطار الصراع حول الزعامة في أوروبا، والتي تعد عنصرا حيويا لأجل الاعتراف الدولي بمكانة فرنسا. لقد جعلت وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليوت ماري (Michelle Alliot Marie) الأمر واضحا حين صرحت أياما قبل الغزو الأمريكي للعراق:

« نحن نضطلع من جديد بدور الأمة الصانعة للدفاع الأوروبي... إن فرنسا هي بطريقة ما القائد في عملية بناء أوروبا، إنها ليست وحدها هناك دول أخرى أيضا، و لكننا نشعر بالمسؤولية في هذا المجال » (1)

ومن مثل وجهة النظر هذه، أعطت الأزمة العراقية الفرصة لفرنسا لإعادة تأكيد طموحها في أن يُعترف بها كزعيم للإتحاد الأوروبي. ولذلك جاء الخطاب الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في العراق باسم أوروبا، وتعامل القادة الفرنسيون مع السياسة الخارجية الفرنسية و السياسة الخارجية الأوروبية كمترادفين (2). والمنطق الفرنسي هنا أيضا بسيط؛ مواجهة الهيمنة الأمريكية في أوروبا ضروري من أجل أن تشكل "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" PESC سندا إضافيا للدبلوماسية الفرنسية (3)، فرغم غياب التوافق بين الحكومات الأوروبية أصرت فرنسا على أن تتكلم باسم المصلحة الأوروبية.

باختصار، تستوفي الواقعية شرحها السابق كما يلي: استغلت فرنسا المعارضة الألمانية للحرب الأمريكية الأخيرة ضد العراق لتعزز من قدرة الاتجاه "الأورباني" على صنع القرار الأوروبي المستقل في مسائل الدفاع و السياسة الخارجية، فضلا عن احتواء أي نتائج سلبية محتملة لدخول دول أوروبا الشرقية والوسطى للإتحاد.

## 2/ أبعاد خطاب التعددية، في هدف البحث عن المكانة الدولية:

تؤكد واقعية ما بعد الحرب الباردة أن عدم وجود قوة عالمية كالاتحاد السوفييتي ليس مبررا كافيا بأن فرنسا سوف لن تسلك نفس النهج للحفاظ على توازن عالمي للقوى، وهي في ذلك تحتاج بأن خطاب التعددية الفرنسي (الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب) منسجم و مطلب "الطريق الثالث" الذي تبناه ديغول كإستراتيجية استهدفت إيجاد فضاء إستراتيجي ثالث بين القوتين العظميين. فالسياسة الخارجية الفرنسية لعالم ما بعد الحرب الباردة ترصد أهمية قصوى لموازنة القوة العظمى الوحيدة عن طريق الترويج لعالم متعدد الأقطاب كنظام عالمي

(1) Alex Macleod, « French Policy Toward Iraq Since the Gulf War: A Realist Dream Case? » Op. Cit.

(2) Pernille Rieker, Op. Cit., P. 8.

(3) Xavier Pacreau, « LA France Et L'Allemagne A Travers La Crise Iraquienne : Objectifs ET Mobiles », *Annuaire Française des Relations Internationales (AFRI)*, Paris, Vol 5, 2004 ,P. 233.

للمراقبة و الموازنة "A System of Global Checks & Balances" <sup>(1)</sup>، يمكن من خلاله احتواء النتائج السلبية للهيمنة الأحادية الأمريكية، وكذا تقييد القوة والنفوذ الأمريكيين بشكل يمنع واشنطن من فرض سياسات انفرادية.

غير أن الواقعية تصوغ تفسيراً خاصاً لهذا الخطاب في ربطها بإياه ببحث فرنسا عن المكانة الدولية وبحثها عن الاضطلاع بدور عالمي نافذ، فـ **بيير هاسنر** (Pierre Hassner) مثلاً يعتقد أن الاستناد الفرنسي على التعددية هو غطاء على نوايا أخرى؛ لأنه ببساطة يشير لتناقض واضح في الدبلوماسية الفرنسية التي تؤكد من جهة على دور مركزي للمنظمات الدولية التي تملك وحدها الشرعية اللازمة لتضطلع بدورها العالمي، ومن جهة أخرى تبقى وفية لخط شارل ديغول الذي يرفض الاعتراف بأن مثل هذه المنظمات يمكن أن تؤثر على مكانة فرنسا الدولية، وهذا ما يسميه هاسنر بـ "الديغولية الويلسونية" **Gaullisme-wilsonisme** <sup>(2)</sup>. ونفس المذهب تبناه **إيلا هولم** (Ulla Holm)، التي ترى أن فرنسا سوف لن تهجر أبداً طموحها التقليدي في إعادة تأسيس "فرنسا العظمى"، لكن لا بأس أن يختفي هذا الطموح خلف مفاهيم التعددية و الشرعية الدولية <sup>(3)</sup>. أما **روبرت كاغان** (Robert Kagan)، فيؤكد أن أوروبا -هنا فرنسا- خرجت عن العالم الهوبزوي (الواقعي) نحو العالم الكانطي (الليبرالي) -نسبة إلى **هوبز** و **كانط** على التوالي- نتيجة ضعفها في السياسة الدولية، بتعبير آخر، تعددية الأقطاب هي بمثابة القوة السياسية للضعيف؛ أي أن فرنسا حتى تدافع عن دورها في السياسة الدولية وتتمكن من منافسة القوى الكبرى، فإنها لا تملك خياراً آخر غير خيار تعددية الأقطاب <sup>(4)</sup>. ويبقى أكثر ما يهمنا مما سبق أن تجيبنا الواقعية عن السؤال التالي: كيف تمثل هدف تحقيق المكانة "Status" في سياق السياسة الفرنسية تجاه العراق وخاصة في ظل حرب الخليج الأخيرة؟

تجيب الواقعية بأن فرنسا رأت أن مسألة الاحتلال الأمريكي دون شرعية أممية لم تكن تتعلق بالعراق فحسب، بل أنها كانت مؤشراً خطيراً على طبيعة النسق الدولي الأحادي الهيمنة والعلاقة بين الولايات المتحدة و القوى الكبرى فيه، لذا فهي اقتربت للمسألة من زاوية أنها ذات تأثير حاسم على طموحها في امتلاك دور عالمي يحافظ على موقعها من القوة في النسق، ومكانتها بين الأمم؛ فإما أن تملك فرنسا تدخلاً كافياً وتأثيراً واضحاً في المسألة، أو أنها ستدعن بطريقة غير مباشرة للأحادية الأمريكية. وحقيقة دفاع باريس عن الجهود المتعددة هو ما بدا من أن تلك هي الطريقة الوحيدة لتأكيد هذه المكانة، ودفاعها المبالغ فيه عن دور المؤسسات الدولية وخاصة مجلس الأمن يملك تفسيراً واحداً، هو أنها تملك فيه مقعداً دائماً يمكنها من الدفاع عن موقعها

<sup>(1)</sup> Thomas Ambrosio, « The Russo-American Dispute Over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods », Paper Presented at **International Studies Association** Annual Conference, Honolulu, 2005, P. 6

<sup>(2)</sup> Pernille Rieker, Op.Cit., P. 9.

<sup>(3)</sup> Idem.

<sup>(4)</sup> Robert Kagan, « Power and Weakness Why the United States and Europe see the world differently », **Policy Review**; Hoover Institution, Stanford University, No 113 June /July, 2002. In:

< <http://www.hoover.org/publications/policyreview/3460246.html> >

الدولي كقوة كبرى، ويتيح لها في نفس الوقت فرصة توسيع دورها في الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>. والدليل الواضح على أن الحرب على العراق أخذت فعلا هذا البعد النسقي، هو بناء فرنسا لتحالف دولي ضم خاصة ألمانيا و روسيا لرفض الحرب، والذي جاء في الحقيقة تحالفا لأجل الموازنة ورفض الأحادية الأمريكية، وتوافقا لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي من تعددية تحفظ للقوى الكبرى مكانتها.

وإذا ما تم الاستعانة بإسهامات واقعية راندال شولر (Randall Schweller) فيما يتعلق بالتنافس على المكانة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن مفاهيم مغريات المكانة "Positional Goods" ستزودنا برؤى أكثر وضوحا لحالة معارضة فرنسا للغزو الأمريكي للعراق. ففرنسا بدت خاضعة في مقام أول لما يسميه بـ حالة جونز "Jones Effect"، أين تعرضت لتحول عميق في الفجوة النسبية للمكانة مقارنة بالولايات المتحدة، فواشنطن بتصرفها خارج إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي، دعمت مكانتها كمركز للعالم أحادي القطب، وأكدت أن القوى الكبرى المزعومة - كفرنسا - هم لاعبون أقل قوة في النسق الدولي مع قليل تأثير على الأهداف النهائية لسياستها الخارجية، جاعلة بذلك الفروق في القوة والنفوذ بينها وبين باريس أكثر وضوحا. لذا، جاء رد الفعل الفرنسي على سياستها في العراق - في جزء مهم منه - منطلقا من الرغبة في مواجهة الهيمنة الأمريكية وساعيا إلى موازنتها في القوة. هذه الحالة أدت في مقام ثان إلى ما يسميه شولر بـ "الحرمان النسبي" Relative Deprivation؛ ففرنسا كانت تعتقد أن وقوفها مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر سيضمن لها مكانة لائقة، وتلقى مزيدا من الاهتمام و الحرص من لدن واشنطن، لكن نزوع هذه الأخيرة إلى معالجة المسألة بانفراد جعل الأمر واضحا من أنها لا تعتبر أوروبا وفرنسا تحديدا في مقام مساو لها، بل شريكا هامشيا يمكن تجاهل آرائه ومصالحه. وهذا التناقض بين الآمال الفرنسية لما ينبغي أن يكون عليه موقع فرنسا أمام الولايات المتحدة، والموقع الفعلي لها حاليا كان دافعا لها باتجاه رفض الحرب.

### 3/ الأهداف العاجلة للمصلحة الوطنية الفرنسية:

جريا وراء الطرح الواقعي، لا يستثني الاهتمام بالبعد النسقي السابق حقيقة أن فرنسا في سياستها تجاه العراق أرادت تحقيق أهداف ذات صلة مباشرة بتحقيق بعض المصالح القومية العاجلة. هنا تجب الإشارة بداية إلى العلاقات الوثيقة التي جمعتها بالعراق منذ الستينيات، ففضلا عما وفرته هذه العلاقة من فوائد تجارية واقتصادية (خاصة علاقة النفط مقابل السلاح)، فإن العراق مثل لفرنسا دولة حديثة، علمانية، حيوية للاستقرار السياسي و للاستراتيجي في الشرق الأوسط<sup>(2)</sup>. لهذا لم يكن من المفاجئ أن أيدت فرنسا العراق في حربه ضد إيران بين عامي 1980-1988، فهي بذلك لم تكن تدافع عن مصالح تجارية فقط بل تدرأ خطر انتشار الثورة الإسلامية وتهديدها للنموذج العلماني والأمن القومي الفرنسي. وإذا كانت المشاركة الفرنسية بعد ذلك في حرب الخليج الثانية 1991 قد تجاوزت ما عرف بالتحالف التقليدي بين الدولتين، فإن ذلك جاء نتيجة تفكير فرنسي عقلائي حول التكاليف والمكاسب المتوقعة عن قرار المشاركة من عدمه؛ ففرنسا

<sup>(1)</sup> Piero Ignazi, Op,Cit.

<sup>(2)</sup> خوزيه جارسون، المرجع السابق الذكر، ص 311.

رأت أن تتخلى عن مصالح مؤقتة لفائدة مصالح بعيدة الأمد وهي أن لا يتم تجاهل شركاتها في عقود إعادة إعمار الكويت، وأن لا يتم تهميشها في تسويات ما بعد الحرب في الشرق الأوسط عموماً.

وليس غريباً أن أهداف المصلحة القومية التي فسرت مشاركة فرنسا في حرب 1991 هي ذاتها التي تفسر معارضتها لحرب 2003. فاقتماداً، تخوفت فرنسا من أن يتم تجاهل مصالحها الاقتصادية كما حصل ذلك من قبل في الحرب الأولى أين خسرت حينها السوق الكويتية؛ فهي لم تنل أكثر من 2%، كما تراجعت حصتها في سوق الأجهزة العسكرية في المملكة العربية السعودية بسبب الضغط الأمريكي<sup>(1)</sup>. أما استراتيجياً، فإن التخوف من أن تكون للحرب على الإرهاب انعكاسات سلبية على الأمن القومي الفرنسي شكلت مبرراً مقنعاً للرفض الفرنسي للحرب؛ لأن فرنسا اقتربت للحرب من زاوية صراع الحضارات، خاصة و أنها تضم جالية عربية وإسلامية كبيرة.

(1) فؤاد نهرا، « دول الإتحاد الأوربي و الحرب الأمريكية على العراق»، المرجع السابق الذكر، ص 143.

## المطلب الثاني/ التفسير الليبرالي: أفضليات المصالح لجماعات الضغط الاقتصادية.

لا يمكن فهم أسباب استخدام القوة أو تطوير علاقة تعاون من دولة تجاه أخرى إلا إذا عُلم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة لتحقيقها، وعليه لا يمكن استيعاب سر المعارضة الفرنسية -الغالبية- للسياسات الأمريكية في العراق منذ حرب الخليج الأولى، إلا إذا أُفرد تحليل حصري لأهداف الأفراد وجماعات الضغط والمصالح التي امتلكت مصالح معينة عن التأثير في علاقة حكومتها بالعراق. تلك هي المقاربة الرئيسية التي يعتمدها متبنو فرضيات المقرب الليبرالي في نموذجهم التفسيري للقضية محل الدراسة.

في الواقع، إذا كانت علاقة الدولة-مجتمع تمثل جوهر النموذج التفسيري للمقرب الليبرالي للسياسة الخارجية، فإن المرء ليتوقع أن التفسير الليبرالي لتوجهات السياسة الفرنسية من المسألة العراقية سيتجاوز في مرحلة أولى الفرضية الواقعية القائلة بالفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية، وسيضع التفسيرات المستقاة عن البيئة الدولية في مرتبة دنيا -إن لم يرفضها- ليتسنى له التأكيد في مرحلة ثانية أن مضامين هذه السياسة فرضتها أجندة فرنسية محلية وضعتها أولويات، أفضليات وخيارات فواعل مجتمعية متنوعة من سياسيين وإداريين وجماعات مصالح خاصة.

● وفي ضوء هذه المسلمة الليبرالية المفتاحية، يتوقع لليبرالية أن ترفض الادعاء الواقعي بشأن أن أشخاص و أجهزة صنع القرار الخارجي الفرنسي منسجمون بطريقة تجعلهم يشكلون "فاعلا موحدا"، بل أن وجود أفراد ومجموعات مصالح وجماعات ضغط بأهداف متباينة ومصالح متعارضة يجعل من هذه الأجهزة بيروقراطيات يعكس كل منها مصالح هذه الفواعل التي لها أهداف في توجيه السياسة الخارجية للدولة نحو موقف ما. و بالتالي، فالحجة القائلة مثلا بتوحد الفواعل السياسية والاقتصادية الرئيسية في فرنسا حول قرار الرئيس جاك شيراك الراض للحرب الأخيرة على العراق يتضمن مغالطة كبيرة؛ لأن عدة فواعل محلية فرنسية (شخصيات، منظمات...) بارزة و ذات تأثير في الحياة السياسية الفرنسية أيدت قرار الحرب أو على الأقل دافعت لصالح أولوية العلاقة مع الولايات المتحدة، ولعل أبرزها وزير الداخلية آنذاك والرئيس الحالي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)، و وزيره الحالي للخارجية برنارد كوشنير (Bernard Kouchner)، ما يعني أن قرار معارضة الحرب لم يُستثنى كأى قرار آخر من عمليات المقايضة، المساومة، والمفاضلة التي عادة ما ترافق اتخاذ أي قرار.

● و رغم أنه لا يتوقع لليبرالية أن تلغي الفرضية الواقعية الأخرى القائلة أن موقف المعارضة الفرنسي نجم عن حساب عقلائي دقيق للتكاليف و المكاسب، فإنها مع ذلك ستنتقل موضوع هذا الحساب من الدولة إلى إحدى فواعلها الداخلية المستفيدة من هذا الموقف؛ لأن الدولة الليبرالية ليست وحدة "Unit"، بل هي مؤسسة سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل على حساب الأخرى، ما يدعو كل فاعل إلى إجراء حساب عقلائي لمصالحه التي لا تعبر بالضرورة عن مصلحة الدولة بقدر ما هي سعي لتعظيم منفعه الخاصة.

● ثم أن الانتقال من الدولة إلى إحدى فواعلها المجتمعية كموضوع للمصلحة يستتبعه تعديل في الأهداف المراد تحقيقها من قرار السياسة الخارجية، إذ ستعامل الليبرالية مع مصالح هذه الفواعل من منظور "تعظيم المنفعة" بدلا من منظور "القوة السياسية"، بما يفيد أن أهداف الدولة في تحقيق الاستقلال والنفوذ والمكانة تتحول إلى أهداف الفواعل المجتمعية في تحقيق أهداف "تعظيم المنفعة"، سواء كانت مادية (مكاسب مالية) أو معنوية (تعزيز القدرة على التأثير).

و بالنتيجة، فإن المقرب الليبرالي يضعنا أمام صورة تختلف جوهريا عن صورة الفاعل الواقعي، فالبناء التفسيري لليبرالية يتضمن ثلاث خطوات متوالية مختلفة تماما عن خطوات النموذج الواقعي كما يلي:

- 1- التعريف بفواعل النسق السياسي-الإداري والفواعل الخاصة المنضوية في الشبكة السياسية الخاصة بصنع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق.
- 2- التعريف بالفواعل الأكثر قدرة على الهيمنة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية تجاه العراق.
- 3- التحقق من أولويات و أهداف سياستهم الخارجية.

### 1/ تحديد نفوذ جماعات الضغط المحتملة في سياسة فرنسا تجاه العراق:

تجادل الليبرالية أن جماعات الضغط الداخلية امتلكت تأثيرا هاما على سياسة فرنسا تجاه العراق. وإذا كان أمر وجود هذه الجماعات ورغبتها الأكيدة في التأثير على توجهات السياسة الفرنسية مسألة لا تحتاج لإفراد نقاش خاص، فإن مسألة تأثيرها الفعلي خاصة ما تعلق بجماعات الضغط السياسية والاقتصادية تبدو أقل وضوحا، خاصة إذا تمت المقارنة بجماعات الضغط في السياسة الأمريكية<sup>(1)</sup>. وقد يعود ذلك -جزئيا- للمركزية التي يبدو عليها النظام السياسي الفرنسي كما أثبتت ذلك الأزمة العراقية، فالميز لجماعات الضغط الفرنسية أن أغلبها التقت حول هدف مشترك بشأن العراق، رغم أنها انطلقت من حوافز سياسية، اقتصادية، وإيديولوجية مختلفة كما يلي:

#### 1-1 مؤيدو علاقة فرنسا التقليدية مع العراق:

إذا كانت مشاركة فرانسوا ميتران في حرب الخليج الثانية قد أفرزت انقسامات داخل الطبقة السياسية الفرنسية شمل حتى مسؤولين رفيعي المستوى من صناع القرار، و على الخصوص وزير الدفاع آنذاك جان بيير شوفنمان -الذي قرر الاستقالة-، فإن قرار جاك شيراك الرفض تقديم أي مساندة للغزو الأمريكي الأخير للعراق لم يحدث انقسامات بذلك الحجم، بل أنه حصد توافقا سياسيا لم يحصل منذ عهد ديغول. وإذا كانت الواقعية تجادل بأن كلا الموقفين السياسيين نجما عن إحساس برفض الهيمنة الأمريكية، فإن الليبرالية تعزوهما إلى معسكر مؤيدي السياسة العربية التقليدية لفرنسا "la politique Arabe De La France"، وهو معسكر ضم عدة شخصيات و فواعل نافذة في جهاز صنع القرار الخارجي الفرنسي.

(1) Jaques Beltran, Op. Cit., P. 4.

فأما شوفنمان ومن تقاسم معه الفكر العلماني القومي، فقد كانوا معجّنين بقومية صدام و فكره العلماني إلى حد وصفه بـ "ديغول العراق"؛ لأنه كان يدافع عن سيادة وعظمة بلاده<sup>(1)</sup>. وقد كانت هذه الشخصيات ترى في علمانية النظام البعثي سدا في وجه التوسع الأصولي لإيران والجماعات الإسلامية الصاعدة في عدة دول عربية وإسلامية، ونموذجا يجب تصديره لمواجهة التطرف الديني الذي يهدد فرنسا. أما في البرلمان الفرنسي، فوجدت عدة تحالفات ترفع لصالح العلاقات التاريخية مع العراق، فنجد في الجمعية الوطنية "مجموعة الدراسات حول العراق" (Groupe d'Etudes Sur l'Irak)، وفي مجلس الشيوخ "جمعية الصداقة الفرنسية-العراقية" (Groupe d'Amitié France-Irak) -التي يرأسها منذ تأسيسها صاحب التوجه الديغولي جيل مونييه- وقد دعت المجموعتان في مناسبات مختلفة إلى إقامة نقاشات حول العراق، ونظمت مهمات لتقصي الحقائق وأصدرت عدة تقارير مدينة للحرب ولنظام العقوبات<sup>(2)</sup>. ورغم أن ضعف البرلمان الفرنسي في عملية صنع القرار الخارجي حال دون أن تملك هذه المجموعات تأثيرا حاسما على سياسة الحكومة، فإن ثقل وزن الشخصيات المكونة لها ساهم في تكوين رأي عام قوي مؤيد لهذا التوجه. ولا يجب في مقام ثالث إغفال دور الرئيس جاك شيراك ضمن هذا الاتجاه، وهو الذي امتلك علاقات وثيقة مع عديد الملوك والرؤساء العرب منذ كان وزيرا للخارجية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث نسج معهم علاقات تتعدى علاقات الدولة إلى علاقات شخصية مميزة، وذلك حال العلاقة التي جمعتة بصدام حسين منذ 1974، والتي جاءت علاقات مثمرة إذ أن فرنسا تحصلت حتى حرب الخليج الثانية عام 1991 على عقود هائلة في النفط و السلاح إضافة إلى مبادلات تجارية مكثفة<sup>(3)</sup>.

## 1-2- الجمعيات ذات البعد الإنساني:

لقد تمكنت الجمعيات الفرنسية المناهضة للحرب ولنظام العقوبات من فرض وجودها ضمن شبكة الفواعل المهمة بتوجهات سياسة حكومتها نحو العراق، وقد بدا ذلك وبشكل لافت خلال عقد التسعينيات وخاصة بين سنتي 1998-2000 عندما توالى تقارير الأمم المتحدة المحذرة من الوضع الإنساني الكارثي في العراق، وخاصة حول ارتفاع نسبة وفيات الأطفال العراقيين. ولا يُستثنى نشاط جماعات الضغط من المجتمع المدني- بما في ذلك تأثير الكنيسة الكاثوليكية- من هذا المعسكر، خاصة وأنها غالبا ما تستفيد من تغطية إعلامية واسعة<sup>(4)</sup>. وقد جاءت الانشغالات المعبر عنها من طرف هذه المجموعات إحدى العوامل التي أخذها صناع القرار الفرنسي في الاعتبار حين اتخاذ المواقف السياسية تجاه العراق، وهي الحقيقة التي يمكن الوقوف عندها من المبدأ الفرنسي المستمر الذي يسعى إلى تقليص العقوبات وتفادي كارثة إنسانية ضحاياها المدينون الأبرياء. ومن جهود هذا المعسكر الرافضة للسياسة الأمريكية في العراق، أنه في سنة 2000 دعت جمعيات عديدة من المجتمع المدني عدة سياسيين ومثقفين فرنسيين و أوروبيين - كان ضمنها وزير الخارجية الفرنسي السابق كلود شيسون

(1) إيريك رولو، «شيراك العرب: السياسة الفرنسية المترددة»، في،

<http://www.mondiploar.com/article793.html?PHPSESSID=1c3e6ae2231f858aaca40d5ae84d71c0>

(2) Jaques Beltran, Op. Cit., P. 5.

(3) إيريك رولو، «شيراك العرب: السياسة الفرنسية المترددة»، المرجع السابق الذكر.

(4) Jaques Beltran, Op. Cit., P. 6.

(Claude Cheysson) - إلى ما أسمته "سفيرة نحو بغداد"<sup>(1)</sup>، وكانت رحلة مباشرة نحو بغداد للاحتجاج على نظام العقوبات، ورغم انتقاد واشنطن للمبادرة وانتظارها تنديدا صريحا من باريس، فإن الحكومة الفرنسية اتخذت موقف المحايد، وهو ما عكس تأييدها الضمني للمبادرة.

### 1 - 3 الرأي العام و الإعلام:

شكل الرأي العام أحد العوامل المؤثرة في سياسة فرنسا تجاه العراق، و إذا كانت المعارضة الشعبية لحرب 1991 أقل وضوحا نسبيا، فقد بدا جليا التأيد الشعبي الكبير لموقف الحكومة الرفض لنظام العقوبات و لقرارها عدم المشاركة في عملية عسكرية أخرى ضد العراق لتغيير النظام، وقد تعزز هذا الموقف أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر والتوجه الأمريكي نحو سياسات انفرادية، التي زادت من حجم العداء لأمريكا بين الفرنسيين بسبب تأثير الإعلام وخاصة الصحف القومية. وقد أشار سير للآراء نشر في بداية أبريل 2003 أن 78% من الجمهور الفرنسي كان يرفض الحرب و يؤيد موقف شيراك<sup>(2)</sup>.

### 1 - 4 تأثير الأقلية الفرنسية المسلمة:

تستوجب مسألة الرفض الفرنسي لحرب أخرى ضد العراق فحصا خاصا لحجم تأثير الأقلية الفرنسية المسلمة على هذا الموقف، فهذه الأقلية التي تضم حوالي 5 إلى 6 مليون مسلم -بعيدا عن كونها إشكالية داخلية للحكومة- يُفترض لها امتلاك حجم تأثير معين على سياسة فرنسا الخارجية في المسائل التي تعنيها، و يمكن النظر إلى أعمال الشعب التي أحدثها أبناء هذه الجالية في السنوات الأخيرة لفهم كيف أن الحكومة الفرنسية حذرة جدا في تعاملها مع هذه الفئة من الشعب، وكيف تضع حسابا مستمرا لها. ووفقا للفهم الليبرالي ربما نتج الرفض الفرنسي للحرب الأخيرة على العراق عن التخوف من ردود فعل سلبية مستقبلا من لدن هذه الأقلية، فإضافة إلى الحساسية الموجودة تجاه القضية الفلسطينية، فإن أي عمل عسكري ضد العراق سيُفسر بأنه تحرك آخر ضد العالم العربي الإسلامي، وتأكيدا لأطروحة صدام الحضارات، وهي النتيجة التي لا تخدم نهائيا الأمن القومي الفرنسي<sup>(3)</sup>.

و على العموم، فإن هذه الفواعل المجتمعية المختلفة تختصر لنا حوافز داخلية سياسية، اقتصادية، أيديولوجية...محملة لتفسير المعارضة الفرنسية للسياسة الأمريكية في العراق. غير أن هذا الطرح يصطدم غالبا بعوائق إمبيريقية (حالات تعارض واقعية) ترفع عن الفواعل السابقة مثل هذا الحجم المبالغ من القدرة على التأثير، كما أن ضعف إمكانياتها المادية في الغالب و نسبة تمثيلها الضئيلة في دوائر صنع القرار تضعها في موقف ضعف أقل من أن تُعتمد معه كركائز للتفسير الليبرالي. لذا يدعونا النموذج الليبرالي إلى التعريف بالفواعل الأكثر قدرة على الهيمنة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، وهي الخطوة الثانية في النموذج التفسيري لليبرالية.

<sup>(1)</sup> Ibid.

<sup>(2)</sup> Piero Ignazi, Op.Cit.

<sup>(3)</sup> Emmanuel Todd, *Après L'Empire : Essai Sur La Décomposition du System Américain*, Paris : Edition Gallimard, 2002 , P. 214.

## 2/ تأثير جماعات المصالح الاقتصادية على سياسة فرنسا تجاه العراق:

تبرز المصالح الاقتصادية كإحدى أهم القضايا الواجب أخذها في التحليل الليبرالي لمناقشة الموقف الفرنسي تجاه المسألة العراقية. ففرنسا هي تلك الدولة التي امتلكت مصالح اقتصادية ضخمة في دفاعها عن ضرورة إرجاع العراق إلى الشرعية الدولية دون استخدام القوة؛ إذ كان العراق يدين لفرنسا بمبالغ ضخمة ناتجة في أغلبها عن عقود السلاح، كما امتلكت الشركات الفرنسية مصالح اقتصادية وتجارية معتبرة عن علاقة حكومتها الوثيقة بالعراق. وخلال فترة الحصار الدولي بعد حرب 1991 جاءت فرنسا ثاني أكبر شريك تجاري للعراق واحتلت المرتبة الثانية بعد روسيا في إبرام العقود الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، فيما احتلت المرتبة الرابعة من حيث استرداد النفط العراقي، باستيرادها حوالي 8% من إجمالي صادرات النفط العراقي<sup>(1)</sup>.

إن هذه المزايا دفعت بجماعات المصالح الاقتصادية في فرنسا إلى ممارسة الضغط واستعمال نفوذها على الحكومة باتجاه رفض الحصار الدولي وخاصة الحرب على العراق، لأجل إبقاء علاقات وثيقة مع النظام العراقي تتيح ربح سوق ضخمة مربحة خاصة وأن الشركات الفرنسية كانت قد استبعدت من مزايا عقود إعادة إعمار الكويت بعد حرب الخليج الثانية. وإضافة إلى أكبر شركات النفط الفرنسية Total Fina Elf، يذكر دافيد ستيان في دراسته تحت عنوان "فرنسا والعراق" \* ضغوطات لوبي واسع النفوذ مكون من ما أسماه "عصابة الأربعة"؛ شركات داسو، طومسون، آيروسبياسيال، و ماترا التي استفادت من نفوذ موظفين كبار في الإدارة و سياسيين من اليمين و اليسار<sup>(2)</sup>. وتبرز بهذا الصدد قضية كل من جان ميرمي (Jean-Bernard Mérimée) و سارج بوادفي (Serge Boidevaix)، وهما موظفان بوزارة الخارجية الفرنسية إتهما بالفساد لصالح شركات خاصة لها مصالح في العراق، وقد سارعت الحكومة الفرنسية حينها إلى التأكيد بأن نشاطاتهما كانت فردية و لا علاقة للحكومة بها<sup>(3)</sup>.

و بعد خطوة تحديد أي الفواعل التي يحتمل امتلاكها لأكبر قدر من التأثير على سياسة فرنسا تجاه العراق، فإن الخطوة الأخيرة -حسب النموذج الليبرالي المقترح- هي فحص و التحقق من أولويات سياستها الخارجية.

## 3/ المصالح الاقتصادية الناجمة عن معارضة الحرب:

إن المعطيات الآتية تدفع الليبرالية إلى الاعتقاد بأن موقف المعارضة الفرنسي للتدخل الأمريكي في العراق جاء مدفوعاً بنوع آخر من المصالح هي المصالح الاقتصادية، بدلا عن كونه تأسس على اعتبارات إنسانية أو علاقات تاريخية مع العالم العربي، أو جاء كمحاولة لتحدي الدور الأمريكي كقوة عظمى وحيدة. و رغم محاولة فرنسا تصوير موقفها على أنه نابع عن قناعات سياسية فقط، فإنه يصعب تجاهل المصالح الاقتصادية التي كانت ستتضرر إذا ما وقعت الحرب، فنتائج الحرب كانت لتؤثر سلباً على الاقتصاد الفرنسي بدءاً بقطاعي النفط و التجارة الحيويين.

(1) Alex Macleod, « Just defending national interests? Understanding French policy towards Iraq since the end of the Gulf War », Op, Cit., P.368.

\* أنظر: David Styan , **France and Iraq: Oil Arms and Foreign Policy Making in the Middle East**, Op. Cit.

(2) إيريك رولو، « شيراك العرب: السياسة الفرنسية المترددة »، المرجع السابق الذكر.

(3) Piero Ignazi, Op.Cit.

أما قطاع النفط، فإن كبرى شركات النفط الفرنسية "توتال" كانت قد تفاوضت قبل الحرب مع النظام العراقي حول عقد هام لاستغلال حقول نفطية ضخمة (خاصة حقلي "مجنون" و "نهر عمير")، بما قيمته بين 40 و 50 بليون دولار. وكان يُتوقع للعقد بأن يسمح للشركة الفرنسية باستغلال حوالي 25% من احتياطات النفط العراقي. ولما كان متوسط سعر البرميل يبلغ 25 دولار سنة 2002، فإنه كان يمكن لهذين الحقلين توفير عائدات إجمالية تقدر بحوالي 650 بليون دولار. غير أن هذا العقد لم يكن ليتجسد دون شرط أساسي ووحيد هو بقاء صدام حسين في السلطة؛ أي ضرورة عدم توجيه ضربة عسكرية للعراق<sup>(1)</sup>.

أما قطاع التجارة، فإن فرنسا ومنذ عام 2001 أصبحت أكبر تجاري أوربي للعراق، فقد ساهمت 60 شركة فرنسية في بلوغ قيمة المبادلات التجارية بين البلدين إلى 105 بليون دولار خاصة تحت غطاء برنامج النفط مقابل الغذاء. وعلى سبيل المثال فإن الصادرات الفرنسية نحو العراق تزايدت تباعا وبشكل واضح في السنوات الأخيرة، فهي بعدما قدرت بـ 330 مليون دولار سنة 2000 قفزت إلى بليون دولار سنة 2003، وكان مرشحا لها أن ترتفع في السنوات القادمة؛ ففي معرض دولي أقيم في بغداد أواخر العام 2002 احتلت فرنسا صدارة الدول المشاركة، إذ شاركت بحوالي 150 شركة كاملة<sup>(2)</sup>.

إذن، ولأجل الاعتبارات السابقة تبرر الليبرالية موقفها بالزعم أن قبول فرنسا للحرب على العراق كان يعني: أ- أن نظام ما بعد صدام قد لا يحترم الاتفاقيات والعقود التي وقعها النظام السابق مع فرنسا، خاصة ما تعلق بعقود استغلال و إنتاج النفط.

ب- إمكانية ارتفاع أسعار النفط في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تباطؤا في النمو.

ج- إمكانية التعرض لضغوط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باتجاه إلغاء الديون الدولية والفرنسية تحديدا على العراق.

د- إمكانية تجاهل الشركات الفرنسية من امتيازات إعادة إعمار العراق كما حصل في الحرب الأولى، أين حصلت فرنسا على التمر القليل من العقود.

(1) Ibid.

(2) Ibid.

## المطلب الثالث / التفسير البنائي: سياسة الثبات على الهوية.

فقط بالأخذ في الاعتبار حاجة الدفاع عن -و ترقية- هويات فرنسية جوهرية والعمل من أجل أن يُعترف بها خاصة من طرف الولايات المتحدة، بدل النظر إلى المسألة من وجهة نظر أهداف السياسة العقلانية، سيكون الحل في موقع أفضل للتعامل مع الأسئلة التي يقف أمامها التحليل العقلائي عاجزا عن الإجابة بشأن السياسة العراقية لفرنسا. ولا يتضمن هذا البعد بالضرورة إلغاء لتلك الإجابات التي تمثل خلاصة نتائج المقترين الواقعي والليبرالي، بقدر ما يفيد تحولا نحو إضفاء مزيد من الانعكاسية "Reflexivity" على تلك الإجابات؛ أي إبداء تركيز خاص على العوامل المعيارية أو التصورية غير المادية كالأفكار و القيم و الهوية والثقافة.

و إذا كانت هذه هي الفرضية-القاعدة في البناء الذي يشكله النموذج التفسيري البنائي، فإن البنائية لا تلبث أن تزودنا بفرضيات معيارية أخرى حول سلوك الفاعل، نمط تفكيره وكيف يتخذ قراراته، بما يفني لدحض فرضيات عقل الدولة، وحدوية الفاعل وإستراتيجية الموازنة... وغيرها من الفرضيات التي يتأسس عليها التفسير الواقعي.

● فالبنائية ستفرض تصنيف فرنسا بكونها دولة تنتهج سياسات عقل الدولة؛ لأنه منطق تجاوزته المبادئ الأخلاقية التي جاءت بها الثورة الفرنسية، و إذا كان روبرت كاغان محقا فيما ذهب إليه من أن أغلب الدول الأوروبية قد رغبت عن النسق الهوبزي الذي يتطلب نهج هذا المنطق، فإن رونالد جيرسون (Ronald Jepperson) يشرح أن هذا التحول جاء بفضل عملية التعلم "Learning"؛ ما يعني أنه ليس بمجرد تغيير في الإستراتيجية السياسية ولكنه تغيير في الهويات الوطنية أساسا<sup>(1)</sup>. ويضيف روبرت كوبر (Robert Cooper) أن أوروبا (هنا فرنسا) انتقلت من العالم الحداثي إلى العالم ما بعد الحداثي، أين استبدل منطق عقل الدولة والنظريات الميكافلية لفن الحكم بوعي أخلاقي انطبق أيضا على السياسات الخارجية للدول كما على سياساتها الداخلية، بل ويؤكد أن أوروبا هي النموذج الأكثر تقدما في النسق ما بعد الحداثي بفضل عمليتي التعلم و التكامل<sup>(2)</sup>.

● ومثل هذا التصور يبعث على الاعتقاد -تحتاج البنائية- بأن المصالح ليست ثابتة؛ لأن قرار السياسة الخارجية لا تحدده فقط أهداف المصلحة الوطنية المادية، فهذه الرؤية الضيقة المقترحة من قبل الواقعية لا تعكس على نحو ملائم ما تُضمّنه أغلب الدول في مفهومها للمصلحة الوطنية. بل أيضا الهوية الوطنية و سمعة الدول والحرص على المصير المشترك للأمم و التعلم من التاريخ... كلها عوامل تتدخل في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية المصيرية، و بعبارة أخرى، تصبح السياسة الخارجية جزءا لا ينفصل عن السياسة الداخلية، وهذا ما بدأ يبرز فعلا في أوروبا وخاصة في فرنسا<sup>(3)</sup>.

(1) Pernille Rieker, Op. Cit., P. 11.

(2) Idem.

(3) Idem.

● وعلاقة فرنسا بالنسق الدولي علاقة جد معقدة و لا يجب أن تعلق حصرا بفوضوية النسق الدولي، فكما لا يمكن الاقتراب للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر دون الرجوع لفكر المحافظين الجدد، أو فصل سياسة الاتحاد السوفييتي سابقا أو الصين عن شعورهم بكونهم قوى ثورية، فإنه بالمثل لا يمكن اختزال سياسة فرنسا الخارجية في سلوك تلك الدولة التي تبحث ببساطة عن تحصيل مصالح مادية أو تحسين موقعها من القوة في النسق الدولي. إذ على الدارس لسلوك فرنسا الخارجي أن يرصد اهتماما خاصا للرؤية التي تؤكد أن السياسة الخارجية لهذه الدولة - والتي وجدت على الأقل منذ الثورة الفرنسية لعام 1789 - مرتكزة على فكرة إيجاد دور دولي خاص ومميز لفرنسا ذلك المعبر عنه في الخطاب الفرنسي بـ **استثنائية فرنسا** "Exceptionalism de la France"، أو بعبارة شارل ديغول الشهيرة "Certain Idée de la France"، وهي الصورة التي يتقاسمها كل الفرنسيون، سواء من النخبة أو رجال السياسة أو الشعب، والتي لخصها أحد المفكرين الفرنسيين بأنها: « فكرة مزدوجة، فرنسا تجسد قيما عالمية و تضطلع بمهمة نشرها عبر العالم »<sup>(1)</sup>

● إن هذا الشعور المشترك بين الفرنسيين حول ضرورة اضطلاع فرنسا بدور عالمي مميز هو ما يؤهل - بشكل حاسم- شبكة صنع القرار الخارجي الفرنسية لتشكيل فاعلا موحدا، ففي فرنسا من النادر أن يصل أعضاء هذه الشبكة من سياسيين و صناع قرار إلى حالات مساومة، مقايضة، أو ما شابه في المسائل التي تصنف بـ "الحوية" للأمة، وهذا ما يؤدي غالبا إلى مرونة و إجماع ظاهر في المواقف الفرنسية، عكس ما يحدث عادة في الولايات المتحدة من نقاشات عنيفة تتخللها غالبا مساومات تستمر أحيانا لفترات طويلة قبل اتخاذ القرار. و قد أعطى أحد المفكرين تفسيرا معياريا لهذا الاختلاف على أساس أنه الفرق بين الفلسفة التجريدية الفرنسية "Abstractionism" والفلسفة النفعية الأمريكية "Pragmatism"<sup>(2)</sup>. ومن جهة أخرى يبرز نمط تكوين و تدريب رجال الدولة الفرنسيين كأحد أهم العوامل المؤثرة على وحدوية القرار الخارجي الفرنسي، فالنظام التعليمي الفرنسي يبقى نخبويًا، وعديد خبراء ومستشاري وسفراء السياسة الخارجية الفرنسية هم خريجو إحدى المؤسستين النخبويتين "l'Institut d'Etudes Politiques" أو "l'Ecole Polytechnique"، والشائع أن أغلبهم ينحدر عن عائلات الطبقة الفرنسية النبيلة<sup>(3)</sup>؛ وهذا ما يجعلهم ابتداءً يتقاسمون نفس الأفكار قبل أن يتقاسموا نفس المصالح.

● و اعتمادا على المعطيات الآتية، سترفض البنائية التصنيف الواقعي للسياسة الخارجية الفرنسية بأنها تتبع ببساطة إستراتيجية الموازنة، فحسب **جوليان هاورث** (Jolyan Howorth)، فإن جزءا مهما من الإشكال الذي تطرحه هذه الرؤية (موازنة القوى) أنها تبدو نابعة عن نوايا عدوانية، وهكذا تصور لنا الواقعية المعارضة الفرنسية للحرب الأمريكية على العراق، لكن هاورث يحاج بأن مفهوم الموازنة يمكن أن يصنف ضمن قائمة الأهداف المعيارية؛ يتضمن ذلك مثلا رغبة المشاركة في القيادة بدل الصراع حولها، والتأييد الفرنسي الصريح للحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان يؤكد أن الاختلاف بين الدولتين لم يكن أكثر من اختلاف في المبادئ والقيم

(1) Alex Macleod, "French Policy Toward Iraq Since the Gulf War: A Realist Dream Case?", Op. Cit.

(2) « French Negotiating Style », United States Institute Of Peace (USIP), Washington, DC, Special Report, April 26, 2001, P. 4.

(3) Ibid, P. 3.

بينهما<sup>(1)</sup>. فالبنائية تشير إلى أن فرنسا تحولت إلى طريقة أخرى للتفكير حول السياسة الدولية؛ احترام القانون الدولي والتعددية والشرعية الدولية أصبحت كمبادئ تستحق الدفاع عنها كغايات في حد ذاتها وليست مجرد وسائل لاسترجاع عظمة فرنسا.

إن هذه المقدمات البنائية توصل المحلل حتما إلى نتائج أشد ما تكون في الاختلاف عن الصورة التي يضعنا فيها المقترين الواقعي والليبرالي، ففرنسا ستدرك في هذه الحالة في صورة ذلك الفاعل الاجتماعي الذي تجسد سياسته الخارجية: **أولا**، وقوفا جادا أمام المعايير الدولية والاجتمعية التي تشكل هويته؛ أي التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم سواء كان مصدرها خارجيا أو داخليا. ثم **ثانيا**، استجابة اجتماعية لها بناء على مدى ملائمتها لهويته أو دوره في بيئته الاجتماعية (منطق الملائمة). و**ثالثا**، لهدف الثبات على المعايير التي تجسد هويته الوطنية و هويته الدولية (السمعة الدولية). وفي ضوء ذلك، يُتوقع للبنائية أن تزودنا بإجابات مختلفة تماما عن تلك الإجابات العقلانية للواقعية و الليبرالية عند سؤالها تفسيرا للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية.

فالبنائية ستولي اهتماما خاصا للخطاب الفرنسي خلال هذه الفترة، والذي ركز على عدة مسائل ذات علاقة مباشرة بالهوية الوطنية والدولية لفرنسا خاصة مسائل: 1- المكانة الدولية، 2- الدفاع عن نظام دولي تعددي بديل، 3- احترام القانون و الشرعية الدولية، 4- طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة. و ستشرح كيف أن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق كانت تمس على الأقل مكونين هامين للهوية الفرنسية على المستويين؛ فمن جهة أولى، كانت تعني أن الطموح الفرنسي في امتلاك دور عالمي ينسجم و مكانة فرنسا الدولية سيصبح متجاوزا. و من جهة ثانية، يصبح الدفاع الفرنسي عن احترام القانون والشرعية الدولية وعن التعددية مهددا. لتخلص البنائية في الأخير للقول بأن الموقف الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في العراق نجم عن عدم ملائمة سلوك الانخراط والمشاركة مع التوقعات القيمية المشتركة للهوية الفرنسية على المستويين الدولي و الوطني. وبذلك نكون أمام التقليدين البحثيين للبنائية: المعايير فوق-القومية و المعايير المجتمعية.

### 1/ المعايير فوق-القومية كتفسير للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق:

لقد اعتمدت فرنسا عدة معايير دولية كمرجعية لسياستها الخارجية في العراق، و بصرف النظر عن مدى فعاليتها عمليا، فإنه يكفي أن يسجل لفرنسا الحرص على تأكيد هذه المعايير ودمجها كمكون لهويتها الدولية، وتوظيفها بعد ذلك في سياستها الخارجية. وتحدد البنائية فوق القومية المعايير التي ارتبطت بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق فيما يلي:

#### 1-1 الاعتبارات الإنسانية:

تملك فرنسا سمعة دولية خاصة بين الأمم بكونها بلد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما يدعوها لتوجيه جهودها ونشاطاتها الدولية نحو نشر القيم التي تجسد هذه المثالية والخيرية الفرنسية. وقد تجسد هذا المعنى في الخطاب الحدائي الفرنسي في العبارة الفرنسية الشهيرة **مهمة فرنسا التحضيرية** "la Mission Civilisatrice"

<sup>(1)</sup> Pernille Rieker, Op. Cit., P.11.

"de la France"، وهو المعنى الذي قصده الوزير الفرنسي الأول جون بيير رافاران (J.Pierre Raffarin) حين صرح إبان الحرب الأمريكية على العراق:

« إن مشروعنا حول فرنسا حاملة للقيم الإنسانية، هذه القيم لم يمنحنا إياها التاريخ ولا العلم، لقد منحت لنا لأنها مشروع فرنسا وبالدفاع عليها تحصل فرنسا على صوتها مسموعا في كل أنحاء العالم »<sup>(1)</sup>

و في المسألة العراقية يسهل ملاحظة كيف أن الانشغالات الإنسانية شكلت جزءا مهما من وجهة النظر الفرنسية حول شرعية استخدام العقوبات والقوة ضد العراق للحصول على إذعانه لقرارات مجلس الأمن؛ ففرنسا امتلكت موقفا صريحا وثابتا منذ حرب الخليج الثانية حول النتائج اللاإنسانية لمثل هذه السياسة، بما يفيد أن الأمر لم يكن مجرد تكتيك بقدر ما هو سلوك يتوافق مع قناعة واعتقاد راسخ لدى صانع القرار الفرنسي، وسلوك يعكس خاصية مميزة للهوية الفرنسية.

و تزعم البنائية أن الانشغال الإنساني لفرنسا كان ينبغي التأكيد على السياسة التي لها تأثير واضح نحو تحويل الإدارة الأمريكية عن هدفها الرئيس في العراق، لتظهر فرنسا لا كقوة عالمية كبرى فقط، و لكن كقوة كبرى. بمهمة تقديم الخلاص للبشرية Universalistic<sup>(2)</sup>.

## 1-2 الدفاع عن التعددية و القانون الدولي:

إن الطبيعة العالمية التي اتسمت بها الأزمات التي لحقت نهاية الحرب الباردة، قدمت إلى الأمام أحد أهم أبعاد الهوية الفرنسية -والذي أصبح جوهريا في الخلاف مع الولايات المتحدة-، إنه دور فرنسا كمُدافع عن نظام دولي بديل؛ نظام تعددي يحكمه القانون الدولي وتحترم فيه الشرعية الدولية. ويشير مفهوم التعددية الفرنسي إلى انشغال حقيقي من أجل نظام دولي متوازن لا مانع في أن تكون فيه الولايات المتحدة هي القائد ولكن ليس المهيمن، ودعوة إلى اقتراب تعددي للأزمات الدولية خاصة من خلال الأمم المتحدة.

وتشرح البنائية فوق-القومية الرفض الفرنسي لفكرة الانفرادية الأمريكية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعراق من حيث أنها رفضت فكرة أن الولايات المتحدة هي المخول الوحيد بتصدير الديمقراطية والحرية إلى العالم بفضل قدراتها العسكرية، و تضيف أن فرنسا في دفاعها عن اقتراب تعددي للمسألة كانت تدافع عن عالم لا يحكم فيه فاعل وحده، ولكن تأخذ فيه الجماعة الدولية المسؤولية الجماعية للحكم. وبذلك أصبح العراق رمزا للصراع بين هويتي فرنسا التعددية و هوية الأحادية الأمريكية.

وضمن جوهر هذه الهوية الدولية، ترى فرنسا نفسها مسؤولا عن الدفاع عن القانون الدولي، والذي تضع في مركز مصادره الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن، فهي ترى في المؤسسات الدولية مؤشرا على

<sup>(1)</sup> Alex Macleod, « Just Defending National Interests? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the Gulf War », Op. Cit., P.372.

<sup>(2)</sup> Ibid, P. 370.

تطور متحضر نحو التعاون الدولي بدلا عن كونها أسباب مواجهة في الشؤون الدولية<sup>(1)</sup>. لذا جاء موضوع دور الأمم المتحدة محوريا في الخلاف الفرنسي-الأمريكي حول العراق، وقد أوضح دوفيلبان أساس هذا الخلاف حين بين أن الأمريكيين ينظرون إلى دور الأمم المتحدة في النظام الدولي على أنه حيوي "Vital" بينما تراه فرنسا مركزيا "Central". وفي ضوء الوضعية التي بدت فيها الولايات المتحدة متجاهلة للأمم المتحدة في حربها الأخيرة على العراق، ازدادت فرنسا قناعة بدورها كمدافع عن أهمية هذه المؤسسة الدولية لأجل مجتمع دولي تعددي يحترم فيه القانون الدولي. ويُلتَمَس هذا المعنى بوضوح في خطاب جاك شيراك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حين قال:

« في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يتكلم باسم الجميع، ولا أحد يمكن أن يقبل فوضوية المجتمع الدولي دون قوانين، لا يوجد بديل عن الأمم المتحدة و التعددية تبقى ضرورية...إنه مجلس الأمن المخول بوضع الحدود لاستخدام القوة ولا يمكن لأحد أن يستولي على هذا الحق لاستعماله بشكل أحادي وقائي »<sup>(2)</sup>

ومما يعزز الطرح السابق، هو أن فرنسا لم ترفض -مثل ألمانيا- التدخل الأمريكي في العراق من حيث المبدأ، بل ربطته بمدى احترام الشرعية الدولية، فشيراك لم يستثن إمكانية التدخل العسكري إذا كان ذلك مرخصا من قبل مجلس الأمن:

« يمكن مباشرة أي عمل وقائي إذا بدا ذلك ضروريا، ولكن يجب اتخاذه من طرف المجموعة الدولية والتي يمثلها اليوم مجلس الأمن »<sup>(3)</sup>

لذا، في ذات الوقت الذي هددت فيه باريس باستخدام الفيتو، وضعت قواتها في حالة استعداد لتدخل محتمل في الشرق الأوسط. لأجل ذلك تحاج البنائية فوق القومية أن الموقف الفرنسي من الهجوم الأمريكي على العراق تأسس في جزء مهم منه على اعتبارات الشرعية الدولية وخاصة شرعية استخدام القوة، ففرنسا شددت على ضرورة احترام بعض المعايير لأجل أن يحض التدخل العسكري بالشرعية، وعبر كلمات دوفيلبان:

« استخدام القوة يمكن أن يكون مبررا إذا ما تطلبه الأمن الجماعي أو الأزمات الإنسانية، ولكن يجب أن يكون الملاذ الأخير عندما تستنفذ جميع الحلول و تقرر الجماعة الدولية ذلك عبر مجلس الأمن »<sup>(4)</sup>

### 1-3 المفهوم الفرنسي للأمن: فكرة الجذور العميقة:

يتضمن المفهوم الفرنسي لنظام تعددي أيضا رؤية أكثر إيجابية للأمن الدولي مقارنة بالتي تقترحها واشنطن. بالنسبة لمسألة الإرهاب، رغم اعتراف فرنسا بأهمية إيجاد تحالف دولي لمواجهة، فإنها لا تعتقد بكونه التهديد الوحيد في العالم، كما ترفض إيعازه لدولة واحدة كما أشار أحد مسؤوليها:

<sup>(1)</sup> Paul Galis, Op. Cit., 7.

<sup>(2)</sup> Ibid, P. 8.

<sup>(3)</sup> Piero Ignazi, Op. Cit.

<sup>(4)</sup> Paul Galis, Op. Cit., P. 8.

« فرنسا لا تؤمن بمفهوم الدول المارقة، ولكنها بدلا من ذلك تتحدث عن أنظمة مارقة »<sup>(1)</sup>.

لذلك تدعو فرنسا إلى جهود دولية متعددة الأطراف وشاملة الإدراك لمواجهة الإرهاب؛ بحيث تسعى إلى تقليص دائرة انتشار الفقر وتنامي ظواهر البطالة، الإقصاء والتهميش في الدول النامية، وتشجيع نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، إنها الرؤية التي تقوم على فكرة الجذور العميقة للأمن "Root Causes"<sup>(2)</sup>.

وفق هذا التصور، تدعو البنائية إلى فهم الموقف الفرنسي من المسألة العراقية على أنه-أساسا- اختلاف جوهري مع الولايات المتحدة حول أي نوع من التهديد يمثلته العراق، وأي نتائج محتملة لاستخدام القوة لإسقاط نظام صدام. بهذا الصدد اعتبرت فرنسا -في انسجام بليغ مع هويتها الدولية- أن التهديد العراقي لا يمكن بأي حال أن يختزل في امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، و رغم أنه بعد ضروري، فإنه يتعين إدراك أن حدة هذا التهديد قد زادت بسبب الامتناع السائد لدى المسلمين من الأزمات السابقة في كوسوفو وأفغانستان وخاصة فلسطين، وأن إعلان حرب أخرى ضد العراق سيؤدي إلى تقوية المتطرفين المعادين للغرب في كل أنحاء العالم العربي الإسلامي. لذا فإن حل الأزمة العراقية كان يتطلب استجابة دولية جماعية للتعامل مع أسبابها العميقة، وهي تلك المجموعة المتنوعة من الظروف المضادة التي تؤثر على شروط الحياة الكريمة وتصيب بشكل خاص الشرق الأوسط، وفي ذلك إشارة خاصة غير خافية إلى ضرورة إيجاد حل جذري عادل و دائم للصراع العربي-الإسرائيلي<sup>(3)</sup>. وفي ذلك صرح دوفيلبان:

« غاية المجتمع الدولي لا ينبغي أن تتعلق فقط ببعث التوازن والاستقرار في الأزمات، ولكن محاولة الإسهام في حل المشاكل، وإن لم يتم ذلك فستعود تلك الأزمات إلى ما كانت عليه بل و تغدو أسوأ »<sup>(4)</sup>

باختصار، تقيم البنائية فوق-القومية سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق في ضوء مجموعة من المعايير التي تجسد هوية فرنسا الدولية، فبتأكيد المتواصل على قرارات الأمم المتحدة كمصدر وحيد للتعامل مع العراق تؤكد فرنسا هويتها المؤسساتية كدولة تعمل على خلق ممارسة مؤسساتية مبنية على المصلحة في الحفاظ على مؤسسات تعددية ليس فقط كقيد على سلوكيات الدول، ولكن قبل كل شيء كمصدر لا مفر منه للسلطة والشرعية. ثم أن تأكيدها على بعض المعايير الإنسانية يثبت اقتناعها بأن ذلك واجب أخلاقي، وبأنها مسؤولة أمام القيم التقليدية التي تأسست عليها الدولة والتاريخ والديموقراطية الفرنسية.

<sup>(1)</sup> « French Negotiating Style », Op. Cit., P. 4.

<sup>(2)</sup> Idem.

<sup>(3)</sup> Johnston, Mary. « France, ?Root Causes?, and ESDP », Paper presented at the annual meeting of the *International Studies Association*, Town & Country Resort and Convention Center, San Diego, California, USA, 2006-03-22. In: [http://www.allacademic.com/meta/p100129\\_index.html](http://www.allacademic.com/meta/p100129_index.html)

<sup>(4)</sup> Alex Macleod, « Just defending National Interests? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the Gulf War », Op. Cit., P. 375.

## 2/ المعايير المجتمعية كتفسير لسلوك لسياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق:

تفترض البنائية المجتمعية أن اهتماما خاصا يجب ايلائه لمسائل المكانة والعظمة والهيبة والعزة... حين الاقتراب للسلوك الفرنسي تجاه العراق؛ فطبيعة موقفها المعارض للسياسة الأمريكية هناك نشأ -بشكل كبير- عن أهداف معيارية بدلا عن حساب مادي للتكاليف و المكاسب. فالمسألة العراقية كشفت أحد أهم أمارات الهوية الفرنسية في سلوكها الخارجي، إنه البحث عن الدور والتمسك بحرية اتخاذ القرارات؛ فتحديها لواشنطن يترجم نضالا من أجل الاعتراف الدولي بالحق الفرنسي في أن تعامل كقوة كبرى، كما يترجم صراعا من أجل الاعتراف الأمريكي بفرنسا كدولة يمكنها التصرف باستقلالية في مواجهتها دون أن يصنف ذلك بأنه عداء أو عدم ثقة.

## 2-1 مفهوم الدور "Role Player" في السياسة الخارجية الفرنسية:

تعتقد فرنسا أن لها دورا خاصا يجب أن تضطلع به في العالم. وينبعث جوهر هذا الاعتقاد من الثورة الفرنسية لعام 1789، التي كانت عاملا حيويا في النهضة الأوروبية الحديثة وخاصة في تحول أوروبا عن الملكية نحو حكم المؤسسات التمثيلية، وجلبت للعالم الكثير من القيم العالمية والإنسانية، وأنها بفضل ضوء العقل والمنطق أعطت فرنسا مهمة سامية في تلقين العالم معاني الحرية والسيادة والديموقراطية... ومنذ ذلك الوقت، أصبحت النخبة السياسية الفرنسية تتقاسم فكرة أن فرنسا كانت ويجب أن تبقى منارة إشعاع حضاري لباقي العالم<sup>(1)</sup>. و تبدو السياسة الخارجية الفرنسية جد متأثرة بهذه الصورة التي تضيفها فرنسا على ذاتها، صورة أمة تبحث عن البروز بين الأمم الأوروبية الأخرى، راغبة في أن تكون مركز أوروبا وبدور عالمي قيادي، حتى ألما في علاقاتها الخارجية وفي المسائل الدولية المختلفة تريد أن تستغل الموقف من أجل ترقية مكانتها وزيادة هيبتها في العالم، حتى وإن كان ذلك يعني تسديد ثمن العزلة<sup>(2)</sup>.

و تزعم البنائية أنه ضمن هذا السياق ينبغي إدراج المعارضة الفرنسية للسياسة الأمريكية في العراق منذ حرب الخليج الأولى، فمن خلال هذا الموقف تبنت فرنسا دور قوة كبرى و رأت أن تصنف نفسها كدولة قيادية تدافع عن النظام الدولي من النتائج السلبية للهيمنة الأمريكية. ثم أن فرنسا رأت أن تحالفها مع الولايات المتحدة في حربها الأخيرة على العراق سوف لن يضمن لها المكانة اللائقة بها؛ لأن واشنطن سوف لن تعاملها كشريك متساو، وبالتالي جاء إدراكها لمكانتها الدولية حاسما في تحديد مواقفها من المسألة العراقية. و يلتمس هذا المطلب بوضوح في تصريح دوفيلبان أثناء المصادقة على القرار 1441 حين قال:

« إن لفرنسا مهمة وطموح في أن تضطلع بدور دولي كبير، ألما تملك الوسائل لأجل ذلك؛ قدرتها على الإبداع، مستواها التكنولوجي والتعليمي يوفران لها قاعدة صلبة، مكانتها في أوروبا، عضويتها في مجموعة الثمانية و مجلس الأمن تمنحها القدرة على التعبئة. طوال تاريخنا أحست أمتنا ألما كلفت بمهمة خاصة على المسرح الدولي حاملة قيم تريد أن تتقاسمها مع الشعوب الأخرى »<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Paul Galis, Op. Cit., P.4.

<sup>(2)</sup> Piero Ignazi, Op.Cit.

<sup>(3)</sup> Alex Macleod, « Just defending National Interests? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the Gulf War », Op. Cit., P. 372.

## 2-2 الدفاع عن مكونات هوية السياسة الخارجية:

من الأهداف المحورية لأي سياسة خارجية الانشغال الدائم بحماية وضمان الاستقلال الوطني. غير أن المفهوم الفرنسي للاستقلال يبقى خاصا، فهو يعكس تلك الطبيعة المتميزة لسياساتها الخارجية كسياسة مركزية، ذاتية، أصيلة تعتمد على السياق الذي تدرك نفسها فيه. وعكس الولايات المتحدة التي يمكن أن تقرر في النهاية تغيير موقفها نحو أكثر ليونة عن اللغة التي أبدتها في البداية دون أن تشعر بأن ذلك يعبر عن حالة ضعف، فإن الفرنسيين يمكن أن يتخذوا موقفا ثابتا دون أن يتراجعوا عنه؛ لأن التراجع يُشعر فرنسا بأنها أصيبت في كبريائها<sup>(1)</sup>.

برز هذا التصور عمليا خلال الأزمة العراقية الأخيرة، فكلما زادت الولايات المتحدة من ضغطها على الدول الأوروبية تمسكت فرنسا أكثر بموقفها المعارض للحرب. و تشرح البنائية هذا الموقف بأنه جاء نابعا عن هويتها الوطنية في التصرف باستقلالية؛ إذ أنه من بين أهم الرسائل التي حاولت فرنسا إيصالها هي فكرة أن تحفظاتها على السياسة الأمريكية لا يجب أن تربط بالعداء لأمريكا أو أن تُعزى فقط إلى رفضها الواقع الأوروبي التابع للولايات المتحدة، بل أنها تجسد حقيقة أنها دولة ترفض أن تنتهج أو تقبل سياسات دول أخرى بشكل لا تملك معه حق المناقشة والانتقاد وحتى إبداء الرأي. ولقد جاءت الحرب الأمريكية على العراق فرصة مناسبة لفرنسا من أجل تأكيد هذا البعد من هويتها الوطنية، من حيث أنها لم تعبر عن وجود نقاش تعددي فقط بل أثبتت لها مكانتها و قدرتها على اتخاذ الموقف المستقل، وقد كتبت صحيفة فرنسية حكومية هي (Le Monde) بافتخار: « لقد استعادت فرنسا تأثيرا غاب عنها لسنوات، ولعبت دورا بالغ الأهمية في المسألة العراقية »<sup>(2)</sup>.

باختصار، تحتاج البنائية المجتمعية بأن الموقف الفرنسي من المسألة العراقية يؤكد حاجة فرنسا في استغلال مثل هذه الفرصة من أجل تأكيد حضور الدبلوماسية الفرنسية وضمان دور دولي متميز لها في محافل الأمم، وكذا الرغبة في تحديد واتخاذ المواقف بالذات في تحديد خياراتها دون التعرض للضغط أو التهديد أو المساومة، ولا تفسير لهذا السلوك سوى كونه وفاقا والتزاما بميراث الهوية السياسية الفرنسية؛ العظمة، العزة، العالمية والاستقلالية...

(1) « French Negotiating Style », Op. Cit., P.4

(2) Alex Macleod, « Just defending National Interests? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the Gulf War », Op. Cit., P.372.

### المبحث الثالث: البعد التقييمي / الخلاصات الإمبريقية والنظرية.

بعد أن أعطى المبحث السابق الحرية الكاملة للمقتربات النظرية لتقديم تفسيراتها لأهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، وفقا لتصوراتها، حججها والبناء التفسيري الذي تقترحه، فإن فحص إسهامات هذه المقتربات وتقييم قدرتها التفسيرية - كمطلب رئيسي تضمنته بوضوح إشكالية البحث - يشكل آخر وأهم خطوة في سعي البحث الوصول إلى إجابات تتحرى فهم السلوك الفرنسي السابق.

وستعتمد الوظيفة التقييمية على بعدين اثنين: أولهما نظري، أين يستنتج البحث - من خلال المحاور النظرية للمقتربات الثلاث - خلاصات نظرية تأليفية حول السياسة الخارجية المفترضة للفاعل من حيث، البيئة المسؤولة عن تشكيل خياراته، عن منطق سلوكه المفترض ونموذج صنع قراره، وعن الأهداف التي يسعى لتحقيقها. وثانيهما إمبريقي، من خلال مقارنة الإجابات النظرية المقترحة مع واقع السياسة الخارجية الفرنسية في مسائل أخرى.

ولأن البحث جاء أيضا محكا مفيدا لفحص الإسهامات النظرية، فسنلخص مجموعة من النتائج النظرية التي حملها البحث في مطلب ثاني.

## المطلب الأول: مزايا وحدود التفسيرات النظرية لسلوك السياسة الخارجية في العراق.

تضعنا الإجابات المستقاة عن المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية للواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية والبنائية في صورة معقدة ومشوشة يصعب معها التقويم النظري والمفاضلة المجردة بين الرؤى التي تقترحها، وذلك حين تزودنا بتفسيرات عديدة ومتنوعة وأحيانا متناقضة لذات السؤال الواحد الذي طرحناه: لماذا عارضت فرنسا توجهات السياسة الأمريكية نحو العراق منذ حرب الخليج الثانية؟

وربما يسهل ملاحظة أن جوهر هذه الصورة المعقدة تكمن في أن أغلب التفسيرات المستخلصة عن المقتربات النظرية الثلاث لا تخلو من القدرة على الإقناع والتبرير لأطروحاتها بما تملكه من مؤشرات وحجج تجادل بها لصالح جدارة وقوة بنائها التفسيري. لأجل ذلك يتعين البحث عن محك واقعي يطرح التفسيرات الضعيفة عن القوة ويسمح بالمفاضلة والاختيار بينها بما يؤدي إلى تقييم يتحرى الموضوعية والدقة في تفسير الموقف الفرنسي السابق. ولن يكون هذا المحك سوى المحك الإمبريقي؛ أي سلوك السياسة الخارجية الفرنسية في أرض الواقع، فكيف يتم ذلك؟

لأجل بلوغ المسعى الأخير، سيتم مقارنة الإجابات التي تقترحها المقتربات النظرية المعتمدة في الفصل النظري، والقيمة التفسيرية لكل منها "Explanatory Value" مع الوقائع الإمبريقية الملاحظة "Obsarval"، والقيمة "Emperical Value" للمتغير التابع لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية. وطبقا لأسلوب التطابق "Congruence Procedure" سيمكننا تقييم القوة التفسيرية لكل مقترح بالنظر لدرجة الاتساق الموجودة بين التفسيرات النظرية والحقائق الإمبريقية<sup>\*</sup>، فإذا ما وُجد تعارض بينهما فإن القوة التفسيرية للمقترح المعني تكون في حالة ضعف، ولا تكون في موقع قوة إلا في حالة وجود تجانس تام بينهما. وتبقى الإشارة ضرورية إلى أنه ما دام كل مقترح يزعم بأن تفسيراته يمكن أن تنطبق على مختلف سلوكيات السياسة الخارجية الفرنسية - وليس فقط موقفها من المسألة العراقية - فإن حقائق إمبريقية أخرى ستأخذ في الاعتبار أيضا من أجل تعزيز أو تقليص ثقتنا في القوة التفسيرية لكل مقترح.

وفي مستوى آخر من التقييم، ينبهنا النقاش السابق إلى أن أحد أهم مصادر الخلاف التي توصل المقتربات النظرية الثلاث إلى تلك الإجابات المتميزة، هي الخلفية الأنطولوجية والإستمولوجية التي تعتمد عليها كل نظرية. **فأنطولوجيا**، نجد الواقعية الجديدة تركز حصرا على قيود وحوافز البيئة الدولية كأهم عامل مفسر لسلوك الدول، بينما تختزل الليبرالية النفعية بيئة التحليل في المستوى المحلي وتحديد الشبكة السياسية لصنع القرار، بينما تحاول البنائية الجمع بين المستويين في نموذجها الذي يدمج بين "العضو" و"البنية". أما **إستمولوجيا**، فتدرك كل من الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية السلوك الفرنسي عقلانيا؛ في كونه نجم عن حساب عقلائي للتكاليف والمكاسب وفضل لأنه يعظم مكاسبها ويقلص خسائرها، بينما تفهمه البنائية معياريا في كونه نجم عن حسابات قيمية غير مادية تتعلق بالهوية الوطنية والسمعة الدولية.

\* لفهم أفضل لهذا الأسلوب أنظر: Volker Rittberger, Wolfgang Wagner, **German Foreign Policy Since Unification** Theories Meet Reality, Manchester, Manchester University Press, 2001.

لأجل ذلك، فإن فحص المتغيرات التي تزودنا بها المقتربات الثلاث من زاوية المحاورتين النظريتين السابقتين [انطولوجيا وإبستمولوجيا] سيساهم أيضا في خدمة الهدف التقييمي المنشود.

يبدو الربط الواقعي بين سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق وأهداف القوة السياسية مبررا في عديد المواقف، فالسعي وراء تحقيق أهداف المصلحة الوطنية يبقى في جميع الحالات الهدف النهائي لصانع القرار الخارجي الفرنسي، ومهما تنوعت المبررات أو الأهداف المعلنة، تبقى الأهداف الإستراتيجية -لدولة تملك من القدرات ما يؤهلها لتكون قوة ذات نفوذ عالمي- متعلقة تلقائيا بطموحات القوة السياسية **Power Politics**، سواء لهدف الاستقلال (الواقعية الدفاعية) أو البحث عن النفوذ والمكانة (الواقعية الهجومية). وبوضعك لهذه الفرضية الواقعية أمام محك الاختيار الإمبريقي ستجد دون عناء مؤشرات قوية تدعمها.

من جهة، الحجة الواقعية القائلة بأن مبدأ تعددية الأقطاب تم استعماله عمدا في تبرير موقف المعارضة للغزو الأمريكي للعراق لأجل تحصيل مزيد من التأثير في المسألة العراقية، يؤيده عمليا الرجوع إلى ذلك التأييد الفرنسي للحرب ضد صربيا عام 1999، رغم أنه تدخل عسكري بقيادة أمريكية ودون موافقة أممية صريحة، فهذا يرحح الفرضية الواقعية القائلة بأن مبادئ القانون الدولي واحترام الشرعية الدولية لا يتم إتباعها عن قناعة بل في حدود ما تخدم به المصلحة الوطنية الفرنسية، ويعزز الطرح القائل بأن فرنسا -كما هي الولايات المتحدة- تستخدم حجة الشرعية الدولية والتعددية فقط حين تعتبر الأمر ملائما<sup>(1)</sup>، وهو الحال الذي انطبق على المسألة العراقية منذ حرب الخليج الثانية.

ومن جهة أخرى، تمثل هدف "الاستقلال" واضحا في موقف المعارضة الفرنسية للحرب الأمريكية الأخيرة على العراق؛ حين آثرت باريس الثبات على موقفها المعارض خلافا لمواقف أغلب دول الإتحاد الأوروبي، ما كان يعني تجاهلا للمعايير الأوروبية عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحملا لثمن الانقسام الباهظ أمام أولوية المصلحة الوطنية في ضرورة موازنة القوة الأمريكية وتفادي انفرادها بسلطة القرار في المسائل الإستراتيجية التي تعني إفرازاتها العالم.

و مع ذلك، يبقى اختزال الموقف الفرنسي في أهداف القوة السياسية غير قادر على مساعدتنا لفهم لماذا اتخذت فرنسا تلك الخطوة غير المسبوقة بالتهديد باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد أحد أهم حلفائها (الولايات المتحدة) في مسألة اعتبرتها الأخيرة حيوية لأمنها القومي. كما أن التحليل الواقعي يتجاهل حقيقة المساندة الفرنسية الكاملة للهدف الأمريكي المعلن في جعل النظام العراقي يحترم ويخضع لقرارات مجلس الأمن، فالمطلب الفرنسي كان واضحا في ضرورة الحصول على ترخيص مجلس الأمن للقيام بأي عمل عسكري ضد العراق. ثم أن إقصاء النموذج التفسيري الواقعي لأي تأثير محتمل للبيئة الفرنسية الداخلية على قرار المعارضة يطرح على متبني التحليل الواقعي إشكاليات يصعب التعامل معها؛ فهل كان يُتوقع مثلا للشئائي (ساركوزي- كوشنير) أن يتعامل مع الأزمة العراقية كما تعامل معها الشئائي (شيراك- دوفيلبان)، وهل كان لفرنسا أن تتخذ ذات الموقف لو لم تكن لشركاؤها النفطية عقود ضخمة في العراق؟ فهذه التساؤلات تضع دون أدنى شك بعض القيود على جدارة التفسير الواقعي، وتفسح مجالا واسعا أمام تفسيرات أخرى ممكنة ليست بالضرورة بديلة ولكنها مكملتها.

(1) Pernille Rieker, Op. Cit., P. 8.

تحاول الليبرالية النفعية أن تقدم نموذجاً تفسيرياً موازياً للنموذج الواقعي، حين تُفرد اهتماماً خاصاً للبيئة الفرنسية الداخلية، وتتناول بالبحث في مصالح الفواعل المنضوية في الشبكة السياسية لصنع القرار الخارجي الفرنسي، لإيجاد إجابات تراها كافية لتفسير مضامين المعارضة الفرنسية للسياسة الأمريكية في العراق. غير أن اكتفائها بهذا البعد الداخلي وتقديمها غالباً لافتراضات مستترة حول الطريق الذي تنتهجه البيئة الدولية لتشكيل مجال خيارات الدولة يجعل إسهاماتها تبقى محدودة على العموم؛ حيث أنها بذلك تجعل من الحالات التي يمكن أن تُختبر فيها قيمتها التفسيرية إمبيريقياً قليلة جداً، وتعبر عن حالات معزولة؛ لأنها تقترب يتأمل فقط وبصورة نموذجية تلك الحالات من المواقف الخارجية التي يكون فيها السلوك موضوع الدراسة قائماً<sup>(1)</sup>. لذلك فهي تزودنا برؤى جديرة بالاهتمام حين مناقشة مواقف فرنسا حيال بعض تفاعلات المسألة العراقية، كمواقفها من البرنامج الأممي "النفط مقابل الغذاء"، أو من المقاطعة الأوروبية للمسؤولين العراقيين... الخ

اعتماداً على التقييم السابق، قد يُقترح دمج بيئتي التحليل الداخلية والخارجية للحصول على مقترب متكامل في جمعه بين المتغيرات البنوية والداخلية للاقترب بشكل أفضل لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية في العراق، غير أن معالجة هذا الإشكال لا يلغي الإشكال الآخر وهو أن كلا من الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية تفترض منطق العقلانية لسلوك الفاعل، فإذا ما كانت العقلانية قادرة على أن تبرر كل المواقف الفرنسية في العراق أمكن التسليم مباشرة بفعالية هذا الربط، ولهذا فإن الخطوة الموالية هي مناقشة مدى قوة وملائمة التفسير العقلاني لفهم أبعاد السلوك الفرنسي.

إذا كان منطق العقلانية يفترض أن الحساب العقلاني الدقيق للتكاليف والمكاسب المحتملة وفق منطق النتائجية هو المسؤول عن رسم معالم السلوك الفرنسي تجاه العراق، فإنه كان يجدر بالنظريات العقلانية (الواقعية والليبرالية) -جريا وراء هذا المنطق- أن تتنبأ لفرنسا بأن تحتلق أي ذريعة من أجل تبرير مساندتها للولايات المتحدة في سياستها العراقية، وتبرر مشاركتها إياها في حربها الأخيرة ضد العراق لا أن تبرر معارضتها لتلك السياسة اعتماداً على ذات المنطق العقلاني.<sup>(2)</sup> فالحساب العقلاني للنتائج كان يحمل السياسة الخارجية الفرنسية على ضرورة الالتحاق بالحليف الأمريكي ليس فقط لحماية مصالحها الاقتصادية الآنية هناك، ولكن حتى تضمن مزايا إستراتيجية واقتصادية بعيدة المدى (مزيد من النفوذ في المنطقة وعقود هامة لإعادة الإعمار...).

**فاقتصادياً،** مع سنة 2003 مثل العراق 0.2% من التجارة الفرنسية، واستوردت فرنسا 8% فقط من صادرات النفط العراقي مقارنة بالولايات المتحدة 56%؛ وإذا كان على أي فاعل التصرف وفق مبدأ الخيار العقلاني، فإنه كان يتعين على أكبر شركات النفط الفرنسية TOTAL أن تكون أول من يتحفظ على سياسة حكومتها في العراق في محاولة لتفادي أضرار محتملة لمصالحها المشتركة مع الشركات العالمية

(1) فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 25.

(2) Alex Macleod, « Just defending National Interests? Understanding French Policy Towards Iraq since The End of the Gulf War », Op. Cit., P. 370.

-ومنها الأمريكية- في حقول النفط العراقية<sup>(1)</sup>. أما استراتيجيا، فباتباع جميع النصائح والخطوات العقلانية كان يجب على فرنسا أن تجد لها طريقا آخر غير المعارضة، سواءً بتقديمها للحد الأدنى من الدعم السياسي أو على الأقل تبنيها لمعارضة هادئة دون تعريضها لعلاقتها التاريخية مع واشنطن إلى أزمة عميقة لا تستطيع معها أن تأمل في توسيع أسواقها أو إمضاء عقود جديدة أو توسيع صادراتها نحو العراق، بل وحتى أهدافها الإستراتيجية المعلنة في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أصبحت تبنيها لخيار المعارضة صعبة التحقيق<sup>(2)</sup>.

وسيكون تبرير المعارضة الفرنسية للحرب الأمريكية الأخيرة في العراق أيضا أقل إقناعا إذا ما تم الاعتماد الحصري على التحليل القائم على الحساب الخالص للتكاليف والمكاسب للأسباب التالية:

- أن الغزو الأمريكي للعراق بالنظر للنوايا والأهداف الأمريكية المعلنة كان حتميا، وفرنسا كانت لتكسب مزايا مادية ضئيلة بمعارضتها لسياسة خارجية لم تكن مستعدة للتراجع، ولم يكن النجاح المتوقع من محاولة ثنيها عن ذلك سوى اكتساب احترام وتقدير الرأي العام المحلي والعالمي، ومع ذلك استقر صانع القرار الفرنسي على خيار المعارضة.

- أن موقف المعارضة كان سيمنع فرنسا بشكل كبير من التأثير في المسألة العراقية بعد الحرب، مع إمكانية فقدان تأثير مهم كانت تملكه في فترة حكم صدام حسين.

- بالرغم من أن فرنسا وقعت فعلا عددا من الاتفاقيات النفطية والتجارية مع العراق في السنوات الأخيرة من حكم صدام، فإنها لم تملك ضامنا بأن نظام ما بعد صدام سيحترم تلك العقود.
- في حالة نجاح الغزو الأمريكي لم يكن من المرجح أن يتم استلام الديون الفرنسية على العراق في المستقبل المنظور.

- رغم أن فرنسا امتلكت مصالح ضخمة من العقود المختلفة لشركاتها وخاصة في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" بما أعطى الحافز للمسؤولين الفرنسيين للدفاع عن نظام صدام، فإن المكاسب المادية والمعنوية بعيدة المدى- أي إقامة علاقات جيدة مع نظام ما بعد صدام في حالة زواله- تفوق على الأرجح امتيازاتها الحالية.

إذن، فلو أن نموذج صنع القرار الفرنسي كان عقلانيا مطلقا وكان منطق النتائجية وحده من يقف خلف تقييم واختيار البدائل، لأخذت جميع هذه الاحتمالات في الاعتبار قبل الثبات على خيار المعارضة. إن هذا يشكل ما يكفي لتبرير الاعتقاد القائل بأن الحوافز المادية للسياسة الفرنسية تجاه العراق غير قادرة على تفسير كل شيء، بما يفسح المجال واسعا أمام فحص العوامل غير المادية وهي الرؤية التي يقترحها المقترح البنائي.

تكمن القوة الرئيسية للمقترح البنائي في كونه يستطيع الإجابة عن تلك التساؤلات حول السياسة الخارجية الفرنسية التي وقفت أمامها المقتربات العقلانية سابقا عاجزة عن الإجابة؛ فالبنائية بتركيزها على دور الأفكار والهويات والكيفية التي تؤثر بها على طريقة إدراك الفاعل لنفسه ولحيطة تحوز أفضلية تفسيرية واضحة أثناء التعامل مع حقيقة السلوك الفرنسي تجاه العراق.

(1) Ibid, P. 371.

(2) Idem.

إن نظرة وجيزة على التاريخ الفرنسي لمرحلة ما بعد واستفاليا تؤكد وجود مركزية شبه مطلقة للدولة في فرنسا، مؤسسة أيديولوجيا على تكوين هوية وطنية متميزة؛ لضمان وحدة داخلية أكبر وحضور دولي أقوى وأرسخ<sup>(1)</sup>. والبحث في هذا البعد ينير الباحث برؤى مفيدة في الاقتراب لمواقف فرنسا الدولية وسلوكها الخارجي عموما وتجاه العراق خصوصا، وقد لا يحتاج ذلك إلى التعمق بالتحليل والبحث في كل محتوى أو تاريخ الهوية الفرنسية بعيدا عن تلك الخصائص التي أصبحت مع الوقت مكونات ثابتة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية.

في مقدمة هذه الهوية تأتي الصورة التي تضيفها فرنسا على نفسها كأمة تملك "مهمة تحضيرية" عالمية تسعى لإنجازها، وبعبارة أخرى، دورا دوليا يضمن لفرنسا وجودا ونفوذا عبر العالم كقيمة جوهرية في حد ذاتها. وضمن هذا المسعى يندرج البحث الفرنسي الدائم عن الحفاظ على مكانة مميزة لفرنسا في المجتمع الدولي أو [ المكانة ]، ويستتبع هذا الاعتقاد خدمة أهداف معيارية أخرى أيضا، ففرنسا لها تقليد عريق في الرغبة في الانخراط في جميع الشؤون الدولية، وهو الدور الذي لا ترغب في التخلي عنه [ العالمية ]، كما أن الاعتداد الفرنسي الكبير بالتاريخ يجعل من ضمن أولويات سياستها الخارجية ضمان إدراك الدول الأخرى للوجود الفرنسي على أنه ضروري في جميع الشؤون العالمية<sup>(2)</sup>، ففرنسا تشعر أنها بفضل ماضيها وحضارتها العالمية العريقة مخولة تلقائيا بالحضور في جميع محافل الأمم، وحقيقة بمناقشة كل ما يعني العالم [ العظمة ]. وهذا الدور الذي تطمح إليه فرنسا يقتضي التصرف بحرية في اتخاذ القرارات وتنفيذها [ الاستقلالية ]، وحتى مشاركة الآخرين في المواقف ومساندتهم عمليا يتطلب عدم الشعور بأن ذلك يتم تحت الضغط أو التهديد [ العزة ].

وعمليا، تفسر لنا هذه الأبعاد من الهوية الفرنسية كثيرا من المواقف والسلوكات خاصة فيما يتصل بالتعامل الفرنسي مع العولمة، فغالبا ما نجد الخطاب الفرنسي يصف العولمة الحالية بـ "الأمركة" ويحذر من أن خطر الأمركة على البيئة الثقافية الفرنسية هو في نفس حجم أي تهديد للسيادة الفرنسية كبيئة مادية، ويصف الكثير من الكتاب الفرنسيين آليات العولمة الاقتصادية والتجارية والإعلامية الخاضعة للهيمنة الأمريكية على أنها تهديد ليس فقط للاقتصاد الفرنسي ولكن أيضا للهوية الفرنسية<sup>(3)</sup>.

لأجل ما سبق، يأتي الاعتماد على النموذج المعياري لصنع القرار وعلى منطق الملائمة كأساس لتفسير المعارضة الفرنسية للسياسة الأمريكية في العراق ليمنحنا إجابات مقبولة لتلك الأسئلة التي سبق وأن أعجزت المقتربات العقلانية؛ فالقول بأن ذات الموقف الفرنسي نشأ عن اعتبارات الدور والاستقلالية والعظمة والعزة... يبقى -بالنظر لنمط التفكير المعروف عن الفرنسيين- تفسيراً جديراً بالثقة.

غير أن الامتياز الواضح الذي يحض به التفسير البنائي عما سواه -بتركيزه على العوامل غير المادية- ليس حائلا دون استثنائه من الانتقاد أيضا، فمنتقدو هذا المقترب ساقوا من الحجج النظرية والإمريقية ما قد يقلل من جدارة التحليل البنائي، ويؤكد استحالة شموليته لتفسير كل مضامين السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق.

(1) Sophie Clavier, Op. Cit., P. 19.

(2) "French Negotiating Style". Op. Cit., P. 4.

(3) Sophie Clavier, Op. Cit., P. 2.

فنظريا، -وكما يؤكد رواد النظريات النقدية في العلاقات الدولية- تلوح صعوبة دراسة مسائل الأفكار والمعايير والهويات بعيدا عن البنيات السياسية والاجتماعية والصراعات المستمرة على القوة والمصلحة. فمن جهة أولى، نجد أن أولئك الذين يتحكمون في الخطاب السائد من الذين يستفيدون من النظام السياسي والاجتماعي القائم يملكون -من خلال التركيز على هذا الخطاب وإعادته باستمرار- إمكانية التأثير على الأفكار والسلوكيات داخل المجتمع، وبذلك يشكلون مضمون الهوية بما يوافق أهدافهم ويخدم مصالحهم<sup>(1)</sup>. ثم أن الهوية -مثل القومية تماما- يستحيل عزلها عن وظيفتها الاجتماعية في خلق التماسك الاجتماعي والذي يمكن أن يستغل بعد ذلك في شرعنة السياسة الداخلية وحتى الخارجية للدولة. وفي حالة فرنسا، ساعد توظيف هذا البعد في الحفاظ على الشرعية الداخلية للحكومات الفرنسية وعلى شرعية سياساتها الخارجية، وحتى على تقوية حجم نفوذها السياسي على المستوى الدولي<sup>(2)</sup>.

وباختصار، يخلص هذا النقد إلى النتيجة التي مفادها أن التحليل القائم على الهوية يتجاهل الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف خلف استخدامها، بما يؤدي إلى عدم فهم عميق للخيارات السياسية.

أما عمليا، فإن مسألة الاضطلاع بدور عالمي مميز بهدف التأثير في تفاعلات الأحداث الدولية يكون دون معنى إذا لم يرتبط بخدمة أهداف سياسية مادية، فواقع المؤسسات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة أنها تمنح للأعضاء فرصا للمشاركة في مختلف نشاطاتها العالمية، وتبعا لذلك أصبح أهم تحدي للدول الطامحة إلى مثل هذا الدور هو أن لا تنفرد الولايات المتحدة بصنع قواعد وقوانين هذه المؤسسات وتتحكم في قراراتها الحاسمة، وفرنسا إذ تبحث عن الدور والمكانة العالمية فهي تملك إستراتيجية معدة لزيادة نفوذها العالمي؛ فهي تعتقد أن نفوذها سيزيد إذا ما أجبرت الولايات المتحدة على الخضوع لقرارات مجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى بدل أن تكون حرة في إتباع مصالحها الخاصة بمنهج أحادي. ويمكن لهذا الهدف أن يفسر أيضا لماذا عملت فرنسا على أن يبقى التعامل مع المسألة العراقية ضمن صلاحيات الأمم المتحدة، وقاومت كل الجهود التي كانت تبغي تحويل النقاش خارجها<sup>(3)</sup>.

(1) Ibid, P.19.

(2) Ibid, P.4.

(3) " French Negotiating Style", Op, Cit., P.5.

## المطلب الثاني: نحو نظرية تأليفية لمقتربات السياسة الخارجية.

لم يأت فحص مضمون السياسة الخارجية في العراق مفيدا لأهداف إمبيريقية فقط؛ كبحت عن تفسير لطبيعة سلوكاتها ومواقفها المعارضة غالبا للسياسة الأمريكية هناك. ولكن جاء محكا مفيدا لخدمة أغراض نظرية أيضا، فتقييم المقتربات النظرية للسياسة الخارجية المعتمدة في البحث حمل عددا من النتائج الجديرة بالاهتمام كما نلخصها فيما يلي:

في الواقع، تقدم كل من الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية و البنائية رؤى متماسكة وجديرة بالتصديق "Plausible" في تفسيرها للسياسات الخارجية للدول، خاصة وأنها قادرة على تدعيم تفسيراتها بتأييد إمبريقي معتبر في حالات معينة. غير أن أخذ كل مقترح منها على حدة يبدو غير كاف للتأسيس لنظرية تدعي الشمولية على حساب الأخرى.

بالنسبة للواقعية، فإنها تزودنا بحقيقة عن الفاعل لا يمكن تلافيها حين تربط بين أهداف القوة السياسية ومحاوله فهم سلوك الدول، فالبحت في التاريخ يؤكد أن الكثير من التحولات الكبرى في مواقع الأمم دوليا لحقتها تحولات من نفس الحجم في سياساتها الخارجية، وربما أظهرها اليوم سياسة الهيمنة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية بعدما حصلته من قوة قبل وأثناء تلك الحرب<sup>(1)</sup>. فالنظرية القائلة إذن بأن قوة الدولة تحدد نواياها جديرة بالثقة، وتؤيدها شواهد تاريخية لا تحصى. ومع ذلك، فإن هذا الموقف لا يجد إجابات مقنعة لبعض الأسئلة الوجيهة، فهل ستتعامل الدولة التي زاد موقعها من القوة مع حلفائها كما ستتعامل مع أعدائها ومنافسيها؟ ثم أن دولا شهدت تحولا مرييا في موقعها الدولي من القوة، ومع ذلك، استمرت في نهج سياسة خارجية توسعية (اليابان في الحرب العالمية الثانية)؛ وينطبق نفس الأمر على دول زادت مصادر قوتها دون أن ينطبع ذلك على سلوكها الدولي؟

فالواقعية -إذن- ليست بتلك النظرية القادرة على تفسير كل السياسات الخارجية، وإذا كانت الواقعية الجديدة تقدم الشيء الجديد للمنظور الواقعي، فهي تبقى كذلك محدودة ولا تفسر لنا جميع الحالات والمواقف<sup>(2)</sup>؛ فالواقعية تقدم في أفضل الحالات نموذجا بسيطا وجزئيا عن السياسة الخارجية. بسيطا؛ حين يركز على ذلك التحليل لذي تلخصه عبارة «في نهاية المطاف تبحت جميع الدول عن خدمة مصلحتها الوطنية...». وجزئيا؛ حين يحصر هذه المصلحة الوطنية في صورتين توسيع أو الدفاع عن موقعها من القوة في عالم فوضوي. فالمصلحة الوطنية -كمتمغير واقعي تابع- قد تجد لها تعريفات وتصنيفات مختلفة وأحيانا متناقضة بين فواعل يفترض أنهم يملكون نفس الموقع من القوة في النسق الدولي بما يؤهلهم لنهج سلوك خارجي متشابه؛ فنظريا -واعتمادا على فرضيات الواقعية- كان يُرجح أن تجمع فرنسا وبريطانيا سياسة خارجية واحدة تجاه العراق استنادا لتقارب موقعهما الدولي من القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولكن اختلاف رؤية كل منهما للولايات المتحدة لحقتها سياسات مختلفة تباعا، والمفارقة أن كلا منهما رأى مصلحته الوطنية في إتباع تلك السياسة.

(1) Peter Trubowitz, « Structure and Choice in Foreign Policy Analysis », *Centro de Investigación y Docencia Económicas(CIDE)*, Mexico-Toulana, №79, P.2.

(2) Volker Rittberger, Op. Cit., P.29.

إن ذلك هو ما يوقع التفسيرات الواقعية في مأزق، ويجعل المقتربات المعيارية ضرورية لتفسير السياسات الخارجية للدول، ليس كمجرد إضافة أو تعزيز للمنظور الواقعي المهيمن، ولكن كمقوم أساسي من أجل تفسيرات مقبولة و جديرة بالثقة.

إنه باستعمال المفاهيم والفرضيات الرئيسية للبنائية سيكون من الممكن بناء نموذج للسياسة الخارجية يتجاوز وجهة النظر الواقعية عن الدولة كباحث تقليدي عن مصلحتها الوطنية في صورها المادية (الاستقلال و/أو النفوذ) في عالم فوضوي حتى وإن كان هذا العالم يشهد تزايد أهمية المؤسسات الدولية والمعايير النسقية المختلفة (مسائل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكم الراشد...). فباستعمال مفاهيم البنائية فوق-القومية نأخذ فكرة عن الكيفية التي تؤثر بها المنظمات والمعايير الدولية على طبيعة النسق الدولي وقبل ذلك -كمقرب للسياسة الخارجية- كيف تعدل الدول خياراتها و سياساتها بالنسبة إليها.

وتقدم لنا البنائية المجتمعية أيضا تفسيرا للطريقة التي تؤثر بها الهوية الوطنية للدولة، وكيفية إدراكها لنفسها ولدورها في المجتمع الدولي على سلوكها الخارجي عموما، و تساعد على التعريف بمصلحتها الوطنية على وجه خاص. فبالتركيز على الهوية الدولية والوطنية كعامل من عوامل تشكيل المصلحة الوطنية للفاعل - وبالتالي في تشكيل الأهداف الرئيسة لسياسته الخارجية- توفر لنا البنائية أيضا مقترحات جادة يمكن توظيفها في فهم السياسات الخارجية للدول.

ومع ذلك، تواجه البنائية والمقتربات المعيارية عموما عوائق تحول دون إمكانية استخدامها كنظرية شاملة لتفسير السياسة الخارجية، إذ يُوجه لها نقدين على درجة كافية من المصادقية لتأكيد هذا الموقف. فمن جهة، نجد أن الأفكار والمعايير والهويات التي يركز عليها التحليل البنائي لا تنشأ عن فراغ وتبقى في النهاية مرتبطة بالعوامل المادية وبالقوى التي تنتجها وتدافع عنها. و من جهة أخرى، نجد أنها متغيرات تتعذر ملاحظتها المباشرة، وكذا قياس درجة تأثيرها على سلوك الدول<sup>(1)</sup>.

أما الليبرالية النفعية، فإن نموذجها التفسيري يعتمد أساسا على بنية فواعل الشبكة السياسية المهيمنة على صنع القرار الخارجي في المسائل التي تستأثر باهتمامها وتؤثر على مصالحها. لذلك، ورغم أن قوتها التفسيرية تبقى على العموم متواضعة منفردة، فإنه يمكن أن تكون نظرية مفيدة و ملائمة لتفسير تلك الحالات من مواقف السياسة الخارجية التي تهم فواعل النسق السياسي والإداري والفواعل الخاصة المهيمنة على الشبكة السياسية لصنع القرار، ويكون حساب التكاليف والمكاسب عقلانيا، والمصالح قابلة للمساومة ومحل تنافس شديد.

في الحقيقة، إذا كانت النظرية صورة ذهنية عن الواقع فإنها يجب أن تكون أيضا صورة تبسيطية له، و غني عن القول أن النظرية الجيدة هي تلك التي تكون قادرة على الأخذ في الاعتبار كل العوامل المساعدة على فهم ذلك الواقع. لأجل ذلك، يبدو أنه من الأفضل جمع المفاهيم والفرضيات والمتغيرات المهتم بها والمعتمد عليها بشكل مستقل من طرف المقتربات النظرية الثلاث وتعديلها بما يناسب نظرية السياسة الخارجية، ثم ربطها بشكل يمكن من توفير نظرية قادرة على التعامل مع أغلب حالات السياسة الخارجية. وكما تبين من المحاور النظرية

<sup>(1)</sup> Brent E. Sasley, « Ideas and Power: The Construction of Israeli Foreign Policy », Paper prepared for the 45rd Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Montreal, Quebec, 17-20 March 2004, P.24.

للفصل الأول، فإن خدمة هذا الهدف يمر بالضرورة عبر فحصٍ أكبر عدد من المتغيرات المستقلة (بيئة تحليل السياسة الخارجية)، وأخذٍ في الاعتبار لتلك المتغيرات التابعة لها (أهداف السياسة الخارجية) وبعبارة أخرى، الاستفادة من التنوع الأنطولوجي والابستمولوجي لتلك المقتربات لخدمة هدف بناء نظرية تهدف تحقيق الشمولية.

### 1/ التآليف بين المتغيرات المستقلة:

إن التآليف بين مقتربي الواقعية والليبرالية يبدو ممكناً خاصة وأن كلاهما يتبنى منطق التحليل العقلاني، الفرق الجوهرى بينهما هو أن كلاهما يتعامل مع سلوك السياسة الخارجية في سياق مختلف؛ فبينما تعتمد الواقعية الجديدة -حصراً- على قواعد النسق الدولي كمتغير مستقل لتفسير السلوكات الخارجية للفاعل، تقصي الليبرالية النفعية هذا البعد لصالح البيئة الداخلية للفاعل. وعليه ينبغي أن ينصرف مستقبل دراسات السياسة الخارجية إلى إيجاد وسيلة تصنيفية بما يفضي إلى تجاوز عقم هذا النقاش؛ أي دمج القيود النسقية والأفضليات الداخلية ضمن نموذج واحد يجمع بين بيئتي التحليل الداخلية والخارجية ضمن دائرة اهتمام واحدة، بما يمكن من النظر إلى الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية كمقتربين متكاملين [انطولوجياً]، على أن الأفضلية التفسيرية لكل منهما تتوقف على حسب أولوية السياق الذي يأخذ فيه سلوك السياسة الخارجية محل الدراسة مكانه؛ أي التصنيف ابتداءً موقع هذا السلوك بالنظر لقيود النسق الدولي أم خيارات البيئة الداخلية.

وعملياً، وُجدت عدة محاولات دمج من هذا النوع، ومن بينها النموذج الشهير الذي قدمه روبرت بوتنام (Robert Bautnam) عن اللعبة الثنائية في مفاوضات السياسة الخارجية "Two-Level" (1) "Games". فالسياسة الخارجية وفق هذا النموذج هي مسألة حوافز وقيود توجد في كل من المستويين الداخلي والخارجي. فدولياً، سياسات الحكومات تشكلها ديناميكيات الأحداث والتطورات والتفاعلات الدولية، وكذا أفضليات، استراتيجيات وقوة المفاوضة لدى الحكومات الأخرى. أما داخلياً، فإن مجال المناورة لدى الحكومات تقيده أفضليات ومصالح الفواعل السياسية التي تعتمد عليها من أجل تحصيل الدعم السياسي. وبوجودها بين المستويين تأخذ الحكومات هذه القيود والحوافز المترابطة في صناعة قرار سياستها الخارجية وتوازن بين التضارب الممكن بينهما، و تحاول تفادي التعارض في خطاها تجاه كلا البيئتين، ومن ثم تشكيل وتنفيذ سياسة خارجية ترضيهما معاً.

و إذا كانت البنائية تتجاوز منذ البداية العائق السابق باشتمال نموذجها التفسيري المستقل على كل من متغيري الفاعل "Actor" والنسق الدولي "System" وهي الميزة البنائية المعروفة، فإن الإشكال يتعلق بمتغيرها التابع؛ فهل يمكن الاعتماد حصراً على المتغيرات المعيارية لتفسير سلوكات الدول؟

### 2/ التآليف بين المتغيرات التابعة:

إن النتيجة (النظرية) الأهم التي وقف عندها البحث بشأن تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، هي أن الاتجاه العقلاني الذي ما لبث محللو السياسة الخارجية يستخدمونه لفترة طويلة يبدو في حاجة لتتقح

(1) David Bosold, « Governments as Gatekeepers: Mediating Domestic and International Discourses in Two-level Games », In, < [http://www.cceisaconf.ut.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=164440/Bosold\\_Oppermann.pdf](http://www.cceisaconf.ut.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=164440/Bosold_Oppermann.pdf)>

وتعديل، وربما وجب على الخبراء والمنظرين في هذا الحقل أن يدركوا بأن فهما أفضل للسياسة الخارجية سيكون قاصرا إذا لم يُرصد الاهتمام الكافي لتأثير المتغيرات المعيارية، و ربما يُلخص روبرت كوبر بامتياز هذا المعنى في قوله:

« مسائل السلم و الحرب هي مسائل عاطفية (معيارية)، ويزعم محللو المدرسة الواقعية أن هدف السياسة هو تحديدا إزالة هذا البعد العاطفي. لكن الإشكال في هذا الرأي أنه يتجاهل حقيقة أن الأمم هي جماعات، و الجماعات هي في جوهرها غير عقلانية، والعلاقات التي قد تربطهم يمكن أن تكون دينية، قبلية، أو يمكن أن تتأسس على خبرات و قيم مشتركة. والسياسة الخارجية في المسائل التي تؤثر على المصير المشترك و الهوية الوطنية تعكس هذه العوامل أكثر من أي مفهوم عقلائي للمصالح. وفي حالة الأزمات خاصة من المحتمل أن الأمة سترجع إلى جذورها و أساطيرها وتستجيب كما يحث القلب لا كما ينصح القادة السياسيون »<sup>(1)</sup>

إلا أن البنائية بتركيزها المبالغ على "الهوية" كمتغير تابع لسلوك الفاعل تقع في نفس الخطأ الذي تنتقد به -هي نفسها- الواقعية في اعتمادها المبالغ على متغير "القوة السياسية"، والليبرالية النفعية في اعتمادها المفرط على متغير "المصلحة". وهي في ذلك تتحمل مسؤولية الفشل في رؤية الطريقة الذرائعية التي تُستخدم بها الهوية، والأهداف المادية التي يمكن أن تقف خلف توظيفها<sup>(2)</sup>.

فالواقعية الجديدة تحوز تأييدا إمبريقيا معتبرا حين تنظر إلى تلك الأهداف المعيارية كالهوية والنفوذ والاستقلال في سياق أهداف القوة السياسية، وفي النهاية أهداف المصلحة الوطنية المادية. ومن جهتها إذ تفحص الليبرالية النفعية شبكة المصالح القائمة في المستوى المحلي وأهميتها في تشكيل خيارات الدولة، فإنها توحى إلى أنها قد تكون مسؤولة عن نشر الأفكار وبث الخطاب الذي يخدم مصالحها، ويحسن بيتر كورفيتش (Peter Courevitch) إيضاح ذلك حين يقول:

« حتى تصبح سياسة، يجب أن ترتبط الأفكار بالنقاش السياسي الذي يتضمن القوة. لذا حتى الفكرة الجيدة قد لا تصبح سياسة إذا ما واجهت بعض أصناف المعارضة، بينما يمكن للفكرة السيئة أن تصبح سياسة إذا كانت قادرة على تحصيل الدعم »<sup>(3)</sup>

يستتبع ما سبق أن نظرية السياسة الخارجية الجيدة يجب أن تأخذ في الاعتبار كل من تأثير متغيرات القوة والمصالح والأفكار في تفسير سلوكيات الدول؛ ما دام كل منها قادرا ومؤهلا للاقترب لسلوك السياسة الخارجية، و لا يمكن أحيانا فهم أحدها دون الرجوع للآخر. وكما يشرح بيتر هال (Peter Hall):

<sup>(1)</sup> Pernille Rieker, Op. Cit., P. 8.

<sup>(2)</sup> Robert S. Snyder, « Bridging the Realist/Constructivist Divide: The Case of the Counterrevolution in Soviet Foreign Policy at the End of the Cold War », *Foreign Policy Analysis*, 1 (2005) , P.56.

<sup>(3)</sup> Brent E. Sasley, Op. Cit., P.29.

«أهم خطوة يمكن أن نأخذها في فهم دور الأفكار، هو أن نفهم أنه ليس من الضرورة النفي بأن السياسة تتضمن صراعا على القوة و المصلحة، حتى نعتزف للأفكار بأنها تلعب دورا في عملية صنع القرار»<sup>(1)</sup>

ختاما، يسمح لنا الإطار النظري المقدم في هذا البحث بالابتعاد عن مهمة فحص "نظريات متنافسة"، والنظر إلى مقتربات السياسة الخارجية السابقة على أن كلا منها بديل للأخر، أو أنها تقدم رؤى تقصي الرؤى الأخرى؛ لأن كلا منها يقدم تفسيراته في ضل ظروف مختلفة، ويملك الأفضلية في حالات دون غيرها. وحقيقة أن كل مقترح يملك الأفضلية في سياق حالة دراسة معينة لا يثبت له امتيازاً دون غيره أو يدحض بأي حال المقتربات الأخرى، ولكن يؤشر لطبيعة البيئة التي ينظر فيها الفاعل لنفسه أو السياق الذي يصنع فيه سلوكه ويتخذ قراره فيه. فالدول قد تتبنى أهداف متنوعة، بدرجات متفاوتة وفي أوقات مختلفة؛ فهي قد تهتم بهويتها بالنظر لبعض المسائل المصيرية لوجودها كأمة بدين، تاريخ وتقاليد... متميزة عن غيرها. بينما ستهتم بمصالحها في مسائل أخرى مثل التجارة أو الاستثمارات الكبرى... وسيكون لها طموح الهيمنة في المسائل الإستراتيجية.

لأجل ذلك، لا يُتوقع لنفس المقترح أن يفسر بشكل أفضل كل مواقف وسلوكات السياسة الخارجية لدولة واحدة، بل أن يفسر سياسات واحدة متبعة من طرف فواعل مختلفة؛ إذ أن كل سياسة قد تتبع منطقاً مختلفاً. وعليه، فمقترح البنائية المجتمعية الذي يمتلك الأفضلية في تفسير أسباب المعارضة الفرنسية للحرب الأمريكية على العراق، قد يفقدها في تفسير ذات الموقف الألماني أو الروسي مثلاً لصالح مقتربات أخرى.

<sup>(1)</sup> Idem..

خاتمة

عادة ما تثير مواقف وسلوكيات السياسة الخارجية الفرنسية نقاشات أكاديمية وسياسية بارزة، وتحض بتحليلات إعلامية وانشغالات علمية لا تحض بها غيرها من السياسات الخارجية لدول أوربية تشاركها نفس الموقع الدولي، ويحكمها نفس النسق العقدي، الأيديولوجي والحضاري. ولا يقتصر هذا الاهتمام على النقاش داخل فرنسا، ويتعداه ليشمل حتى النقاشات السياسية والدراسات الأكاديمية في مناطق مختلفة من العالم تربطها بفرنسا علاقات متشابكة متنوعة سياسية، تاريخية، ثقافية... في إفريقيا والولايات المتحدة والمغرب العربي. فهي تتميزها أو سعيها في التميز تمنح لها خصوصية تثير لدى السياسي الممارس والباحث المنظر رغبة في البحث عن إجابات تعلق لما تأتي عادة مواقف السياسة الخارجية الفرنسية مختلفة عما يُتوقع لها أن تكون عليه بالنسبة إلى تلك المعطيات الموضوعية التي يفترض أن تحكمها، وتبرر حتى ما يبدو -أحيانا- تعارضا بين المواقف الفعلية لفرنسا وبين تلك المعطيات. وفرنسا هي الدولة الوحيدة ضمن المعسكر الغربي التي انسحبت من مؤسسة حلف شمال الأطلسي في أكثر أيام الحرب الباردة تنافسا رغم ما امتلكنه من قواسم مشتركة مادية ومعنوية مع الولايات المتحدة. وفرنسا هي الدولة التي رفض مواطنوها الدستور الأوربي الموحد، رغم أنها الدولة الأكثر سعيا نحو التوحيد الأوربي منذ بداياته عام 1957. وفرنسا هي الحليف الأمريكي الوحيد الذي يتبنى مواقف علنية تتحدى صراحة السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وإفريقيا والبلقان وضمن المؤسسات الدولية.

ولقد تعرض البحث إلى إحدى المسائل في السياسة الخارجية الفرنسية التي كونت لدينا مثل هذه الرغبة في إيجاد تفسيرات مبررة لما بدا أنه تناقض تنطوي عليه، إنها السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية. فالملاحظ لمواقف وسياسات فرنسا من تطورات المسألة العراقية يدرك معارضة فرنسية غالبية وتحديا واضحا للسياسة الأمريكية تجاه هذا البلد، كما تُرجم ذلك بشكل صريح في موقف الرفض الفرنسي لحرب أمريكية جديدة ضد العراق في 2003، لدرجة ارتبط فيها ذكر الموقف الفرنسي من المسألة العراقية بالدفاع عن الشرعية الدولية وعن حقوق العراق الشرعية ومبادئ أخرى بدت أقرب للطرح الذي تبنته أغلب الدول العربية الإسلامية في تعاملها مع المسألة، منه إلى دولة غربية وحليف تقليدي للولايات المتحدة وإسرائيل؛ وهذا هو جوهر التناقض الذي نعينه.

إن الصورة التي تتحدى فيها فرنسا اعتبارات التحالف التاريخي مع الولايات المتحدة والتعاطف الطبيعي مع إسرائيل، وتخرج من خلالها عن إجماع أغلب الدول الأوربية، تتناقض قطعاً والخلفيات التاريخية (الاستعمار)، الإيديولوجية (الرأسمالية)، الحضارية (المسيحية) التي كنا نتوقع أن تثني فرنسا عن الوقوف موقف الرفض لأغلب السياسات الأمريكية تجاه العراق. ومن جهة أخرى، فإن الصورة المقابلة التي تبدو فيها فرنسا مدافعة عن الحقوق العربية -من خلال دفاعها عن العراق- لا تستقيم وما يحمله الإدراك الجمعي العربي الإسلامي عن فرنسا ذات الخلفيات السابقة، والتي تدفع إلى عدم الرية من السياسة الفرنسية لو أنها جاءت مؤيدة للولايات المتحدة في سياستها العراقية، بقدر ما تدفع إليها وقد جاءت في أغلبها معارضة لها ومقاومة ضد تنفيذها.

في محاولة فهم هذه الصورة المبهمة، وبالتالي إدراك أهداف السياسة العراقية لفرنسا، استعان البحث بإسهامات النظرية في حقل العلاقات الدولية، ابتغاء تحصيل إجابات أكثر تنظيما والأهم من ذلك أنها قابلة للفحص؛ فهو تعامل مع النظرية من زاوية أنها مجرد نسق من المعلومات والمفاهيم المنظمة والمحايدة -بالنسبة لموضوع البحث- التي تلخص رؤى، تصورات وأفكار معينة. لأجل ذلك قام البحث بفحص إجابات ثلاث

مقتربات نظرية لتفسير السياسة الخارجية مستلهمة عن نظريات كبرى للعلاقات الدولية (الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية، البنائية)، وهذا جريا وراء فهم العلاقات الدولية على أنها مجرد تفاعل لمجموع من السياسات الخارجية. فمن أجل إيفاء الغرض التفسيري للموضوع تعامل البحث مع السياسة الخارجية الفرنسية كمتغير تابع تشكله مجموعة من المتغيرات المستقلة هي: القوة، المصلحة، الهوية كما تزودنا بها نظريات العلاقات الدولية الآنفة. وفي كل ذلك خلص البحث إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية التي نوجزها فيما يلي.

**أولا:** ليست النظرية في حقل العلاقات الدولية عموما بذلك العالم الغامض الذي يجب على محلي السياسة الدولية تفادي ولوجه، بحجة أن الجدل حول تصورات وأفكار مجردة لا يفيد عمليا في فهم الواقع الدولي. فالنظرية قد تبدو من الوهلة الأولى عسيرة الفهم انطلاقا من خصوصيتها التجريدية والاستنباطية، بما يؤدي إلى التطرق إليها وكأنها حلقة من المفاهيم والفرضيات التي تحتاج أصلا إلى تعريف. لكن الأجدى عمليا -للاستفادة من إسهامات النظرية- هو النظر إليها كنسق من المعلومات المرتبة والمنظمة التي تختصر منهجيا رؤية واقعية للظاهرة الملاحظة، والنظر إلى المفاهيم والفرضيات التي تقترحها كأدوات يستعان بها للوصول إلى إدراك وفهم أفضل لتلك الظاهرة. فلا بد من أن يُعلم أنه يوجد بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة علاقة لا يمكن تجاهلها؛ فأى سلوك وممارسة عملية تقف خلفها بالضرورة أفكار وتصورات يعتقد بها أصحابها، وحتى أولئك الذين ينكرون فائدة النظريات يجب عليهم أن يعتمدوا -أصلا- على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية. ولقد وجدنا أن التفسيرات العملية المختلفة التي شرحت الموقف الفرنسي من المسألة العراقية إنما عكست ابتداء تصورات مجردة انطلق منها أصحابها، وبدا أن إجمالها في قوالب مؤصلة أفضل منهجيا لتحصيل إجابات عملية منظمة. إذن، فأقل ما يمكن أن تقدمه النظرية لمحلي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عموما أنها تضيء معنى على الكم الهائل من المعلومات التي يتلقونها، وأفضل ما يمكن أن تقدمه لهم أنها تزودهم بإجابات قابلة امبريقيا للفحص والتقييم.

**ثانيا:** في البحث عن تفسير لمواقف وسلوكات السياسات الخارجية للدول (مخرجات السياسة الخارجية)؛ أي التساؤل عن أي الدوافع الكامنة وراء اتخاذ الدول لقرار معين، وليس التساؤل كيف صُنع أو من صنع هذا القرار (وهو مجال له نظرياته)، يمكن لنظريات العلاقات الدولية أن تكون مصدرا مفيدا لاستنتاج مقتربات نظرية لتفسير السياسة الخارجية، والحجة البسيطة التي تبرر هذه الإمكانية هي أن تفاعلات الأحداث الدولية التي تسعى نظرية العلاقات الدولية إلى شرحها هي إما سياسات خارجية أو نتاج لسياسات خارجية، وبالتالي فنظرية العلاقات الدولية إذ تسعى لشرح النسق الدولي ككل وتفاعلات الأحداث فيه، فإنها بالضرورة تحمل فرضيات كامنة حول سلوك الفواعل فيه: عن طبيعة البيئة المسؤولة عن سلوك الفاعل، وطبيعة القيود والحوافز التي تفرضها عليه (داخلية أو خارجية، مادية أو معيارية)، والطريقة التي يستجيب بها لتلك القيود (نموذج الفاعل ومنطق سلوكه)، وأخيرا -وليس آخرا- نوايا، أهداف و أولويات الفاعل. إذن، فرغم أن نوع الحقائق التي يتعامل بها المحلل في كلا النظريتين يبقى مختلفا من حيث المتغير التابع، تقدم المفاهيم والفرضيات والحجج التي تشكل منظورا معيناً في العلاقات الدولية فرضيات وأدوات كامنة لمحلي السياسة الخارجية يمكن من خلالها اشتقاق مقتربات نظرية لتفسير خيارات السياسة الخارجية وممارسات الدول.

**ثالثاً:** تؤكد الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية الفرنسية لفتري ما قبل وبعد الحرب الباردة صحة الفرضية القائلة بأن السياسات الخارجية للقوى الكبرى لا يلحقها تغير جذري في الأهداف عدا التغيرات التي توصف بالتكيفية. فرغم ما حملته نهاية الحرب الباردة من تحولات في النسق الدولي كبنية مادية (توزيع القوى الدولي) وبنية معيارية (المعايير الدولية الجديدة)، فإن أهداف السياسة الخارجية الفرنسية على المستويين الإقليمي والدولي لم تسجل تحولاً من نفس الحجم. فعلى المستوى الأوروبي، لا تزال أهداف الاستقلال والنفوذ - كما وضع أسسها ديغول - تشكل البعد المحدد للسياسة الأوروبية لفرنسا، وهي الأهداف التي لا ترغب فرنسا في التخلي عنها لغاية تعتقد بأولويتها، هي أن تكون أوروبا أحد الأقطاب المشكلة لعالم متعدد الأقطاب، وأن تكون فرنسا هي القائد ضمن هذا القطب. وعلى المستوى الدولي، استبدل صناع القرار الفرنسي خطاب الطريق الثالث كما جاء به ديغول بخطاب تعددية الأقطاب كأجندة وسيلة للتعامل مع الهيمنة الأحادية الأمريكية، من أجل هدف ضمان وجود متميز لفرنسا في الشؤون الدولية يعكس المكان التاريخي لفرنسا كإحدى القوى الدولية الكبرى.

**رابعاً:** وتبدو الاستمرارية المميزة لسياسة فرنسا الخارجية بشكل لافت في مواقفها تجاه قضايا العالم العربي؛ فرغم أن "السياسة العربية لفرنسا" ارتبطت بظروف الحرب الباردة وسعي فرنسا الدءوب في البحث عن خط ثالث تقوده بين القوتين العظميين، فجاءت مواقفها العربية بالاتجاه الذي يؤكد عدم الخضوع للضغوط والمطالب الأمريكية، فإن ظروف ما بعد الحرب الباردة لم تكن صانع القرار الفرنسي عن التمسك بهذا الخيار، وبقيت للسياسة الفرنسية في العالم العربي سمة خاصة بها تؤكد مواقفها من مسائل الشرق الأوسط المتعددة في فلسطين، لبنان... وتأتي توجهات السياسة الفرنسية من المسألة العراقية منذ حرب الخليج الثانية لتؤكد بشكل حاسم ثبات فرنسا على خيار معارضة وتحدي السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، رغم ما في ذلك من تعارض مع الخلفية التاريخية، الإيديولوجية والحضارية التي كان يُفترض لها أن تدفع نحو التقاء الموقفين الفرنسي والأمريكي حول طبيعة التعامل مع العراق، بدل اختلافهما على ذلك النحو غير المعهود. وفي تفسير هذا الموقف الفرنسي زدنا المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية المعتمدة في البحث بإجابات متفاوتة القوة.

**خامساً:** تمتلك المقتربات العقلانية للسياسة الخارجية (الواقعية الجديدة، الليبرالية النفعية) تفسيرات مقبولة لبعض المواقف الفرنسية من المسألة العراقية منذ 1991، فالربط الواقعي والليبرالي بين سلوك سياستها الخارجية و أهداف القوة السياسية والمنفعة المادية على التوالي تؤيده شواهد إميريقية لا سبيل لإنكارها. ففرنسا وجدت في المسألة العراقية الفرصة المواتية لتحقيق مجموعة من أهداف المصلحة الوطنية المرتبطة بالقوة، والتي تعتقد بمركزيتها في سياستها الخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب يتحدى الهيمنة الأمريكية الأحادية السائدة نحو الثبات (هدف الاستقلال)، ثم أن تكون أوروبا أحد أقطابه المستقلة بإرادتها، وبقيادة فرنسية (هدف النفوذ). وإذا كان يعاب على الواقعية الجديدة إقصائها لأي تأثير محتمل لبيئة السياسة الداخلية على قرارات السياسة الخارجية، فإن الليبرالية النفعية تعوض هذا النقص حين يولي نموذجها التفسيري الاهتمام الحصري بالشبكة السياسية الداخلية لصنع السياسة الخارجية. وهي في ضوء ذلك، تقترح إجابات جديرة بالاهتمام حول مصالح الفواعل المجتمعية الخاصة في فرنسا، وخاصة الشركات النفطية والتجارية، التي كانت تستفيد من توجيه قرارات السياسة الخارجية نحو العراق بالشكل الذي جاءت عليه.

**سادسا:** ورغم ما لاجتماع المقترين الواقعي والليبرالي من قوة تفسيرية ممكنة، فإن هذا الاجتماع ليس بإمكانه تبرير الاستمرارية المميزة للموقف الفرنسي، وإصراره على رفض السياسة الأمريكية في العراق، ووصوله إلى حد التلميح باستخدام حق النقض لإبطال قرار محتمل يرخص استخدام القوة ضد العراق كسابقة في تاريخ العلاقات بين البلدين. ومنطق العقلانية الذي يبنى عليه المقترين الأخيرين تفسيريهما غير قادر على تبرير خيار المعارضة الفرنسي؛ فالعقلانية إذ تفترض أن الحساب العقلاني الدقيق للتكاليف والمكاسب المحتملة وفق منطق النتائجية هو المسؤول عن رسم معالم السلوك الفرنسي تجاه العراق، فإن الحساب العقلاني في هذه الحالة كان يحمل فرنسا على ضرورة الالتحاق بالحليف الأمريكي لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية الآتية هناك، وضمان بعد ذلك مزايا إستراتيجية واقتصادية بعيدة المدى؛ لأن فرنسا لم تملك ضامنا ببقاء النظام العراقي الذي كانت تدافع عنه.

**سابعا:** يؤدي ما سبق إلى أن الحوافز المادية للسياسة الفرنسية تجاه العراق غير قادرة على تفسير كل شيء، وتفسير أهم شيء؛ أي ثبات السياسة الفرنسية على خيار المعارضة منذ حرب الخليج الثانية رغم تعارضه مع أبعاد راسخة في التاريخ، الأيديولوجيا، الحضارة الفرنسية. إن هذا هو ما يفتح المجال رحبا أمام التفسيرات المعيارية التي يقترحها المقرب البنائي. فالبنائية تحوز أفضلية يفتقدها غيرها بتركيزها على الأفكار والهويات و المعايير وغيرها من الضوابط الاجتماعية التي تحكم سلوك الفاعل، حين تؤثر على الطريقة التي يدرك بها نفسه ومحيطه، والطريقة التي يستجيب بها لبيئته، وكيف تحمله على نهج السلوك الملائم على حساب السلوك غير الملائم. بهذا الصدد، يمتلك مفهوم الهوية بعض الإجابات الجديرة بالثقة لأسئلة حول السياسة العراقية لفرنسا وقف أمامها التحليل العقلاني عاجزا عن الإجابة، وتقدم بذلك البنائية شرحا أفضل للسلوك الفرنسي تجاه العراق. وإذا كانت الواقعية تفند عمليا ادعاءات البنائية فوق القومية في ربطها بين موقف المعارضة الفرنسي وبين دفاع فرنسا عن معايير دولية كالدفاع عن الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي والمؤسسات الدولية، فإن البنائية المجتمعية تقدم استبصارات جديدة في ربطها بين مفهوم الهوية الوطنية أو الدور والسياسة الخارجية الفرنسية. وبالنتيجة، فإن فهمنا أفضل للسياسة الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية يقتضي بحثا عميقا في محتوى الهوية والتاريخ الفرنسي الذي استلهم منه صناع القرار الفرنسي معايير ضابطة للسلوك الخارجي. وفي مقدمة هذه الهوية تأتي الصورة التي تضيفها فرنسا على نفسها كأمة تملك مهمة عالمية لتحضير العالم، وهي ذات المهمة التي تتطلب منها الحفاظ على مكانة دولية متميزة تسمح لها بالانخراط في جميع الشؤون الدولية التي تعني العالم. وتعتقد فرنسا أنها بفضل عراقية تاريخها فهي مخولة تلقائيا بحق بل واجب التدخل في جميع الشؤون الدولية التي تعني العالم، وأن تفرض تصوراتها باستقلالية دون الشعور بأنها تحت الضغط أو التهديد أو التجاوز. ولأن مضامين السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية كانت تهدد أغلب أبعاد هذه الهوية الفرنسية، فقد جاء رد الفعل الفرنسي تباعا بالرفض، التحدي ومعارضة هذه السياسة؛ دفاعا عن تلك المعايير التي تجسد بعدا راسخا في تاريخ، حاضر ومستقل الأمة الفرنسية، وثباتا على أهداف العزة، العظمة، الاستقلال والدور.

وبذلك، فإن البنائية تقدم أكثر التفسيرات قدرة على الإقناع في تبرير سر الاستمرارية الاستثنائية لمواقف وسلوكات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق، بالنظر لنمط التفكير المعروف عن الفرنسيين في الاعتداد

بالنفس والشعور بالتفوق والسعي وراء التميز والاعتقاد بامتلاك مهمة تحضيرية عالمية؛ بفضل ثورتهم العالمية وما يعتقدون أنها قدمته للعالم من معاني الحرية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

**ثامنا -وأخيرا-**، فإن الصورة التي تبدو عليها السياسة الخارجية الفرنسية أقرب للطرح العربي منذ أن رسم ديغول معالم سياسة عربية جديدة لفرنسا -من خلال مواقفها وسياساتها العربية التي تعكس عادة فهما أكثر يسرا للحقوق العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي وفي مسائل أخرى كالتّي أثارها البحث حول سياستها العراقية- لا تعبر في الحقيقة عن مواقف مبدئية للسياسة الفرنسية، وغاية يراد الثبات عليها لذاها. ولكن سعي فرنسا البحث - من خلال سياستها الخارجية- عن تحصيل مصالح القوة السياسية (في ضمان موقع دولي والحفاظ على دورها العالمي)، والدفاع عن هويتها الوطنية (في امتلاك القرار المستقل وعدم الشعور بالتبعية والتعرض للضغط) تصادف مع انصراف الاهتمام العالمي -وتحديدا الأمريكي- في فترة الحرب الباردة وخاصة بعدها بالعالم العربي الإسلامي. ولهذا جاءت الصورة التي تبدو فيها فرنسا أقرب للطرح العربي عرضية؛ أي في حدود ما يخدم أهداف مادية ومعنوية تعتقد فرنسا بمركزيتها وتصر على إتباعها في سياستها الخارجية. ولذلك، فإن ما بدا أنه تناقض بين سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، وتلك الخلفيات التاريخية، الأيديولوجية والحضارية التي يعرفها العقل العربي الإسلامي عن فرنسا، ليس سوى خيار تكتيكي، ولا يعكس نهائيا أي تصور استراتيجي.

قائمة

المصادر

و المراجع

## أولا/ باللغة العربية: I- الكتب:

- 1- أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.
- 2- بوقطار، الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- 3- الجاسور، ناظم عبد الواحد، الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003.
- 4- جيف، سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004.
- 5- جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.
- 6- جندلي، عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 7- وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية الراهنة، عمان: دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، 2002.
- 8- زكريا، فريد، من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.
- 9- الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 10- حتى، ناصر يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- 11- كيندي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
- 12- كيسنجر، هنري، الدبلوماسية من القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة: مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
- 13- كمال، محمد مصطفى و نورا، فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 14- مرسي، ليلي و وهبان، أحمد، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية-الأوروبية بين التحالف والمصلحة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.

- 15- ناي، جوزيف و دوناهيو، جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- 16- نيكسون، ريتشارد ، 1999 نصر بل حرب، ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.
- 17- سليم، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، 1998.
- 18- عودة، جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى، 2003.
- 19- سعد، حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002.
- 20- العايدى، زكي وآخرون، المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، القاهرة: سينا للنشر، 1994.
- 21- شليبي، السيد أمين ، التسعينات، أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتب، 2001 .
- 22- شيراك، جاك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996.

## II- المجلات و الدوريات:

- 1- الأفندي، نذيرة، "شيراك رجل التوازنات الفرنسية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 124، أبريل 1996.
- 2- أمين، محمد سيد، "حول إشكاليات النظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 101، 1991.
- 3- أمين، سمير، "جيوسراتيجية الإمبريالية المعاصرة"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 310، ديسمبر 2004 .
- 4- جارسون، جوزيه، "فرنسا والصراع الإيراني العراقي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 91، جانفي 1988.
- 5- زهران، جمال علي، "أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 103، 1991.
- 6- كامل، رمون ماهر، "الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149، أبريل 1997.
- 7- ماركو، جون، "أوروبا و الشرق الأوسط : رغبة تنتظر القدرة [ رؤية فرنسية ]"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أبريل 2002.
- 8- المديني، توفيق، "هل هناك سياسة عربية لفرنسا"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 95 ، ماي 2000.

- 9- المعين، رانيا عبد العزيز، "التقارب السوري-الفرنسي: معاني و دلالات"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 134، أكتوبر 1998.
- 10- نمر، فؤاد، "دول الإتحاد الأوربي والحرب الأمريكية على العراق"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 111، صيف 2003.
- 11- نمر، فؤاد، "فرنسا والتوازنات الدولية، حوار مع باسكال شينيو"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 111، صيف 2003.
- 12- سعداوي، عمرو عبد الكريم، "فرنسا وتوسيع الناتو"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 129، يوليو 1997.
- 13- عبد الله، ثناء فؤاد، "مستقبل الوحدة الأوربية وأزمة الخليج"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 106.
- 14- عبد الناصر، هدى جمال، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998.
- 15- عوني، مالك، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 118، أكتوبر 1994.
- 16- عوض، هدى راغب، "سياسة الانفرادية الأمريكية في مواجهة العمل المشترك الأوربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 152، أبريل 2003.
- 17- عكاشة، سعيد، "المبادرات الأوربية في الشرق الأوسط: حربشات في جدار صلب"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أبريل 2002.
- 18- رولو، إيريك، "سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 319، سبتمبر 2005.

### III- مواقع الانترنت:

- 1- كريس كوتشيرا، الكتاب الأسود لصدام حسين، ترجمة: خسرو بوتاني، باريس: 2005، في :  
< [http://www.krg.org/articles/article\\_print.asp?ArticleNr=7835](http://www.krg.org/articles/article_print.asp?ArticleNr=7835) >
- 2- "فرنسا والعراق عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي"، في:  
< <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article33.shtml> >
- 3- إيريك رولو، «شيراك العرب: السياسة الفرنسية المترددة»، في:  
< <http://www.mondiploar.com/article793.html?PHPSESSID=1c3e6ae2231f858aaca40d5ae84d71c0> >

## ثانياً: باللغة الأجنبية (الانجليزية و الفرنسية)

### ***I- Books /Livres:***

- 1- Baylis, John & Smith, Steve (eds), **The Globalization of World Politics**, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2003.
- 2- Baylis, John, (eds), **Contemporary Strategy: Theories & Policies**, London: Redwood Burn, 1981.
- 3- Booth, Ken & Smith, Steve (eds), **International Relations Theory Today**, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1997, Second Edition.
- 4- Brown, Chris, **Understanding International Relations**, New York, Palgrave Edition, Second Edition, 2001.
- 5- Colin, Elman & Miriam Findus, Elman (eds), **Progress in International Relations Theory: Appraising the Field**, Cambridge: MIT Press, 2003.
- 6- Lindsrom, Gustav, **Shift or Rift: Assessing US-EU Relations after Iraq**, Paris: European Union Institute for Security Studies, 2003
- 7- Lawson Stephanie, **The New Agenda for International Relations: from Polarization to Globalization in World Politics**, Oxford: Blackwell Publishers, 2002.
- 8- Rosenau James, **The United Nations in a Turbulent World**, Colorado: Lynne Rienner Publisher, 1992.
- 9- Rittberger, Volker & Wagner, Wolfgang, **German Foreign Policy Since Unification Theories Meet Reality**, Manchester: Manchester University Press, 2001.
- 10- Styan, David, **France and Iraq : Oil, Arms and Foreign Policy Making in the Middle East**, Paris: Library of International Relations, 2006.
- 11-Todd Emmanuel, **Après L'Empire : Essai Sur La Décomposition du System Américaine**, Paris : Edition Gallimard, 2002.

### ***II - Periodicals & Working Papers:***

- 1- Agnantopoulos, Apostolos, «The Europeanization of Greek Foreign Policy Toward The Arab Israeli Conflict», Paper Presented at The **British International Studies Association** Annual Conference, Cork, 18-20 December 2006.
- 2- Al-Ashaal, Abdallah, «Quelles Réflexions Sur la Politique de la France dans le Monde Arabe», Paris , **Annuaire Française du Relations Internationales(AFRI)**, Vol 1, 2000
- 3- Ambrosio, Thomas, «The Russo-American Dispute Over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods», Paper Presented at **International Studies Association** Annual Conference, Honolulu, 2005
- 4- Baumann, Rainer (and others), «Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy», **Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung**, Tübingen, Germany, Working Paper, № 30a.
- 5- Beltran, Jaques, «French Policy Toward Iraq», **The Brookings Institution**, Washington, Center on the Us/ France, September 2002.

- 6- Bienen, Derk (and Others), «Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory», **Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung**, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a.
- 7- Boekle, Henning (and others), « Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory», **Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung**, Tübingen, Germany, Working Paper, №. 34a.
- 8- Charillon, Frédéric, «Politique Etrangère De La France: L'heure Des Choix», **Politique Etrangère**, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2007, №1.
- 9- Charillon, Frédéric, «Peut- il Avoir Une politique Etrangère Française», **Politique Etrangère**, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2002, Volume 67.
- 10- Clavier, Sophie, «Mickey Mouse and the French Identity», Paper Presented at the 46th Annual Convention of the **International Studies Association (ISA)**, Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005.
- 11- Cohen, Samy, «A Model of its Own? State-NGO Relations in France», **US-Europe Analysis Series**, Washington, DC, The Brookings Institution, January 2004.
- 12- David , Dominique, Lecture Dans : Boniface Pascal, «La France est- Elle Encore Une Grande Puissance», **Politique Etrangère**, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI) , Année 2002, Volume 67, № 4.
- 13- De Boisgrollier, Nicolas, «The French Political Landscape After Non», **US-Europe Analysis Series**, Washington ,DC, The Brookings Institution, June 2005.
- 14- Gallis, Paul, «French : Factors Shaping Foreign Policy ,and Issues in US- French Relations», **Congressional Research Service**, the Library of Congress ,Washington, DC, May 2006.
- 15- Harrison, Evan, «Reassessing the Logic of Anarchy : Rationality Versus Reflexivity», Paper prepared for the 41st Annual Convention of the **International Studies Association (ISA)**, Los Angeles, March 14-18, 2000.
- 16- Hirata, Keiko, «Beached Whales :Examining Japan's Rejection of an International Norm», **Social Science Japan Journal**, Vol 7, № 2, 2004.
- 17- Hoffman, Stanley , «La France Dans Le Monde 1979-2000». **Politique Etrangère**, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), Année 2000, №2
- 18- Hoffmann, Andrea Ribeiro, «A Synthetic Approach to foreign polic», Paper prepared for the 43rd Annual Convention of the **International Studies Association (ISA)**, New Orleans, March 2002.
- 19- Kagan, Robert, «Power and Weakness: Why the United States and Europe see the world differently», **Policy Review**, Hoover Institution, Stanford University, No 113, June /July 2002.
- 20- Krotz, Ulrich, «National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared», **Minda de Gunzburg Center for European Studies**, Harvard University, Working Paper № 02/1.
- 21- Lindeman, Kaori Nakajima, «What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation», Paper prepared for presentation at the 43rd Annual **International Studies Association** Convention, New Orleans, 23-27, March 2000.
- 22- Macleod, Alex, «French Policy Toward Iraq Since The Gulf War: A realist Dream Case?», Paper prepared for the 40th Annual Convention of the **International Studies Association (ISA)**, Washington, D.C, February 16–20, 1999.

- 23- Macleod, Alex, «Just Defending National Interest ?Understanding French Policy Toward Iraq Since the End of the Gulf War», *Journal of International Relations and Development*, Vol 7, № 4, 2004.
- 24- Miskimmon, Alister, «The Europeanization of National Strategic Planning: National and European Union level policy Adaptation and Maladaptation within the framework of the European Security and Defence Policy», Paper Presented at The 47<sup>th</sup> *Annual International Studies Association* Convention, San Diego, USA. 22-25 March 2006.
- 25- Moravcsik, Andrew, «Striking a New Transatlantic Bargain », *Foreign Affairs*, j u l y / a u g u s t 2003, Vol 82 , № 4.
- 26- Moravcsik, Andrew, «Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics», *International Organization* ,4 ,51 Autumn 1997.
- 27- Rieker, Pernille, «French Foreign Policy and The Limits of Europeanization», *Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)*, Oslo, Issue number 692,2005.
- 28- Rieker, Pernille, «Power, Principles and Procedures: Reinterpreting French Foreign Policy Towards the USA (2001-2003)», *Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)*, Oslo, Issue number 672, 2004.
- 29- Rittberger, Volker, « Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories », *Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung*, Tübingen, Germany, Working Paper № 30a.
- 30- Roche , Jean-Jacques, «la France et l'Universel», Paris , *Annuaire Française du Relations Internationales(AFRI)*, Vol 1, 2000.
- 31- Rose, Gideon, «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy», *World Politics*, Vol 51, №1, Oct 1998.
- 32- Sasley, Brent, «Ideas and Power: The Construction of Israeli Foreign Policy», Paper prepared for the 45rd Annual Convention of the *International Studies Association (ISA)*, Montreal, Quebec,17-20 March 2004.
- 33- Smyser, William Richaed, «Les Etats –Unis et L'Europe : Une Relation Turbulente , Un Point De Vue Américain», *Questions Internationales*, La Documentation Française ,Paris, № 9, Septembre- Octobre 2004.
- 34- Snyder, Robert, «Bridging the Realist/Constructivist Divide: The Case of the Counterrevolution in Soviet Foreign Policy at the End of the Cold War», *Foreign Policy Analysis*, № 1, (2005) .
- 35- Trubowitz, Peter, «Structure and Choice in Foreign Policy Analysis», *Centro de Investigación y Docencia Económicas(CIDE)*, Mexico-Toulana, №79.
- 36- Vucetic, Srdjan, «Why did Canada Sit Out of the Iraq War? One Constructivist Analysis», Uploaded to The *International Studies Association (ISA)* all Academic Archive, San Diego, CA –March 23-7, 2006.
- 37- Walt, M. Stephen, «International Relations: One World, Many Theories», *Foreign Policy*, Washington, DC, The Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1998, № 110.
- 38- «French Negotiating Style», *United States Institute Of Peace ( USIP)*, Washington, DC, Special Report, April 26, 2001.
- 39- « Les États-Unis et l'Europe Face Au Conflit Israélo-Palestinien», *Questions Internationales*, La Documentation Française, Paris, № 9, Septembre-Octobre 2004.

40- «The United States and France After The War In Iraq», *Center on The US & France*, The Brookings Institution, Conference, May, 12, 2003, Washington, D.C.

### ***III - Doctoral Dissertations:***

1- Huxsoll B. David, ***Regimes, Institutions and Foreign Policy Change***, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, May 2003.

2- Kent Charles Todd, ***Politically Rational Foreign Policy Decision-Taking***, A Dissertation Submitted to the Office of Graduate Studies of Texas A&M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, August 2005.

### ***4/Internet Links:***

1- Bosold, David, «**Governments as Gatekeepers: Mediating Domestic and International Discourses in Two-level Games**», In:

[http://www.ceeisaconf.ut.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=164440/Bosold\\_Oppermann.pdf](http://www.ceeisaconf.ut.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=164440/Bosold_Oppermann.pdf)

2- Gordon, Philip, «**The French Position**», *The National Interest*, fall 2000, In:

[http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall\\_ni.htm](http://www.brookings.edu/views/articles/gordon/2000fall_ni.htm)

3-Gordon,Philip, «**The Internal French- American Quarrel: An Update**», In:

[http://www.brookings.edu/fp/cusf/events/20000524\\_gordon.htm](http://www.brookings.edu/fp/cusf/events/20000524_gordon.htm)

4- Guitta, Olivier, «**The Chirac Doctrine**», *Middle East Quarterly* ,Vol 7, № 4, Fall 2005. In,

<http://www.meforum.org/meq/issues>

5- Frohlich Norman (and Others), «**A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory**»,In:

[http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich\\_Oppenheimer\\_Saqib.pdf](http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf)

6- Ignazi, Piero, «**French Dissent to the Iraq War: A significant “No”**», Working Paper for the course on *Analisi della Politica Estera*, In:

<http://www.foreignpolicy.it/cgi-bin/news/adon.cgi?act=doc&doc=2198&sid=19>

7- Kapstein, B. Ethan and Mastanduno Michael (eds.), ***Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War***, Columbia, *Columbia University Press*, 1999, In:

<http://www.ciaonet.org/book/kapstein/preface.html>

8- Lisbeth, Aggestam, «**Role Conception and the Politics of Identity in Foreign Policy**», *Arena Working Papers Series*, № 08/1999, 15.2.1999, In:

[http://www.arena.uio.no/publications/wp99\\_8.htm](http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm)

9- Simmons, Beth & ,Lisa Martin, «**International Organisations and Institutions**», In: Forthcoming Handbook of International Relations London , Sage Publishers, 2002, In

<http://www.uibk.ac.at/c/c4/c432/c43209/inthandbookintro.pdf>

10- Thomas, Banchoff, «**Germany European Policy: A Constructivist Perspective**», *Germany and Europe Working Papers Series 8.1(1998)* ,the Minda de Gunzberg Centre For European Studies, Harford University, In:< <http://www.ciaonet.org/wps/bat01/>>

11- Tierney, Michael.& Catherine,Weaver , «**Principles and Principals? The Possibilities for Theoretical Synthesis and Scientific Progress in the Study of International Organizations**»,In: <http://mjtier.people.wm.edu/papers/principals%20and%20principals.pdf>

12- Wæver, Ole, «Discourse Analysis as Foreign Policy Theory: The case of Germany and Europe», *Center For German and European Studies*, University of California, November 1996, In : < [www.ciaonet.org/wps/sites/ucbcges.html](http://www.ciaonet.org/wps/sites/ucbcges.html)>

---

"إنني رأيت أنه لا  
يكتب إنسان كتاباً في  
يومه إلا قال في تحفه لو  
خير هذا كان أحسن،  
ولو زيد كذا كان  
يستحسن، ولو قدم هذا  
كان أفضل، ولو ترك  
هذا كان أجمل. وهذا  
من أعظم العبر، وهو  
دليل على استيلاء النقص  
على جملة البشر"

---

العماد الأصفي هانفي

---